بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

كي بي ام جي ش.م.م
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢
سلطنة عمان
رقم الهاتف : ٧٤٩٦٠٠ ٢٤ ٩٦٨+، www.kpmg.com/om

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى الأفاضل/ مساهمي بنك صحار الدولي ش م ع ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لبنك صحار الدولي ش م ع ع ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والقوائم الموحدة للدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المُرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة *مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة* من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين *(بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)* كما ينطبق على مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للمنشآت ذات المنفعة العامة، بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات المنفعة العامة في سلطنة عُمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

تتمثل أمور المراجعة الرئيسية في تلك الأمور التي نرى أنها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وأثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

يتبع في الصفحة ٣

© ٢٠٢٦ كي بي ام جي ش.م.م، شركة محدودة المسؤولية مسجلة في سلطنة عمان، وإحدى الشركات التابعة لـ كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة. كي بي ام جي ش.م.م مسجلة ومرخصة بموجب قوانين سلطنة عمان (رقم السجل التجاري: ١٣٥٨١٣١، رقم البطاقة الضريبية: ٨٠٦٣٠٥٢).

تابع من الصفحة ٢

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة ذمم القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي المدينة الخاضعة لمخاطر الائتمان

راجع الإيضاحات ٤-٣(و)، ٥-١، ٩، ٢١، ٢٩، ٣٢ و ٣٧-١ حول القوائم المالية الموحدة

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا
أدرجت المجموعة مخصصات خسائر الائتمان في القوائم المالية الموحدة باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تحدد كدالة لاحتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر، المعدلة وفقاً للمعلومات الاستشرافية، وقيمة التعرض عند التعثر المرتبطة بالتعرضات ذات الصلة. تُطبق متطلبات إفصاح معقدة فيما يتعلق بالجودة الائتمانية للمحفظة بما في ذلك الإفصاح عن الأحكام الرئيسية والمدخلات المادية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. من الضروري تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أساس استشرافي غير متحيز يتضمن مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق أحكام أجوهرية موضوعة من قبل الإدارة عند تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة والأوزان الاحتمالية المطبقة عليها. يعتبر هذا الأمر أحد أمور المراجعة الرئيسية حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي على أحكام جوهرية من قبل الإدارة وتقديرات واستخدام نماذج معقدة وبالتالي فإن له تأثير مادي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	اشتملت الإجراءات التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، على ما يلي: • تقييم مدى ملاءمة المنهجيات المطبقة استناداً إلى متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفهمنا لطبيعة الأعمال. • فهم التقديرات المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة من خلال مراجعة تفصيلية لخسائر الائتمان المتوقعة التي تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية للبنك فيما يتعلق بالتقديرات وفهم العملية التي يتم من خلالها وضع التقديرات وفهم الطرق والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية. تقييم تصميم وتنفيذ واختبار فاعلية تشغيل النظم الرقابية المختارة فيما يتعلق بالحوكمة ونقل البيانات. • الاستعانة بمتخصصين لدينا في تكنولوجيا المعلومات لاختبار نظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة والضوابط الرقابية على الأنظمة الرئيسية المطبقة لاستخراج البيانات المستخدمة في عملية تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. • اختبار مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة وذلك من خلال اختبار العينة على مدخلات البيانات الرئيسية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. • إعادة أداء الجوانب الرئيسية لمحددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى المجموعة بالنسبة لعينات مختارة من القروض والسُلف والتمويل للعملاء لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب. • الاستعانة بمختصينا من إدارة المخاطر المالية لتقييم مجموعة مختارة من النماذج للتحقق من مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق أحكام ائتمانية قائمة على الخبرة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن ذلك، حيثما يكون ملائما، التحقق من الافتراضات/الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، واستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والنتائج المرجحة للتأكد أن قيم خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة تعكس الجودة الائتمانية ذات الصلة والتوجهات الاقتصادية الكلية.

يتبع في الصفحة ٤

© ٢٠٢٦ كي بي ام جي ش.م.م، شركة محدودة المسؤولية مسجلة في سلطنة عمان، وإحدى الشركات التابعة لـ كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة. كي بي ام جي ش.م.م مسجلة ومرخصة بموجب قوانين سلطنة عمان (رقم السجل التجاري: ١٣٥٨١٣١، رقم البطاقة الضريبية: ٨٠٦٣٠٥٢).

تابع من الصفحة ٣

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة ذمم القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي المدينة الخاضعة لمخاطر الائتمان

راجع الإيضاحات ٤-٣(و)، ٥-١، ٩، ٢١، ٢٩، ٣٢ و ٣٧-١ حول القوائم المالية الموحدة

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا
	• إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية بما في ذلك تصنيف المراحل، وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد من خلال التدفقات النقدية المخصومة بما في ذلك الضمانات وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة من خلال تحليل المعلومات المالية والافتراضات والحكم المهني الذي يطبقه المجموعة، وعند الضرورة، التحقق من مدى ملاءمة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لعينة من المقترضين. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

معلومات أخرى

تكون الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات، والقوائم المالية لنافذة صحار للصيرفة الإسلامية، وتقرير بازل٢ وبازل ٣- الركيزة ٣ للمجموعة، وتقرير بازل٢ وبازل ٣- الركيزة ٣ لنافذة صحار للصيرفة الإسلامية، التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراجعي الحسابات والتقرير السنوي لسنة ٢٠٢٥ والمتوقع أن يتم تقديمه لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات أخرى، كما أننا لا ولن نُعبر عن أي استنتاج تأكيد بشأن هذه المعلومات. إلا أننا قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد بشأن القوائم المالية المنفصلة لصحار للصيرفة الإسلامية الذي يشكل جزءاً من المعلومات الأخرى وقدمنا استنتاج منفصل على الأساس المبين في تقريرنا حول تلك القوائم المالية المنفصلة والتي تم إدراجه ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها بشأن على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراجعي الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

تكون الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بطريقة عادلة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة الأعمال وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، إن أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

يتبع في الصفحة ٥

© ٢٠٢٦ كي بي ام جي ش.م.م، شركة محدودة المسؤولية مسجلة في سلطنة عمان، وإحدى الشركات التابعة لـ كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة. كي بي ام جي ش.م.م مسجلة ومرخصة بموجب قوانين سلطنة عمان (رقم السجل التجاري: ١٣٥٨١٣١، رقم البطاقة الضريبية: ٨٠٦٣٠٥٢).

تابع من الصفحة ٤

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من أعمال المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة الأعمال وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة الأعمال وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض القوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن العرض العادل.

- تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للمجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة والإشراف عليها. ونحن وحدنا مسؤولون عن رأينا فيما يخص المراجعة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليص هذه المخاطر أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

يتبع في الصفحة ٦

© ٢٠٢٦ كي بي ام جي ش.م.م، شركة محدودة المسؤولية مسجلة في سلطنة عمان، وإحدى الشركات التابعة لـ كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة. كي بي ام جي ش.م.م مسجلة ومرخصة بموجب قوانين سلطنة عمان (رقم السجل التجاري: ١٣٥٨١٣١، رقم البطاقة الضريبية: ٨٠٦٣٠٥٢).

تابع من الصفحة ٥

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما ننوه أن القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تتوافق، من كافة النواحي الجوهرية، مع:

- المتطلبات ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية؛ و
- الأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩.

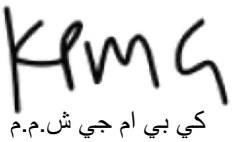

كي بي ام جي ش.م.م

باريتوش جامبهير
التاريخ: ١٠ مارس ٢٠٢٦

© ٢٠٢٦ كي بي ام جي ش.م.م، شركة محدودة المسؤولية مسجلة في سلطنة عمان، وإحدى الشركات التابعة لـ كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة. كي بي ام جي ش.م.م مسجلة ومرخصة بموجب قوانين سلطنة عمان (رقم السجل التجاري: ١٣٥٨١٣١، رقم البطاقة الضريبية: ٨٠٦٣٠٥٢).

بيان المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي بالآلاف	31 ديسمبر 2025 دولار أمريكي بالآلاف		إيضاح	31 ديسمبر 2025 بالآلاف ﷼	31 ديسمبر 2024 بالآلاف ﷼
		الأصول			
527,151	**840,000**	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	*6*	**323,400**	202,953
1,459,039	**1,690,756**	مستحق من بنوك	*7*	**650,941**	561,730
5,503,971	**5,593,605**	استثمارات الاوراق المالية	*8*	**2,153,538**	2,119,029
11,090,410	**14,971,179**	قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	*9*	**5,763,904**	4,269,808
150,748	**238,603**	أصول أخرى	*10*	**91,862**	58,038
7,532	**7,532**	عقارات استثمارية	*11*	**2,900**	2,900
193,153	**196,610**	ممتلكات ومعدات	*12*	**75,695**	74,364
186,829	**172,873**	أصول غير ملموسة	*13*	**66,556**	71,929
19,118,833	**23,711,158**	**إجمالي الأصول**		**9,128,796**	7,360,751
		الالتزامات			
1,481,332	**2,538,904**	مستحقات لبنوك	*14*	***977,478***	570,313
15,005,299	**17,731,945**	ودائع العملاء	*15*	***6,826,799***	5,777,040
298,940	**443,982**	التزامات أخرى	*16*	***170,933***	115,092
16,785,571	**20,714,831**	**إجمالي الالتزامات**		**7,975,210**	6,462,445
		حقوق المساهمين			
1,824,696	**1,824,696**	رأس المال	*17*	***702,508***	702,508
46,852	**46,852**	علاوة إصدار	*17*	***18,038***	18,038
145,195	**171,291**	احتياطي قانوني	*18*	***65,947***	55,900
(17,234)	**4,081**	احتياطيات أخرى	*19*	***1,571***	(6,635)
333,753	**429,927**	أرباح محتجزة		***165,522***	128,495
2,333,262	**2,476,847**	**إجمالي حقوق المساهمين**		**953,586**	898,306
-	**519,481**	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	*20*	**200,000**	-
2,333,262	**2,996,328**	**إجمالي حقوق المساهمين**		**1,153,586**	898,306
19,118,833	**23,711,158**	**إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين**		**9,128,796**	7,360,751
1,473,865	**1,794,616**	**الالتزامات العرضية**	*21 .أ*	**690,927**	567,438
2,278,478	**3,816,673**	**الارتباطات**	*21 .ب*	**1,469,419**	877,214
سنت	**سنت**			**بيسة**	بيسة
35.3	**37.4**	**صافي الأصول للسهم الواحد**	*23*	**144.1**	135.8

اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية وصرح بإصدارها بتاريخ 29 يناير 2026 ووقعها بالنيابة عنه كل من:

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

تكوّن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي بالآلاف	**31 ديسمبر 2025 دولار أمريكي بالآلاف**		إيضاح	**31 ديسمبر 2025 بالآلاف**	31 ديسمبر 2024 بالآلاف
816,774	**829,187**	إيرادات الفوائد	*24*	**319,237**	314,458
(375,112)	**(432,195)**	مصروفات الفوائد	*25*	**(166,395)**	(144,418)
441,662	**396,992**	**صافي إيرادات الفوائد**		**152,842**	170,040
95,590	**111,870**	إيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار	*26*	**43,070**	36,802
(67,140)	**(74,018)**	توزيعات على المودعين	*26*	**(28,497)**	(25,849)
28,450	**37,852**	**صافي إيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمارات**		**14,573**	10,953
470,112	**434,844**	**صافي إيرادات الفائدة و صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمارات**		**167,415**	180,993
166,112	**220,940**	إيرادات تشغيل أخرى	*27*	**85,062**	63,953
636,223	**655,784**	**إجمالي إيرادات التشغيل**		**252,477**	244,946
(152,018)	**(160,296)**	تكاليف الموظفين		**(61,714)**	(58,527)
(90,800)	**(116,242)**	المصروفات التشغيلية الأخرى	*28*	**(44,753)**	(34,958)
(12,790)	**(13,156)**	الاستهلاك	*12*	**(5,065)**	(4,924)
(255,608)	**(289,694)**	**إجمالي مصروفات التشغيل**		**(111,532)**	(98,409)
380,615	**366,091**	**صافي إيرادات التشغيل قبل مخصصات انخفاض القيمة**		**140,945**	146,537
23,984	**-**	الربح من صفقة الشراء	40	**-**	9,234
(98,338)	**(68,135)**	مصروفات انخفاض قيمة القروض ومخصصات مخاطر أخرى (بالصافي)	*29*	**(26,232)**	(37,860)
306,261	**297,956**	**الربح قبل الضريبة**		**114,713**	117,911
(46,052)	**(37,003)**	مصروف ضريبة الدخل	*30 أ.*	**(14,246)**	(17,730)
260,209	**260,953**	**ربح السنة**		**100,467**	100,181
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر			
(2,878)	**20,686**	أرباح/ (خسائر) إعادة تقييم أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**7,964**	(1,108)
(2,878)	**20,686**	**الإيرادات/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة**		**7,964**	(1,108)
257,331	**281,639**	**إجمالي الدخل الشامل للسنة صافي من ضريبة الدخل**		**108,431**	99,073
257,331	**281,639**	**الدخل الشامل الآخر المنسوب إلى حاملي أسهم الشركة الأم**		**108,431**	99,073
260,209	**260,953**	**الربح المنسوب إلى حاملي أسهم الشركة الأم**		**100,467**	100,181
سنت	**سنت**			**بيسة**	بيسة
4.42	**3.94**	**العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد للسنة**	*31*	**15.15**	17.02

تكوّن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف ﷼)		رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	الأرباح المحتجزة	إجمالي حقوق المساهمين	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين
الرصيد كما في 1 يناير 2025	إيضاح	**702,508**	**18,038**	**55,900**	**(6,635)**	**128,495**	**898,306**	**-**	**898,306**
ربح السنة		**-**	**-**	**-**	**-**	**100,467**	**100,467**	**-**	**100,467**
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة		**-**	**-**	**-**	**7,964**	**-**	**7,964**	**-**	**7,964**
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي من ضريبة الدخل		**-**	**-**	**-**	**7,964**	**100,467**	**108,431**	**-**	**108,431**
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	*18*	**-**	**-**	**10,047**	**-**	**(10,047)**	**-**	**-**	**-**
معاملات مع مساهمي البنك:									
إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	*17*	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**200,000**	**200,000**
مصروفات الإصدار - رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		**-**	**-**	**-**	**-**	**(213)**	**(213)**	**-**	**(213)**
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية عند إيقاف الاعتراف		**-**	**-**	**-**	**242**	**(242)**	**-**	**-**	**-**
توزيعات أرباح مدفوعة لسنة 2024		**-**	**-**	**-**	**-**	**(52,938)**	**(52,938)**	**-**	**(52,938)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025		**702,508**	**18,038**	**65,947**	**1,571**	**165,522**	**953,586**	**200,000**	**1,153,586**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025 (دولار أمريكي بالآلاف)		**1,824,696**	**46,852**	**171,291**	**4,081**	**429,927**	**2,476,847**	**519,481**	**2,996,327**

تكوّن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف ﷼)		رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	الأرباح المحتجزة	إجمالي حقوق المساهمين	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين
الرصيد كما في 1 يناير 2024	إيضاح	561,572	18,038	44,910	(5,527)	83,081	702,074	100,000	802,074
ربح السنة		-	-	-	-	100,181	100,181	-	100,181
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة		-	-	-	(1,108)	-	(1,108)	-	(1,108)
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي من ضريبة الدخل		-	-	-	(1,108)	100,181	99,073	-	99,073
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	*18*	-	-	10,018	-	(10,018)	-	-	-
معاملات مع مساهمي البنك:									
إصدار أسهم عادية	*17*	130,000	-	-	-	-	130,000	-	130,000
إصدار أسهم علاوة	*19*	10,936	-	-	-	(10,936)	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة لسنة 2023		-	-	-	-	(30,073)	(30,073)	-	(30,073)
الفائدة المدفوعة على رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		-	-	-	-	(3,740)	(3,740)	-	(3,740)
فائض مصروفات حقوق إصدار الأسهم		-	-	972	-	-	972	-	972
سداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		-	-	-	-	-	-	(100,000)	(100,000)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024		702,508	18,038	55,900	(6,635)	128,495	898,306	-	898,306
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي بالآلاف)		1,824,696	46,852	145,195	(17,234)	333,753	2,333,262	-	2,333,262

تكوّن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي بالآلاف	31 ديسمبر 2025 دولار أمريكي بالآلاف		إيضاح	31 ديسمبر 2025 بالآلاف ﷼	31 ديسمبر 2024 بالآلاف ﷼
		أنشطة التشغيل			
306,261	**297,956**	الربح قبل الضريبة		**114,713**	117,911
		تسويات لـ:			
21,135	**21,112**	الاستهلاك وإطفاء أصول حق الاستخدام	*12*	**8,128**	8,137
14,410	**13,956**	إطفاء أصول غير ملموسة	*13*	**5,373**	5,548
98,338	**68,135**	مصروفات انخفاض قيمة القروض ومخصصات خسائر الائتمان الأخرى (بالصافي)	*29*	**26,232**	37,860
(1,696)	**(15,216)**	(الأرباح)/ الخسائر من الأوراق المالية الاستثمارية	*27*	**(5,857)**	(653)
(23,984)	**-**	الربح من شراء بسعر منخفض	*40*	**-**	(9,234)
414,465	**385,946**	**نقدية من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل**		**148,589**	159,569
100,400	**(578,704)**	مستحق من بنوك		**(222,801)**	38,654
(1,001,340)	**(3,945,582)**	القروض والسلف والتمويل (بالصافي)		**(1,519,049)**	(385,516)
(9,273)	**(73,125)**	أصول أخرى		**(28,153)**	(3,570)
(274,823)	**1,057,813**	مستحقات لبنوك		**407,258**	(105,807)
1,750,636	**2,726,647**	ودائع العملاء		**1,049,759**	673,995
(35,818)	**112,605**	التزامات أخرى		**43,353**	(13,790)
944,247	**(314,401)**	**النقد من أنشطة التشغيل**		**(121,044)**	363,535
(774)	**(41,434)**	ضريبة دخل مدفوعة		**(15,952)**	(298)
943,473	**(355,834)**	**صافي النقد من أنشطة التشغيل**		**(136,996)**	363,237
		أنشطة الاستثمار			
(198,608)	**(843,597)**	شراء استثمارات في الأوراق المالية		**(324,785)**	(76,465)
300,670	**306,171**	العائدات من بيع/استحقاق الاستثمار في الأوراق المالية		**117,876**	115,758
(16,504)	**(24,621)**	شراء ممتلكات ومعدات	*12*	**(9,479)**	(6,353)
85,558	**(562,047)**	**صافي النقد من أنشطة الاستثمار**		**(216,388)**	32,940
		أنشطة التمويل			
(78,112)	**(137,501)**	توزيعات أرباح مدفوعة		**(52,938)**	(30,073)
337,662	**-**	حقوق إصدار أسهم عادية		**-**	130,000
2,525	**-**	فائض مصروفات حقوق إصدار الأسهم		**-**	972
(259,740)	**-**	استرداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		**-**	(100,000)
-	**519,481**	إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		**200,000**	-
-	**(553)**	مصروفات إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		**(213)**	-
(9,714)	**-**	فوائد مدفوعة على رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		**-**	(3,740)
(7,379)	**381,427**	**صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل**		**146,849**	(2,841)
1,021,652	**(536,455)**	**صافي التغير في النقد والنقد المعادل**		**(206,535)**	393,336
5,041,909	**6,063,561**	**النقد والنقد المعادل في بداية السنة**		**2,334,471**	1,941,135
6,063,561	**5,527,106**	**النقد والنقد المعادل في نهاية السنة**		**2,127,936**	2,334,471
		ممثلا بـ :			
525,834	**838,683**	نقد وأرصدة متاحة لدى البنك المركزي	*6*	**322,893**	202,446
1,202,311	**854,681**	مستحق من بنوك مستحقة في غضون 90 يوماً أو أقل		**329,052**	462,890
4,335,416	**3,833,743**	استثمارات أوراق مالية مستحقة في غضون 90 يوماً أو أقل	*8.2*	**1,475,991**	1,669,135
6,063,561	**5,527,107**			**2,127,936**	2,334,471

بلغت الفوائد المستلمة 262.77 مليون ﷼ (2024: 237.04 مليون ﷼) وبلغت الفوائد المدفوعة 153.53 مليون ﷼ (2024: 193.99 مليون ﷼). تشكل هذه الفوائد جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية للبنك.

تكوّن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

1. الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

1.1 بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

تأسس بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع ("البنك أو "الشركة الأم")، وشركاته التابعة ("المجموعة") بنك صحار ش.م.ع.ع سابقا، في سلطنة عمان في 4 مارس 2007 كشركة مساهمة عامة ويعمل بشكل رئيسي في مجال الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية والإسلامية من خلال شبكة مكونة من 55 فرع للصيرفة التجارية و20 فرع للصيرفة الإسلامية داخل سلطنة عمان. يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي تجاري واستثماري وإسلامي صادر عن البنك المركزي العُماني وهو مشمول بنظام التأمين على الودائع. بدأ البنك عملياته التجارية اعتباراً من 9 أبريل 2007. العنوان المسجل للبنك هو ص.ب 44، حي الميناء، الرمز البريدي 114، مسقط، سلطنة عمان. تم إدراج البنك بشكل أساسي في بورصة مسقط.

اعتباراً من 30 إبريل 2013، حصل البنك على ترخيص لتشغيل نافذة الصيرفة الإسلامية ("صحار الإسلامي"). يقدم صحار الإسلامي مجموعة متكاملة من خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. تتضمن الأنشطة الرئيسية للنافذة قبول ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية بناءً على المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلم والقيام بأنشطة الاستثمار وتقديم خدمات مصرفية تجارية وأنشطة الاستثمار الأخرى التي يسمح بها الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية.

أنشأ البنك فرعاً في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ("فرع السعودية") في نوفمبر 2022، سجل تجاري رقم 1010839168 بتاريخ 2022/11/7. في أكتوبر 2023، وافق البنك المركزي السعودي على بدء عمليات فرع المملكة العربية السعودية والذي يقدم حاليًا الخدمات المصرفية التجارية والإسلامية.

تم الانتهاء من عملية الاندماج عن طريق التأسيس مع بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع. اعتباراً من 17 أغسطس 2023 (تاريخ الاندماج). أدى الاندماج إلى تحويل جميع حقوق والتزامات وأصول بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع. (بما في ذلك العقود والموظفين) والالتزامات إلى البنك بموجب القانون.

قامت الشركة الأم بإنشاء شركة ذات غرض خاص مسجّلة في جزر كايمان باسم Sohar International Netting SPV Limited، وذلك لغرض وحيد يتمثل في تسهيل ترتيبات المقاصة والتمويل المرتبطة بمعاملات تمويل محددة. تخضع الشركة ذات الغرض الخاص لسيطرة كاملة من قبل البنك ولا تمارس أي أنشطة تشغيلية. ولا يُقصد بها تحقيق أرباح، كما يُتوقع أن تكون أي إيرادات أو مصروفات غير جوهرية. ولا تحتفظ الشركة ذات الغرض الخاص بأي أصول أو التزامات جوهرية، كما أن مركزها المالي ونتائج أعمالها غير جوهرية بالنسبة للبيانات المالية للبنك أو للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

كما في 31 ديسمبر 2025، يمارس البنك أعماله في دولتين (31 ديسمبر 2024: دولتين) ويعمل به 1,715 موظفًا (31 ديسمبر 2024: 1,548 موظفاً).

2. أساس الإعداد

1.2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان لسنة 2019، ومتطلبات الإفصاح من هيئة الخدمات المالية بسلطنة عمان واللوائح المعمول بها في البنك المركزي العماني.

وفقاً للمرسوم السلطاني رقم 2012/69 المتعلق بتعديل القانون المصرفي رقم 2000، أصدر البنك المركزي العماني تعميم رقم ط ب- 1 والذي صدر وفقاً لإطار تنظيمي ورقابي كامل للصيرفة الإسلامية. يحدد الإطار وسائل تمويل مسموح بها متعلقة بالتجارة تتضمن شراء بضائع من قبل البنوك من عملائها وبيعها مباشرة لهم بربح مناسب في السعر على أساس الدفع الآجل. لم يتم عكس هذه المشتريات والمبيعات الناشئة من هذه الترتيبات في هذه البيانات المالية بهذه الطريقة، ولكنها مقيدة لمبلغ التسهيلات المستخدمة فعلياً والنسبة الملائمة للربح عليها.

يقوم البنك أيضًا بإعداد البيانات المالية لصحار الإسلامي وفقًا لمتطلبات القسم 1.2 من الباب 3 من الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني. تم إعداد المجموعة المنفصلة من البيانات المالية لصحار الإسلامي وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية لصحار الإسلامي وغيرها من المتطلبات المعمول بها من قبل البنك المركزي العماني. يتم بعد ذلك تحويل البيانات المالية لصحار الإسلامي إلى بيانات مالية متوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويتم توحيدها في هذه البيانات المالية.

تم استبعاد أرصدة ومعاملات صحار الإسلامي عند التوحيد.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
﷼ بالآلاف

2. أساس الإعداد (تابع)

2.2 أساس القياس

أُعدت البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء التالي:

- يتم قياس الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة.
- الأدوات المالية المصنفة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض بيان المركز المالي بالترتيب التنازلي للسيولة.

2.3 العملة التنفيذية وعملة العرض

تم إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير IFRS وتم عرضها بالريال العماني (﷼).

لراحة المستخدمين، يتم تقديم معلومات إضافية على شكل عرض للأرقام المالية بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى البيانات المالية الأساسية المعروضة بالعملة المحلية. هذه المعلومات الإضافية هي لأغراض المعلومات فقط ولا تشكل جزءًا من البيانات المالية المدققة.

تم اشتقاق الأرقام المحولة إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف 1 دولار أمريكي 0.385 = ﷼ للقوائم المالية، والتي تشمل قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

2.4 استخدام التقديرات والاجتهادات

عند إعداد البيانات المالية للبنك، تطلب الإدارة وضع بعض التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبلغ الذي تم الإفصاح عنه للأصول والالتزامات المالية والمخصصات الناتجة عن انخفاض القيمة والقيم العادلة. على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى حكم كبير من قبل الإدارة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات اللازمة للقروض والذمم المدينة منخفضة القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة تحت الظروف. يجوز أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إدراج تعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل مؤثراً على تلك الفترة فقط أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية. يتم مناقشة التقديرات التي يعتبر البنك أن لها مخاطر جوهرية لتعديلات هامة في الفترات اللاحقة في الإيضاح 5.

2.5 مبدأ الاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لدى البنك الموارد اللازمة لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. عند إجراء هذا التقييم، وضع البنك في الاعتبار مجموعة من المعلومات المتعلقة بالظروف الحالية والمستقبلية، بما في ذلك التوقعات المستقبلية الخاصة بالربحية والتدفقات النقدية ومتطلبات رأس المال والموارد الرأسمالية.

2.6 اندماج الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاندماج، أي التاريخ الذي تحويل فيه السيطرة إلى البنك. بموجب هذه الطريقة، يتم قياس الأصول والالتزامات المحددة المستحوذ عليها من الكيان المندمج بالقيمة العادلة في تاريخ الاندماج باستثناء الأصول غير المتداولة المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع والتي يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة للكيان المندمج في الميزانية العمومية الموحدة إلا إذا كانت تمثل التزاما حاليا في تاريخ الاستحواذ ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

تتضمن المعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 أرباح من الشراء بسعر منخفض، وذلك نتيجة الانتهاء من تحديد القيم العادلة المتعلقة بعملية اندماج أعمال تمت في عام 2023 مع HBON. ولم تحدث أي عمليات اندماج أعمال خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

3. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

1-3 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، في المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحّدة. ولم يترتب على تطبيق هذه المعايير المعدّلة أي أثر جوهري على المبالغ المُعلنة للفترة الحالية أو الفترات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على المعالجة المحاسبية للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم إمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية.

2-3 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكن لم يتم تفعيلها بعد

لم يقم البنك بالتبني المبكر للمعايير الجديدة أو التعديلات التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تسر بعد. وتقوم الإدارة حالياً بتقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

- *تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار رقم 7 والمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)*

في مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية، والتي شملت تعديلات على المعيار رقم 9 والمعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتتعلق التعديلات بما يلي:

أ) الاعتراف وإلغاء الاعتراف، بما في ذلك المحاسبة عن تسوية الالتزامات المالية باستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني؛ و
ب) تقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، بما في ذلك الأصول التي تتضمن خصائص مرتبطة بالاستدامة.

3. تطبيق المعايير الدولية لإعدادا التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

2-3 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكن لم يتم تفعيلها بعد (تابع)

- *المعيار رقم 18 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – العرض والإفصاح في البيانات المالية*

سوف يحل المعيار رقم 18 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 – 'عرض البيانات المالية' وينطبق على فترات إعداد التقارير السنوية اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2027. يقدم المعيار الجديد المتطلبات الرئيسية الجديدة التالية:

أ) يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات في خمس فئات في بيان الأرباح أو الخسائر وهي فئات التشغيل والاستثمار والتمويل والعمليات المتوقفة وضريبة الدخل. كما يتعين على المنشآت أيضاً عرض إجمالي فرعي للأرباح التشغيلي المحدد مؤخراً. لن يتغير صافي أرباح المنشآت.
ب) يتم الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في إيضاح واحد في البيانات المالية.
ت) يتم تقديم المزيد من الإرشادات حول كيفية تجميع المعلومات في البيانات المالية.

علاوة على ذلك، يتعين على جميع المنشآت استخدام الإجمالي الفرعي للأرباح التشغيلية كنقطة بداية لبيان التدفقات النقدية عند عرض التدفقات النقدية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة.

- *معايير محاسبية أخرى*

أ) العقود التي تشير إلى كهرباء تعتمد على العوامل الطبيعية (المعيار رقم 9 والمعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)؛ و
ب) التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية – المجلد 11.

من غير المتوقع أن يكون لإمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21) تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

3.3 مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

يواصل البنك تقييم المقترضين بحثًا عن مؤشرات أخرى على التخلف عن السداد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبات مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة أو ذات طبيعة طويلة الأجل. يواصل البنك تقييم تعرضات الشركات الكبيرة المتأثرة بأحداث الاقتصاد الكلي والعوامل الجيوسياسية بالإضافة إلى تلك الشركات التي تعاني من ضغوط مالية خاصة بالصناعة. وبالمثل بالنسبة لتعرضات الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار التأثير الضغوط المالية على الموظفين العاملين في قطاعات الصناعة.

يُعد تقييم الظروف الاقتصادية المستقبلية والتأثير السلبي المحتمل على العملاء بمثابة أمر تقديري للغاية. يواصل البنك إجراء تقييم منتظم لمدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتراكبات الإدارة، مسترشداً بالبنك المركزي العماني بالإضافة إلى المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

قام البنك بإدراج ضمن رسوم انخفاض قيمة القروض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى (بالصافي) عنصراً هاماً لتراكبات الإدارة من خلال تبني الحيطة والحذر والاستباقية في النظر في التأثيرات المحتملة للظروف مثل التأثير المتأخر للزيادات السابقة في أسعار الفائدة على المقترضين، وزيادة الأحداث الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وتطبيق حكم الخبراء الائتماني فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة الأخرى التي لا تنعكس في نماذج الائتمان القياسية الخاصة به.

احتساب خسارة التعديل:

بالنسبة للعملاء من الشركات والأفراد على حد سواء، أضاف البنك الفائدة البسيطة المستحقة خلال فترة التأجيل إلى المبلغ الأساسي المستحق وإما تمديد فترة الاستحقاق الأصلية للقرض أو زيادة الأقساط في نهاية فترة التأجيل. قرر البنك أن التعديلات الناتجة عن تأجيل الأقساط والتنازل عن الربح المسموح به بما يتماشى مع إجراءات التخفيف للبنك المركزي العماني لا يؤدي إلى إيقاف إدراج الأصول المالية. علاوة على ذلك، لم يتم اعتبار تأثير خسارة التعديل في اليوم الأول جوهرية للفترة.

4. السياسات المحاسبية المادية

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متوافق من قبل البنك لكافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية.

1.4 المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى عملة التشغيل بأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الأصول والالتزامات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى عملة التشغيل للشركة وفقا لأسعار الصرف الفورية السائدة في ذلك التاريخ. أرباح أو خسائر العملات الأجنبية في البنود المالية هي الفرق بين التكاليف المطفأة بعملة التشغيل في بداية الفترة والتي تتم تسويتها بمعدل الفائدة بمعدل الفائدة الفعلي والمدفوعات خلال الفترة والتكاليف المطفأة بالعملات الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. الأصول والالتزامات غير المالية بالعملة الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى عملة التشغيل بسعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة.

2.4 إدراج الإيرادات والمصروفات

2.4.أ إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل دخل الفوائد على الأصول المالية التي تحمل فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يأخذ الاحتساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية يمكن أن تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المستقبلية.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي التكلفة المطفأة للأصل) من خلال مراعاة أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل عائد يمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، فإنه يعترف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها في مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة المنتج (بما في ذلك المدفوعات المسبقة وفوائد الغرامات والرسوم).

تدرج إيرادات الفوائد المشكوك في تحصيلها ضمن مخصص انخفاض القيمة وتستبعد من الدخل حتى يتم استلامها نقداً.

2.4.ب أرباح وخسائر القيمة العادلة

يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر والقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم عرض صافي الدخل من الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك جميع التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والفوائد وتوزيعات الأرباح وفروق صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل للسنة.

يتم إدراج توزيعات الأرباح عند نشوء الحق في استلام توزيعات الأرباح.

2.4.د الرسوم والعمولات

يجني البنك إيرادات رسوم وعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها لعملائه. الإيرادات من الرسوم، والتي لا تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية، يتم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها البنك إلى عملائه، ويتم احتسابها وفقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". يتم قياس إيرادات الرسوم من قبل البنك بناءً على المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل ويستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف أخرى. يدرج البنك الإيرادات عندما يحوّل السيطرة على منتج أو خدمة إلى عميل.

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي في قياس معدل الفائدة الفعلي.

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

2.4 إدراج الإيرادات والمصروفات (تابع)

2.4.د الرسوم والعمولات (تابع)

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى بما في ذلك رسوم الحساب أو خدمة القروض ورسوم الاستشارات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة. يتم إدراج رسوم القروض المشتركة كإيرادات عند اكتمال المشاركة وعندما لا يحتفظ البنك بأي جزء من حزمة القرض لنفسه أو يحتفظ بجزء من نفس سعر الفائدة الفعلي كما هو الحال بالنسبة للمشاركين الآخرين. يتم تأجيل رسوم التزام القرض للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها والرسوم الأخرى المتعلقة بالائتمان (جنبا إلى جنب مع أي تكاليف إضافية) ويتم إدراجها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على القرض. عندما يكون من غير المرجح أن القرض سيتم سحبه، يتم إدراج رسوم التزام القرض على مدى فترة الالتزام على أساس القسط الثابت.

2.4. هـ المخصصات

يتم إدراج المخصص إذا كان لدى البنك التزام قانوني أو استدلالي حالي، نتيجة لحدث ماضٍ، يمكن تقديره بشكل يعتمد عليه ومن المحتمل أن يتطلب تدفقا خارجا للمنافع الاقتصادية لسداد الالتزامات. المخصصات تعادل التكلفة المطفأة للالتزامات المستقبلية التي يتم تحديدها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالالتزام.

2.4. و مقاصة الإيرادات والمصاريف

يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي فقط عندما تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة معاملات مماثلة للأنشطة التجارية للبنك.

3.4 الأدوات المالية

3.4.أ تاريخ الإدراج والقياس المبدئي

يدرج البنك مبدئياً القروض والسلف والودائع وأوراق الدين المصدرة والالتزامات الثانوية في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم إدراج جميع الأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الأصول المالية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى اكتسابها أو إصدارها. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند الإثبات المبدئي عن سعر المعاملة، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضح فيما يلي.

3.4. ب ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند الإنشاء والقيمة العادلة بناءً على أسلوب التقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يدرج البنك الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي دخل المتاجرة. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم إدراجها فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة أو عندما يتم استبعاد الأداة.

يصنف البنك جميع أصوله المالية وفقاً لنموذج الأعمال لإدارة الأصول والشروط التعاقدية للأصل، والتي تم قياسها إما:

- بالتكلفة المطفأة كما تم شرحه في الإيضاح 3.4.ج (1)؛
- بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما تم شرحه في الإيضاحين 3.4.ج (4) و3.4.ج (5)؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما تم شرحه في الإيضاح 3.4.ج (7).

يتم قياس الالتزامات المالية، بخلاف التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاحتفاظ بها للمتاجرة والأدوات المالية المشتقة عند تحديد القيمة العادلة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية

يقوم البنك بتصنيف وقياس مشتقاته ومحفظة المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يجوز للبنك تصنيف أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يؤدي إلى حذف أو التقليل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإدراج.

(1) مستحق من بنوك والقروض والسلف والتمويلات والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك فقط بقياس المستحق من البنوك والقروض والسلف والتمويلات والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للأصول المالية تنشأ في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي غير المدفوع.

تفاصيل هذه الشروط مبينة فيما يلي.

عند الإدراج المبدئي لاستثمار في أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة، قد يختار البنك بشكل غير قابل للنقض عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم إجراء هذا الخيار على أساس استثمار باستثمار. يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى بأنه قد تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإدراج المبدئي، قد يقوم البنك بتصنيف أصل مالي بشكل غير قابل للنقض يحقق متطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو الحال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يحذف أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

- *تقييم نموذج الأعمال*

يقوم البنك بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصول على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار تشمل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. وعلى وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، أو الاحتفاظ بمظهر خاص بسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة البنك بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في ذلك نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري النشاط التجاري -على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض مستندا إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة مشددة" بعين الاعتبار. إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإدراج الأولي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لا يغير البنك تصنيف الأصول المالية المتبقية المحتفظ بها في ذلك نموذج الأعمال، ولكنه يتضمن هذه المعلومات عند تقييم الأصول المالية حديثة الإنشاء أو المشتراة حديثًا للمضي قدما.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية (تابع)

- *تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد*

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإدراج المبدئي. يتم تعريف "الفوائد" على أنها المقابل للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي غير المدفوع خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد، يأخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقييم، يأخذ البنك في الاعتبار:

- أحداث احتمالية طارئة من شأنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الاقتراض.
- شروط الدفع المسبق والتمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال ترتيبات أصول غير محصلة)؛ والميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - على سبيل المثال، إعادة تعيين دورية لأسعار الفائدة.

يمتلك البنك محفظة قروض طويلة الأجل بفائدة ثابتة يكون للبنك فيها خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. تقتصر حقوق إعادة التعيين هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار إما قبول السعر المعدل أو استرداد القرض على قدم المساواة دون جزاء. لقد قرر البنك أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات أصل وفائدة لأن الخيار يختلف من سعر الفائدة بطريقة نظرًا للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأساسي غير المدفوع.

إن الشروط التعاقدية التي تفرض أكثر من مجرد الحد الأدنى من المخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض الأساسي لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ غير المسدد. في مثل هذه الحالات، يتعين قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(2) المشتقات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

المشتق هو أداة مالية أو عقد آخر مع الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة للتغير في سعر الفائدة المحدد، وسعر الأداة المالية، وسعر السلعة، وسعر الصرف الأجنبي، ومؤشر الأسعار أو الأسعار، والتصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان، أو متغير آخر، شريطة أن يكون ذلك، في حالة متغير غير مالي، فهو غير محدد لطرف في العقد (أي "الضمني").
- لا يتطلب أي صافي استثمار أو صافي استثمار أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود المتوقع أن تكون لها ردا مماثلا للتغيرات في عوامل السوق.
- يتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

يبرم البنك معاملات مشتقة مع أطراف مقابلة مختلفة. تشمل هذه مقايضات أسعار الفائدة والعقود الآجلة وعقود مقايضة العملات وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وخيارات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة كأصول عندما تكون قيمتها العادلة موجبة والتزامات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية والقيمة العادلة لهذه المشتقات بشكل منفصل في الإيضاح 36. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في صافي دخل المتاجرة ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط. تم تقديم وثائق التحوط وتقييم الفعالية والإفصاحات المحاسبية لعدم الاستمرارية في الإيضاح 3.4.ن.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية (تابع)

(3) أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يصنف البنك أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأدوات ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تفي باختبار مدفوعات أصل وفائدة المبلغ الأصلي.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إدراج الأرباح والخسائر في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر بذات الطريقة كما في الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

(4) أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الإدراج المبدئي، يختار البنك أحياناً بطريقة غير قابلة للنقض تصنيف بعض استثماراته في الأسهم كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تفي بتعريف حقوق الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض وليس محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه لا يتم إعادة تدويرها أبداً إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، إلا عندما يستفيد البنك من هذه المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل هذه الأرباح في الإيرادات الشاملة الأخرى. أدوات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

(5) الديون الصادرة والأموال المقترضة الأخرى

بعد القياس المبدئي، يتم بعد ذلك قياس الديون الصادرة والأموال المقترضة الأخرى بالتكلفة المطفأة. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الأموال الصادرة والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم فصل الأداة المالية المركبة التي تحتوي على عنصر الالتزام وحقوق الملكية في تاريخ الإصدار.

(6) الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الأصول والالتزامات المالية في هذه الفئة هي الأصول غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الإدراج المبدئي أو ينبغي قياسها بصفة إلزامية وفقاً للقيمة العادلة بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تقوم الإدارة فقط بتصنيف أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإدراج الأولي عندما يتم استيفاء أحد المعايير التالية. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يزيل التصنيف، أو يقلل بشكل كبير، المعاملة غير المتسقة التي قد تنشأ من قياس الأصول، أو الالتزامات، أو إدراج الأرباح أو الخسائر عليها على أساس مختلف; أو

- تمثل الالتزامات جزءًا من مجموعة من الالتزامات المالية أو الأصول المالية، أو كلاهما والتي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقًا استراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو

- الالتزامات التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات المتضمنة، ما لم تقم جوهرياً بتعديل التدفقات النقدية التي كان من الممكن أن يتطلبها العقد، أو كان واضحًا مع القليل من التحليل أو لا، يعتبر أداة مشابهة لأول مرة أن فصل المشتق المضمّن محظور.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية (تابع)

(7) الضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة

يصدر البنك ضمانات مالية وخطابات ائتمانية والتزامات القروض.

يتم إدراج الضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية بالقيمة العادلة، كونها العلاوة المستلمة. لاحقاً للإدراج المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالقيمة الأعلى للمبلغ المدرج مبدئياً، ناقصًا الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل الشامل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو مبين في الإيضاح 3.4. و.

يتم إدراج العلاوة المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض غير المسحوبة وخطابات الاعتماد هي التزامات يلتزم بموجبها البنك، خلال مدة الالتزام، بتقديم قرض بشروط محددة سلفاً للعميل.

(8) الالتزامات المالية

يتم قياس الالتزام المالي مبدئيًا بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار بالنسبة للبنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة بشكل عام على النحو التالي:

- مبلغ التغير في القيمة العادلة المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات يتم عرضه في الإيرادات الشاملة الأخرى;و
- يتم عرض القيمة المتبقية من التغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

إن المبلغ المعروض بشكل منفصل في الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لا يتم إعادة تدويره إلى الأرباح أو الخسائر، حتى لو تم إيقاف إدراج الالتزامات وتم دفع المبالغ. بدلاً من ذلك، ينبغي إعادة تصنيف الأرباح والخسائر الائتمانية إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عند عدم إدراج الالتزام ذو الصلة.

3.4. د إيقاف الإدراج

(1) إيقاف إدراج الأصول المالية

يتم إيقاف إدراج الأصل المالي (أو حيث يكون منطبق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) عندما:

- ينتهي الحق من استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحمَّل التزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير جوهري إلى طرف ثالث بمقتضى ترتيبات "تمرير من خلال"؛ وإما:
- قيام البنك بتحويل جوهري لكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل;أو
- عدم قيام البنك بتحويل كما لم يحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل ولكن قام بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو قد أبرم ترتيبات تمرير من خلال، ولم يقم بتحويل كما لم يحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل كما لم يقم بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل، فإن أصل جديد يتم إدراجه إلى حد مشاركة البنك المستمرة في الأصل. في هذه الحالة، فإن البنك يدرج أيضا الالتزام المرتبط. يتم قياس الأصول المنقولة والالتزام ذو الصلة، على أساس أن يعكس الحقوق والالتزامات التي كان البنك قد احتفظ. عندما تتخذ المشاركة المستمرة للبنك شكل ضمان للأصل المحول، يتم قياس المشاركة بالمبلغ الأقل بين القيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأعلى لقيمة المقابل الذي قد يطلب من البنك تسديده.

بالنسبة لإيقاف الإدراج نتيجة لتعديلات جوهرية، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3.4.س.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. د إيقاف الإدراج (تابع)

(2) إيقاف إدراج الالتزام المالي

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدي أو إلغاؤه أو تنتهي مدته. عندما يتم استبدال التزام مالي بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً، أو بشروط الالتزام الحالي ويتم تعديله جوهرياً، إن ذلك الاستبدال أو التعديل يتم معاملته كإلغاء للالتزام الأصلي وإدراج الالتزام الجديد، الفرق بين القيم الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمقابل المدفوع يتم إدراجه في الأرباح أو الخسائر.

3.4. هـ مقاصة الأصول والالتزامات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية فقط ويتم إدراج صافي القيمة بقائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ بالقانون لإجراء المقاصة بين المبالغ المدرجة وينوي البنك إما التسديد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي القيمة فقط عندما تسمح بذلك المعايير المحاسبية أو عندما تنشأ الإيرادات والمصروفات عن مجموعة معاملات متماثلة.

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية

يقوم البنك بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصول المالية التي هي أدوات الدين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إدراج خسارة انخفاض القيمة على استثمارات الأسهم. يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي خسارة الائتمان المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، باستثناء الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الإدراج المبدئي الذي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث تعثر سداد أداة مالية ممكنة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

(1) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح محتمل لخسائر الائتمان. تقاس على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لا تنخفض فيها قيمة الائتمان في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها)؛
- الأصول المالية التي انخفضت قيمة الائتمان في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها عن المبالغ التي يتوقع البنك استردادها.

(2) نظرة عامة على مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة مخاطر التعرضات المالية والأصول المالية للديون الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى جانب التزامات التمويل وعقود الضمان المالي، ويشار إليها جميعاً في هذا القسم بـ "أدوات مالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لانخفاض القيمة بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة)، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

(2) نظرة عامة على مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا جزءًا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث تعثر سداد أداة مالية ممكنة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا إما على أساس فردي أو على أساس جماعي، اعتمادًا على طبيعة المحفظة المتضمنة للأدوات المالية.

وضع البنك سياسة لإجراء تقييم، في نهاية كل فترة تقرير، حول ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإدراج المبدئي، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر التعثر الذي يحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتجميع قروضه في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة والأصول المالية المشتراة أو الناشئة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، كما هو موضح فيما يلي:

المرحلة الأولى

عندما يتم إدراج التمويل لأول مرة، يقوم البنك بإدراج مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا. يشمل التعرض لمخاطر تمويل المرحلة الأولى أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض لمخاطر التمويل من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية

عندما يظهر التعرض لمخاطر التمويل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، يشمل التعرض لمخاطر تمويل المرحلة الثانية أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض لمخاطر التمويل من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة

تعتبر التعرض لمخاطر التمويل بمثابة انخفاض لقيمة الائتمان. يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة.

الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة :الأصول المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة هي أصول منخفضة القيمة ائتمانيًا عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاعتراف الأولي .وبالتالي، فإن الأصول المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة لا تحمل مخصص انخفاض القيمة عند الاعتراف الأولي .المبلغ المعترف به كمخصص خسارة بعد الاعتراف الأولي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف الأولي للأصل.

الحركة بين المراحل

(3) احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحتسب البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادًا إلى سيناريوهات مرجحة محتملة ثلاثة لقياس النقص النقدي المتوقع، مخصومًا بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي. النقص النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة لمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

يتم توضيح آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يلي والعناصر الرئيسية، على النحو التالي:

- احتمال التعثر هو تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. قد يحدث التخلف عن السداد فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، إذا لم يتم استبعاد التسهيل مسبقاً ولا يزال في المحفظة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

الحركة بين المراحل (تابع)

(3) احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

- التعرض للمخاطر عند التعثر هو تقدير التعرض للمخاطر في تاريخ تقصير مستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات المتوقعة في التعرض للمخاطر بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك تسديد الأصل والربح، سواء كان مقرراً بالعقد أو غير ذلك، والسحوبات المتوقعة على التسهيلات الملتزم بها، والأرباح المستحقة من المدفوعات غير المسددة.

- الخسارة الناشئة من التعثر هي تقدير الخسارة الناتجة في الحالة التي يحدث فيها تخلف عن السداد في وقت معين. ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك استلامها، بما في ذلك من تحقيق أية ضمانات، إن وجدت. يتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من التعرض للمخاطر عند التعثر.

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والأصول المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة. يكون الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني في القيمة"، عند وقوق حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

يشتمل الدليل على الانخفاض الائتماني في قيمة أصل مالي على ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل التعثر في السداد أو حالة تأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من البنك بشروط لم يكن البنك ليضعها في الاعتبار في ظروف أخرى؛
- أن يصبح من المرجح أن المقترض سيشهر إفلاسه أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- عدم وجود سوق نشط لسند ما بسبب أزمات مالية.

(4) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي كما يلي:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: بصفة عامة، كمخصص؛
  - حيث تشتمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وغير مسحوب، ولا يستطيع البنك تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن المكون الخاص بالمكون المسحوب: يقدم البنك مخصص خسارة مجمعة لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص؛ و

(5) أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم خصم بدل الخسارة من القيمة العادلة لأدوات الدين وتسجيله في حساب الأرباح أو الخسائر.

(6) الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات قيمة ائتمانية منخفضة

بالنسبة للأصول المالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة المشتراة أو الناشئة، يدرج البنك فقط التغييرات المتراكمة في أعمار الخسائر الائتمانية المتوقعة منذ الإدراج المبدئي في مخصص الخسارة.

(7) بطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة الأخرى

يتضمن عرض منتجات البنك مجموعة متنوعة من تسهيلات السحب على المكشوف للشركات وتجارة التجزئة وبطاقات الائتمان، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تقليل التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من تعرضه لمخاطر خسائر الائتمان لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنه يقوم بدلاً من ذلك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بشأن سلوك العميل، واحتمال حدوث التخلف عن السداد، وإجراءات البنك المستقبلية للتخفيف من المخاطر، التي يمكن أن تتضمن خفضًا أو إلغاء التسهيلات.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

(7) بطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة الأخرى (تابع)

إن التقييم المستمر حول ما إذا كانت الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت للتسهيلات المتجددة تشبه منتجات الإقراض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل، ولكن يتم أيضًا التركيز بشكل أكبر على العوامل النوعية مثل التغييرات في الاستخدام.

يستند سعر الفائدة المستخدم في خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان على متوسط سعر الفائدة الفعلي المتوقع تحميله على مدى فترة التعرض المتوقعة للتسهيلات. يأخذ هذا التقدير في الحسبان أن العديد من التسهيلات يتم سدادها بالكامل كل شهر، وبالتالي لا يتم تحميل أي فوائد عليها.

(8) المعلومات المستقبلية

يعتمد البنك في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية كمدخلات اقتصادية، مثل:

- إجمالي الناتج المحلي
- الادخار والاستثمار
- التضخم
- إحصاءات التجارة
- التركيبة السكانية
- الإيرادات والمصروفات
- الدين العام
- العقارات
- المؤشرات المركبة
- أسعار النفط والإنتاج

قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة دائما بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية. ولعكس ذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية على الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما ترى الإدارة أن هذه الاختلافات تعتبر جوهرية.

(9) تقييم الضمانات

للتخفيف من مخاطر الائتمان على الأصول المالية، يسعى البنك إلى استخدام ضمانات، حيثما أمكن. تأتي الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد / الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزونات وغيرها من الأصول غير المالية والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقات المقاصة. لا يتم إدراج الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للبنك. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند البدء ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري بناءً على نوع الأصل، على سبيل المثال، النقد أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات هامش الربح، يتم تقييمها يوميًا.

يستخدم البنك قدر الإمكان بيانات السوق النشطة لتقييم الأصول المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، من قبل مقيمون معتمدون من طرف ثالث.

(10) الشطب

يتم شطب القروض وأوراق الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. وهذا هو الحال عمومًا عندما يقرر البنك أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، قد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات البنك لاسترداد المبالغ المستحقة.

3.4. ز الأصول المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأصل مالي جديد بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، يتم إجراء تقييم حول ما إذا كان ينبغي إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ز الأصول المالية المعاد هيكلتها (تابع)

- إذا لم تؤدي إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في إحتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فسيتم التعامل مع القيمة العادلة المطفأة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به .يتم تضمين هذا المبلغ عند حساب العجز النقدي من الأصول المالية الحالية والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل الماليالحالي.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه بسبب تدهور حالة المقترض منخفض القيمة ائتمانيا ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير.

3.4. ح قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الإدراج المبدئي ناقصاً المدفوعات الرئيسية ومضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المدرج والمبلغ المستحق ناقصاً أية خصومات للانخفاض في القيمة.

3.4. ط قياس القيمة العادلة

يتطلب عدد من السياسات المحاسبية وإفصاحات البنك تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح استناداً إلى عدد من السياسات والأساليب المحاسبية. وحيثما ينطبق، تم الإفصاح عن معلومات حول افتراضات أجريت عند تحديد القيم العادلة ضمن الإيضاحات المعنية بذلك الأصل أو الالتزام تحديداً. إن القيمة العادلة هو السعر الذي سوف يستلم لبيع أحد الأصول أو المدفوعة لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن المعاملة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام يقام إما:

- في السوق الرئيسي لأصل أو التزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسية، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون السوق الرئيسية أو السوق الأكثر فائدة في متناول البنك. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بناءً على أفضل مصلحة اقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية تأخذ في الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى المشاركين الآخرين في السوق، من شأنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف حيث تتوفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، واستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة إلى أقصى حد والتقليل من استخدام المدخلات غير قابلة للملاحظة إلى أدنى حد.

يتم تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يتم وصفها على النحو التالي، بناءً على مدخلات أقل مستوى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 – مدرجة (غير معدلة) في أسعار السوق في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة.
- المستوى 2 - تقنيات التقييم حيث مدخلات أدنى مستوى هام لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 - تقنيات التقييم حيث مدخلات أدنى مستوى هام لقياس القيمة العادلة لا يمكن ملاحظتها.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ط قياس القيمة العادلة (تابع)

بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم إدراجها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد البنك سواء التحويلات قد وقعت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات أقل مستوى هام لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مشمولة بالتقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتحليل الحركات في قيم الأصول والالتزامات التي يتعين إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك. لهذا التحليل، يقوم البنك بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم بموافقة المعلومات في حساب التقييم مع العقود والوثائق ذات الصلة الأخرى.

يقوم البنك أيضاً، بمقارنة كل التغيرات في القيمة العادلة لكل الأصول والالتزامات مع مصادر خارجية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان التغيير هو معقول.

لغرض الإفصاحات عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول أو الالتزامات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

3.4. ي النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد بالصندوق وأرصدة غير مقيدة يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية وأصول مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق تصل لثلاثة أشهر والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية فيما يتعلق بالتغيرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب البنك في إدارة ارتباطاته قصيرة الأجل. يتم إدراج النقد والنقد المعادل بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

تدرج الأوراق المالية المباعة مع الالتزام بإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد في بيان المركز المالي، وتقاس وفقًا للسياسات المحاسبية لتداول الأوراق المالية أو الأوراق المالية الاستثمارية. تم إدراج التزام الطرف المقابل للمبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "المستحق إلى البنوك". يتم التعامل مع الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى مدة اتفاقية الالتزام بإعادة الشراء.

لا تُدرج الأوراق المالية المشتراة مع التزام مماثل بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (التزام إعادة الشراء العكسي) في بيان المركز المالي ويتم إدراج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "المستحق من البنوك". يتم التعامل مع الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كإيرادات فوائد وتستحق على مدى عمر اتفاقية التزام إعادة الشراء العكسي.

3.4. ك أوراق القبول

يتم الإفصاح عن أوراق القبول في بيان المركز المالي تحت الأصول الأخرى مع الإفصاح عن الالتزام المقابل لها في الالتزامات الأخرى. لذا لا توجد هناك ارتباطات خارج الميزانية العمومية بالنسبة لأوراق القبول.

3.4.ل الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر

تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الأصول والالتزامات المشتقة التي لا تصنف على أنها أصول والتزامات للمتاجرة. يتم قياس الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في تاريخ بيان المركز المالي. تعتمد معالجة التغيرات في القيمة العادلة على تصنيف الفئات التالية:

(1) تحوط القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة كتحوط للتغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي مدرج أو مؤكد يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة مباشرة في بيان الدخل الشامل معاً مع التغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى المنسوبة إلى المخاطر المغطاة.

في حالة انتهاء مدة الأداة المالية المشتقة، أو بيعها، أو إنهائها، أو استخدامها، أو في حالة عدم وفائها بمعايير المحاسبة لتحوط القيمة العادلة، أو في حالة إلغاء التخصيص، يتم التوقف عن استخدام محاسبة التحوط. يتم إطفاء أي تعديل حتى تلك النقطة يتم إجراؤه على البند المتحوط الذي يستخدم لأجله معدل الفائدة الفعلي في الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الفائدة الفعلي المعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4.ل الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر (تابع)

(2) تحوط التدفق النقدي

عندما يتم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط لتغيرات التدفق النقدي الناتجة عن المخاطر المصاحبة لأصل أو التزام مدرج أو معاملة توقع شديدة الاحتمال التي قد تؤثر على الأرباح أو الخسائر فإن الجزء الساري من التغير في القيمة العادلة للأداة المشتقة يتم إدراجه ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي التحوط. المبلغ المدرج ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى يتم إعادة تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل في التصنيف في نفس الفترة حيث يؤثر التدفق النقدي للتحوط على الأرباح أو الخسائر وبنفس البنود في بيان الدخل الشامل. وأي جزء غير فعال من التغير بالقيمة العادلة للأداة المشتقة يتم إدراجه فوراً في الأرباح أو الخسائر.

إذا تم بيع أداة التحوط المشتقة أو انتهت مدتها أو تم إلغاؤها أو تمت ممارستها أو أن التحوط لم يعد يفي بمعايير محاسبة تحوط التدفق النقدي أو تم رفض تصنيف التحوط، عندئذ يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلياً. وفي حالة إيقاف تحوط معاملة متوقعة، فإن المبلغ المتراكم المدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى من الفترة التي يصبح فيها التحوط ساري المفعول، يتم إعادة تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الشامل كتعديل للتصنيف عند حدوث معاملة التوقع وتأثر الأرباح أو الخسائر. وإذا لم يكن من المتوقع حدوث معاملة متوقعة مرة أخرى، يتم إعادة تصنيف الرصيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بشكل فوري إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل إعادة تصنيف.

(3) المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

عندما لا يتم الاحتفاظ بالأداة المشتقة لأغراض المتاجرة، وأنها لم تصنف بعلاقة تحوط مؤهلة، فإن كل التغيرات بقيمها العادلة يتم إدراجها فوراً في بيان الدخل الشامل.

3.4. م إعادة التصنيف

لا يعيد البنك تصنيف أصوله المالية بعد إدراجها المبدئي، باستثناء الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج أعماله لإدارة الأصول المالية. لا يتم إعادة تصنيف الالتزامات المالية أبدا. لم يقم البنك بإعادة تصنيف أي من أصوله أو التزاماته المالية في سنة 2025 (2024: لا شيء).

الأصول المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدّل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل كبير، يتم إيقاف إدراج الأصل المالي الأصلي ويتم إدراج الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. إذا لم تكن التدفقات النقدية مختلفة بشكل كبير، فإن التعديل لا يؤدي إلى إيقاف إدراج الأصل المالي. في هذه الحالة، فإن البنك يقوم بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية ويدرج القيمة الناجمة عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالي باعتبارها أرباح أو خسائر تعديل في بيان الدخل. إذا تم إجراء مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الأرباح أو الخسائر مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم إدراجها كإيرادات فوائد.

إذا تم تعديل شروط الأصول المالية بسبب الصعوبات المالية للمقترض ولم يتم إيقاف إدراج الأصول، فيتم قياس انخفاض قيمة الأصول باستخدام معدل الفائدة قبل التعديل.

الالتزامات المالية

يدرج البنك الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بشكل كبير. في هذه الحالة، يتم إدراج الالتزام المالي الجديد وفقاً للشروط المعدلة إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. يتم إلغاء الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي، ويتم إدراج الالتزام المالي الجديد وفقاً للشروط المعدلة في بيان الدخل الشامل.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

4.4 الممتلكات والمعدات

تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى حيازة الأصل وإعداده لاستخدامه المقصود. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات باستثناء الأرض بالملكية الحرة. الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية على النحو التالي:

الأصول	عدد السنوات
المركبات	5
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	7-6
برمجيات الإنتاج	10
المباني	25

لا يتم استهلاك الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ، ولكن يتم اختبارها لانخفاض القيمة. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأصول وتعدل، متى ما كان ذلك ملائما، في كل تاريخ تقرير.

تخفض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدرة.

تحدد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية والمدرجة كـ"إيرادات تشغيل أخرى" في بيان الدخل الشامل.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، كما هو مناسب، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للبند إلى البنك ويمكن تقدير تكلفة البند بشكل يعتمد عليه. تستبعد القيمة الدفترية للقطعة المستبدلة. وتم تحميل كافة الاصلاحات والصيانة الأخرى على الأرباح أو الخسائر خلال الفترة المالية التي تتكبد فيها.

5.4 العقارات الاستثمارية

تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة، إن وجد.

6.4 الشهرة والأصول غير الملموسة

تمثل الشهرة المكتسبة من دمج الأعمال الزيادة في تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة، بما في ذلك الأصول غير الملموسة والمطلوبات والالتزامات المحتملة للشركة المستحوذ عليها. عندما تكون الزيادة سلبية (شراء بسعر مخفض)، يتم إثباتها مباشرة في قائمة الدخل.

يتم إظهار الأصول غير الملموسة المقتناة بشكل منفصل عند اندماج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف المبدئي، يتم تخفيض الأصول غير الملموسة بشكل إضافي من خلال أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة على أنها إما محدودة أو غير محددة. يتم إطفاء الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي ويتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر على أن الأصول غير الملموسة قد تنخفض قيمتها. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد على الأقل في نهاية كل سنة مالية. تتم المحاسبة عن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، ومعاملتها كتغيرات في التقدير المحاسبي. يتم إثبات مصروف إطفاء الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في قائمة الدخل الشامل ضمن فئة المصروفات المتوافقة مع وظيفة الأصول غير الملموسة.

العمر الإنتاجي المقدر للأصول غير الملموسة هو 15 سنة.

7.4 الودائع وأوراق الدين المصدرة والالتزامات الثانوية

يتم إدراج كافة ودائع سوق النقد والعملاء بشكل مبدئي بالقيمة العادلة وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة. تُقاس الودائع وأوراق الدين المصدرة والالتزامات الثانوية بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية الرأسمالية كالتزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لموضوع البنود التعاقدية للأداة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

8.4 الضريبة

يتم تكوين مخصص للضريبة وفقاً للقوانين الضريبية المعمول بها في سلطنة عمان. تتكون ضريبة الدخل من ضريبة جارية وضريبة مؤجلة. يتم إدراج مصروف ضريبة الدخل في بيان الدخل الشامل فيما عدا القدر الذي يتعلق ببنود مدرجة بصفة مباشرة في حقوق المساهمين أو الإيرادات الشاملة الأخرى.

الضريبة الجارية هي الضريبة المستحقة الدفع محسوبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وأية تعديلات على الضريبة المستحقة عن سنوات سابقة.

تحتسب أصول/التزامات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يتم احتساب مبلغ الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عندما تعكس بناءً على القوانين المطبقة أو التي سيتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير.

يتم إدراج أصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر ربح ضريبي مستقبلي كافٍ يمكن في مقابله استخدام الأصل. تتم مراجعة أصول الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضها بالقدر الذي يكون من غير الممكن معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة من دمج الأعمال على صافي الأصول والالتزامات المكتسبة على أنها فروق بين الأساس المحاسبي والضريبي لأي دخل معفي من الضريبة.

9.4 عقود الإيجار

يتم إدراج مدفوعات عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. نتج عن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 احتساب معظم عقود الإيجار بواسطة المستأجر ضمن نطاق المعيار بطريقة مماثلة لتلك التي كان يتم بها احتساب عقود الإيجار التمويلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار". يدرج المستأجرون "الحق في استخدام" الأصل والالتزام المالي المقابل. يتم إطفاء الحق في استخدام الأصل على مدى فترة الإيجار، ويتم قياس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة. لم تتغير محاسبة المؤجر بشكل كبير عما هو عليه الحال بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. لقد طبق البنك معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدلة، وبالتالي لم يتم إعادة بيان أرقام المقارنة.

يقيس البنك مبدئياً الحق في استخدام الأصل والتزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية. يتم خصم المبلغ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان بالإمكان تحديده، وإلا يتم استخدام معدل الاقتراض المتزايد. تاريخ البدء هو التاريخ الذي يتيح فيه المؤجر الأصل الأساسي للاستخدام. بعد الإدراج المبدئي، يقيس البنك الحق في استخدام الأصل بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

بعد الإدراج المبدئي، يقيس البنك التزامات الإيجار بواسطة (أ) زيادة القيمة الدفترية لكي تعكس الفوائد على التزامات الإيجار; (ب) تخفيض القيمة الدفترية لكي تعكس مدفوعات الإيجار التي تمت; و(ج)إعادة قياس القيمة الدفترية لكي تعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات على الإيجار أو لكي تعكس مدفوعات الإيجار الموضوعية الثابتة. الفوائد على التزامات الإيجار هي المبلغ الذي ينتج معدل فائدة دوري منتظم على الرصيد المتبقي لالتزامات الإيجار. معدل الفائدة الدوري هو المعدل المستخدم لخصم مدفوعات الإيجار من أجل احتساب التزامات الإيجار.

10.4 منافع الموظفين

10.4. أ منافع نهاية الخدمة

تستحق مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالبنك في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العُماني لعام 2003 وتعديلاته. تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة والتأمين ضد إصابات العمل للموظفين العُمانيين وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية بسلطنة عُمان لعام 1991 ويتم إدراجها كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

10.4. ب المنافع قصيرة الأجل

يتم قياس الالتزامات عن المنافع قصيرة الأجل في الأساس بدون خصم ويتم تحميلها على المصروف عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم إدراج مخصص للمبلغ المتوقع دفعه في الحالة التي يوجد فيها على البنك التزام حالي أو استدلالي لدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمات سابقة مقدمة من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
﷼ بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

10.4 منافع الموظفين (تابع)

10.4. ج سياسة تأجيل التعويض

وفقًا لقواعد التأجيل الصادرة عن البنك المركزي العماني، يتم تأجيل 45٪ من مكافآت الأجور المتغيرة التي تزيد أو تساوي 35,000 ﷼ وتدفع على أقساط متساوية مدى السنوات الثلاث التالية. تتوافق هذه المدفوعات أيضاً مع سياسة الموارد البشرية للبنك فيما يتعلق بالأهلية.

11.4 عائد السهم الواحد

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والعائد المعدل لأسهمه العادية. يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

12.4 توزيعات أرباح على أسهم عادية

توزيعات أرباح على أسهم عادية يتم إدراجها كالتزام وتخصم من حقوق المساهمين حينما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. يتم خصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق المساهمين عندما يتم دفعها.

توزيعات الأرباح للسنة التي يتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي يتم معاملتها كحدث بعد تاريخ بيان المركز المالي.

13.4 التقرير عن قطاعات التشغيل

قطاع التشغيل هو مكون من البنك يمارس أنشطة الأعمال التي يحقق من خلالها ايرادات ويتكبد مصروفات، متضمنة الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بمعاملات مع أي من مكونات البنك الأخرى ويتم فحص نتائج أنشطتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للبنك (وهو متخذ القرار الرئيسي بالبنك) لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد لكل قطاع وقياس أدائه الذي تتوفر عنه المعلومات المالية المنفصلة.

14.4 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ضمن الحدود التي تحددها هيئة الخدمات المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان. يتم توزيع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من صافي الأرباح بعد خصم الضرائب والاحتياطيات القانونية والاختيارية والأموال المخصصة من الأرباح للرسملة وتوزيعات الأرباح. يتم دفع رسوم حضور جلسات مجلس الإدارة ويتم احتسابها كمصروفات في الشهر الذي يتم خلاله تقديم الخدمة. يتم استحقاق المكافآت شهريا بما يتماشى مع الميزانية السنوية ويتم دفعها عقب اعتمادها من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية.

تحدد الجمعية العمومية السنوية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أ) لا يتجاوز إجماليها 300,000 ﷼ إذا كان صافي الأرباح المحققة يساوي أو يتجاوز الأرباح المحققة في السنة المالية السابقة ولا توجد خسائر أو خسائر متراكمة في رأس المال.

ب) ألا يتجاوز إجمالي المبلغ 150,000 ﷼ حيث يكون صافي الأرباح المحققة أقل من الأرباح المحققة في السنة المالية السابقة ولا توجد خسائر في رأس المال.

يجب ألا تتجاوز أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة، التي اعتمدتها الجمعية العمومية السنوية 10,000 ﷼ لكل عضو مجلس إدارة سنوياً.

15.4 اسداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى

يقوم البنك بتصنيف رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقا لمضمون الشروط التعاقدية لرأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى. لا يمكن استرداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى من قبل حامليها، ويكون لهم الحق في التوزيع غير التراكمي ووفقاً لتقدير مجلس الإدارة. وبناءً عليه، يتم عرضها كمكون ضمن إجمالي حقوق الملكية.

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الجوهرية

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المُعلنة للأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات. وترتكز التقديرات والافتراضات ذات الصلة على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والتي تشكل نتائجها أساس لإجراء أحكام حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تكون واضحة من مصادر أخرى. ويندر أن تكون التقديرات المحاسبية الناتجة مساوية للنتائج الفعلية ذات العلاقة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التي تستند عليها على أساس مستمر. وتدرج التعديلات على التقديرات المحاسبية بالفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية. التقديرات المحاسبية الجوهرية للبنك هي:

1.5 المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة وفق منهجية المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة في كلٍ من المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جميع فئات الموجودات المالية، إصدار أحكام، على وجه الخصوص، حول تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات تقودها بعدد من العوامل، حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات. حسابات خسائر الائتمان المتوقعة للبنك هي نواتج من النماذج المعقدة مع عدد من الافتراضات الضمنية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة واعتمادها المتبادل. تتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر الأحكام والتقديرات المحاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، الذي يصنف احتمالية التعثر للدرجات الفردية؛
- معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، ومن ثم ينبغي قياس المخصصات المتعلقة بالأصول المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة والتقييم النوعي؛
- تقسيم الأصول المالية عندما يتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي؛
- وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات؛
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات، والتأثير على احتمالية التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناشئة من التعثر؛ و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وأوزانها الاحتمالية، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.5 القيمة العادلة للأدوات المشتقة وغيرها من الأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تتم المتاجرة بها في سوق نشطة (مثل الادوات المشتقة غير المتداولة) باستخدام تقنيات التقييم. يستخدم البنك تقديراته لاختيار مجموعة طرق متنوعة والقيام بافتراضات تعتمد بشكل رئيسي على ظروف السوق القائمة في نهاية كل فترة تقرير. يستخدم البنك تحليل التدفقات النقدية المتوقعة لتحليل بعض القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي لم يتاجر بها في سوق نشطة.

3.5 تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة

في حالة قياس الأصول الأساسية بالقيمة العادلة مثل صناديق الأسهم الخاصة، تستخدم الإدارة صافي قيمة الأصول. وترى الإدارة أن صافي قيمة الأصول لهذه الاستثمارات تمثل قيمها العادلة حيث تقاس غالبية الأصول المضمنة مقيمة بالقيمة العادلة ويأخذ صافي الأصول المبلغ عنه لهذه الكيانات تغيرات القيم العادلة المحدثة في الاعتبار.

4.5 الضرائب

توجد أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي سجلت بالفعل. يقوم البنك بتكوين مخصصات، استنادا إلى تقديرات معقولة، عن العواقب المحتملة لوضع اللمسات النهائية التقييمات الضريبية للبنك. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة لتقييمات ضريبية سابقة وتفسيرات مختلفة من الأنظمة الضريبية من قبل الكيان الخاضع للضريبة ومسؤولية جهاز الضرائب.

تُدرج الأصول الضريبية المؤجلة عن جميع الخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى حد أنه من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة سيكون متوفر مقابل الخسائر التي يمكن الاستفادة منها. يتطلب من الإدارة اتخاذ قرار هام لتحديد مقدار الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن إثباتها، بناءً على التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل جنباً إلى جنب مع استراتيجيات التخطيط الضريبي في المستقبل.

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الجوهرية (تابع)

5.5 تحديد فترة عقد الإيجار

عند تحديد مدة الإيجار، فإن البنك ينظر في كافة الوقائع والظروف. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات بعد خيارات الإنهاء) في مدة الإيجار فقط إذا كان الإيجار مضموناً إلى حد معقول (أو لم يتم إنهاؤه). وينظر البنك في طبيعة وقابلية تنفيذ شرط التمديد في اتفاقية الإيجار وقيمة التحسينات على عقار مستأجر والغرامات عند الإنهاء والتكاليف وتعطيل الأعمال المطلوبة لاستبدال المباني المستأجرة كعوامل لتحديد مدة الإيجار. قد تحتوي اتفاقيات إيجار المباني التي يشغلها البنك على خيار التمديد، حيث لا يضع البنك في الاعتبار خيارات التمديد بعد تحليل العوامل المذكورة أعلاه.

تتم إعادة تقييم مدة الإيجار في حالة ممارسة خيار ما (أو عدم ممارسته) بالفعل أو يصبح البنك ملزماً بممارسته (أو عدم ممارسته). لا يتم مراجعة التقييم إلا في حال وقوع حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع في إطار سيطرة البنك. خلال السنة المالية، لم يقم البنك بمراجعة تقييمه لمدة الإيجار لعدم وقوع أي أحداث أو تغييرات مهمة.

6. النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
النقدية	**47,215**	47,537
الرصيد المتوفر لدى البنك المركزي العُماني	**275,678**	154,909
	322,893	202,446
وديعة رأس المال لدى البنك المركزي العُماني	**507**	507
	323,400	202,953

(1) لا يمكن سحب وديعة رأس المال لدى البنك المركزي العُماني بدون موافقة البنك المركزي العُماني.

(2) خلال السنة، بلغ متوسط الحد الأدنى للرصيد الذي ينبغي الاحتفاظ به لدى البنك المركزي العماني كاحتياطي قانوني 200.4 مليون ﷼ (2024: 194.6 مليون ﷼).

7. مستحقات من بنوك

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
بالعملة المحلية:		
إيداعات بسوق النقد	**74,346**	121,160
بالعملة الأجنبية:		
إيداعات بسوق النقد	**517,144**	395,188
أرصدة عند الطلب	**59,600**	45,873
إجمالي القيمة الدفترية	**651,090**	562,221
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(149)**	(491)
	650,941	561,730

7. مستحقات من بنوك (تابع)

تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على المستحق من البنوك هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2025				31 ديسمبر 2024
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع	المجموع
في 1 يناير	**562,221**	**-**	**-**	**562,221**	652,500
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	**-**	**-**	**-**	**-**	-
أصول ملغاة أو تم سدادها	**88,869**	**-**	**-**	**88,869**	(90,279)
إجمالي القيمة الدفترية	**651,090**	**-**	**-**	**651,090**	562,221

	31 ديسمبر 2025				31 ديسمبر 2024
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع	المجموع
في 1 يناير	**491**	**-**	**-**	**491**	496
صافي انخفاض القيمة المحمل / (المحرر) (إيضاح 29)	**(342)**	**-**	**-**	**(342)**	(5)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**149**	**-**	**-**	**149**	491

8. أوراق مالية استثمارية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
استثمارات أسهم:		
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**58,537**	21,276
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**515**	599
إجمالي استثمارات الأسهم	**59,052**	21,875
استثمارات الديون:		
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**37,657**	37,682
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**1,519,141**	1,689,123
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	**538,399**	370,537
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(711)**	(188)
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة (بالصافي)	**537,688**	370,349
إجمالي استثمارات الديون	**2,094,486**	2,097,154
إجمالي أوراق مالية استثمارية	**2,153,538**	2,119,029

8. أوراق مالية استثمارية (تابع)

1.8 محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
استثمارات أسهم غير مدرجة – عُمان		
قطاع الخدمات	**515**	500
استثمارات مدينة مدرجة – أجنبية		
قطاع الخدمات	**-**	99
استثمارات مدينة مدرجة – عُمان		
سندات تنمية حكومية	**37,657**	37,682
	38,172	38,281

2.8 محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	القيمة الدفترية/ القيمة العادلة		التكلفة	القيمة الدفترية/ القيمة العادلة	
	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2024
استثمارات أسهم مدرجة – عُمان					
قطاع الخدمات	**45,485**		**38,777**	8,224	9,726
استثمارات أسهم غير مدرجة – عُمان					
قطاع الخدمات	**13,052**		**13,229**	13,052	13,229
إجمالي استثمارات الأسهم	**58,537**		**52,006**	21,276	22,955
استثمارات ديون غير مدرجة					
(أجل الاستحقاق الأصلي 90 يوماً أو أقل)					
أذونات خزانة – عُمان	**228,730**		**231,200**	159,849	161,910
أذونات خزانة – أجنبية	**1,247,261**		**1,250,789**	1,509,286	1,514,405
	1,475,991		**1,481,989**	1,669,135	1,676,315
صكوك سيادية (مدرجة) - عُمان	**43,150**		**43,031**	19,988	19,988
إجمالي استثمارات الديون	**1,519,141**		**1,525,020**	1,689,123	1,696,303
	1,577,678		**1,577,026**	1,710,399	1,719,258

تم تخصيص أذونات خزانة بالدولار الأمريكي بقيمة 383.7 مليون ﷼ (31 ديسمبر 2024: 354.2 مليون ﷼) كضمان مقابل قروض بالدولار الأمريكي بقيمة 354.2 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: 354.2 مليون ﷼).

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

8. أوراق مالية استثمارية (تابع)

3.8 محتفظ بها بالتكلفة المطفأة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
استثمارات ديون مدرجة – عُمان		
سندات تنمية حكومية	**365,174**	313,992
صكوك شركات – عُمان	**15,451**	14,814
سندات شركات – أجنبية	**18,024**	22,023
أذونات خزانة – أجنبية	**10,215**	5,736
صكوك سيادية – عُمان	**45,013**	13,972
صكوك سيادية – أجنبية	**84,522**	-
	538,399	370,537
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(711)**	(188)
	537,688	370,349

فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لاستثمارات ديون مصنفة بالتكلفة المطفأة:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
في 1 يناير 2025	**362,314**	**8,223**	**-**	**370,537**
أصول مشتراة	**279,468**	**-**	**-**	**279,468**
أصول حان أجل استحقاقها	**(60,357)**	**-**	**-**	**(60,357)**
أصول مُباعة	**(48,512)**	**(2,737)**	**-**	**(51,249)**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(9,923)**	**9,923**	**-**	**-**
إجمالي القيمة الدفترية	**522,990**	**15,409**	**-**	**538,399**

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
في 1 يناير 2025	**97**	**91**	**-**	**188**
صافي تكاليف انخفاض القيمة (إيضاح:29)	**(50)**	**573**	**-**	**523**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**47**	**664**	**-**	**711**

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
في 1 يناير 2024	387,810	8,223	-	396,033
أصول مشتراة	47,089	-	-	47,089
أصول حان أجل استحقاقها	(11,117)	-	-	(11,117)
أصول مُباعة	(61,468)	-	-	(61,468)
إجمالي القيمة الدفترية	362,314	8,223	-	370,537

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
في 1 يناير 2024	22	86	-	108
صافي انخفاض القيمة المحرر (إيضاح:29)	75	5	-	80
الخسائر الائتمانية المتوقعة	97	91	-	188

9. القروض والسلف والتمويل الإسلامي - بالصافي

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الشركات	**4,542,638**	3,224,445
التجزئة	**1,598,752**	1,392,215
إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	**6,141,390**	4,616,660
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(299,147)**	(274,961)
ناقصاً: الفوائد/الأرباح التعاقدية غير المدرجة	**(78,339)**	(71,891)
	(377,486)	(346,852)
	5,763,904	4,269,808

يتضمن إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي مبلغ 784.03 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: 687.93 مليون ﷼) من خلال أنشطة التمويل الإسلامي.

يتكون صافي القروض والسلف والتمويل الإسلامي مما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
قروض	**5,523,068**	4,004,756
سحوبات على المكشوف	**404,420**	367,661
قروض مقابل إيصالات أمانة	**189,606**	228,293
كمبيالات مخصومة	**24,296**	15,950
إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	**6,141,390**	4,616,660

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

9. القروض والسلف والتمويل الإسلامي – بالصافي (تابع)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2025	**3,721,395**	**676,211**	**219,054**	**4,616,660**
أصول جديدة نشأت أو تم إضافتها	**1,860,212**	**57,142**	**36,075**	**1,953,429**
أصول تم إلغاء الاعتراف بها أو تم سدادها	**(379,364)**	**(8,721)**	**(39,875)**	**(427,960)**
قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)	**-**	**-**	**(739)**	**(739)**
تحويلات إلى المرحلة 1	**22,268**	**(14,744)**	**(7,524)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(260,319)**	**261,188**	**(869)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**(8,441)**	**(68,013)**	**76,454**	**-**
إجمالي القيمة الدفترية	**4,955,751**	**903,063**	**282,576**	**6,141,390**

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2025	**18,495**	**161,739**	**94,727**	**274,961**
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح: 29)	**11,689**	**16,537**	**36,539**	**64,765**
انخفاض القيمة المحرر	**(3,390)**	**(29,014)**	**(7,435)**	**(39,839)**
صافي انخفاض القيمة المحمل/(المحرر) (إيضاح: 29)	**8,299**	**(12,477)**	**29,104**	**24,926**
قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)	**-**	**-**	**(739)**	**(739)**
تحويلات إلى المرحلة 1	**3,224**	**(302)**	**(2,922)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(2,459)**	**2,793**	**(334)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**(183)**	**(1,497)**	**1,680**	**-**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**27,376**	**150,256**	**121,516**	**299,148**

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2024	3,428,928	578,852	200,601	4,208,381
أصول جديدة نشأت أو تم إضافتها	686,939	33,255	13,743	733,937
أصول تم إلغاء الاعتراف بها أو تم سدادها	(284,385)	(26,950)	(14,657)	(325,992)
قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)	-	-	334	334
تحويلات إلى المرحلة 1	42,053	(39,387)	(2,666)	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(135,526)	136,454	(928)	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(16,614)	(6,013)	22,627	-
إجمالي القيمة الدفترية	3,721,395	676,211	219,054	4,616,660

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2024	18,216	131,317	87,497	237,030
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح: 29)	2,234	33,605	16,460	52,299
انخفاض القيمة المحرر	(3,448)	(1,506)	(10,447)	(15,401)
صافي انخفاض القيمة المحمل/(المحرر) (إيضاح: 29)	(1,214)	32,099	6,013	36,898
قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)	-	-	1,033	1,033
تحويلات إلى المرحلة 1	2,432	(1,361)	(1,071)	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(177)	309	(132)	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(762)	(625)	1,387	-
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	18,495	161,739	94,727	274,961

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
﷼ بالآلاف

9. القروض والسلف والتمويل الإسلامي - بالصافي (تابع)

تحليل التغيرات في الفائدة التعاقدية التي لم يتم إدراجها هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد في بداية السنة	**71,891**	50,159
غير مدرجة خلال السنة	**26,388**	22,696
مستردة نتيجة للاسترداد/الشطب	**(19,940)**	(964)
الرصيد في نهاية السنة	**78,339**	71,891

تتطلب جميع القروض والسلف والتمويل الإسلامي سداد فوائد، بعضها بسعر ثابت والبعض الآخر بأسعار يعاد تعديلها قبل الاستحقاق. يتم تجنيب الفائدة بغرض الالتزام بالقواعد واللوائح الإرشادية التي أصدرها البنك المركزي العُماني مقابل القروض والسلف والتمويل التي تنخفض قيمتها. كما في 31 ديسمبر 2025، القروض والسلف والتمويل الإسلامي التي لم يتم ادراج استحقاق عن فوائدها أو التي تم تجنيب فوائدها بلغت قيمتها 283 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: 219 مليون ﷼).

يحلل الجدول أدناه تركيز إجمالي القروض والسلف حسب القطاعات الاقتصادية:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الأفراد	**1,598,752**	1,392,215
خدمات	**856,062**	657,831
الإنشاءات	**525,839**	493,205
الصناعة	**708,154**	470,246
مبيعات تجارية بالجملة أو التجزئة	**450,004**	441,565
التعدين والمحاجر	**453,774**	271,113
كهرباء وغاز ومياه	**489,805**	245,755
الحكومة	**276,397**	219,428
التجارة الدولية	**134,189**	176,125
المؤسسات المالية	**383,688**	103,643
نقل واتصالات	**194,493**	102,832
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	**34,314**	23,160
غير المقيمين	**357**	11,580
أخرى	**35,562**	7,962
	6,141,390	4,616,660

10. أصول أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
أوراق قبول	**34,083**	21,200
مدفوعات مقدمًا	**6,272**	2,128
ذمم مدينة	**15,896**	10,279
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 36-2)	**1,199**	11,086
أخرى	**34,412**	13,345
	91,862	58,038

11. عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية قطعتي أرض استلمهما البنك كمنحة من حكومة سلطنة عُمان خلال عام 2008. القيمة العادلة المقدرة كما في 31 ديسمبر 2025 تتماشى مع القيمة الدفترية.

12. ممتلكات ومعدات

	أرض بالملكية الحرة ومباني	برمجيات حاسب آلي	الأثاث والتركيبات ومعدات المكتب	مركبات	أصول حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
التكلفة:							
1 يناير 2025	**51,264**	**33,564**	**40,106**	**949**	**24,812**	**8,569**	**159,264**
إضافات/(استبعادات)	-	**2,982**	**1,574**	**56**	**4,367**	**500**	**9,479**
تحويلات	-	**21**	-	-	-	**(21)**	-
مشطوبات	**(1,339)**	-	**(702)**	**(52)**	**(42)**	-	**(2,135)**
كما في 31 ديسمبر 2025	**49,925**	**36,567**	**40,978**	**953**	**29,137**	**9,048**	**166,609**
الاستهلاك المتراكم:							
1 يناير 2025	**14,568**	**19,254**	**33,264**	**874**	**16,940**	-	**84,900**
استهلاك	**97**	**2,595**	**2,335**	**38**	-	-	**5,065**
إطفاء	-	-	-	-	**3,063**	-	**3,063**
تحويلات/ (استبعادات)	**(1,331)**	-	**(690)**	**(52)**	**(42)**	-	**(2,115)**
كما في 31 ديسمبر 2025	**13,334**	**21,848**	**34,910**	**860**	**19,961**	-	**90,913**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**36,591**	**14,719**	**6,068**	**93**	**9,176**	**9,048**	**75,695**

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

12. ممتلكات ومعدات (تابع)

	أرض بالملكية الحرة ومباني	برمجيات حاسب آلي	الأثاث والتركيبات ومعدات المكتب	مركبات	أصول حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
التكلفة:							
1 يناير 2024	51,264	29,468	38,785	949	20,968	10,899	152,333
إضافات/(إستبعادات)	-	1,745	1,321	-	3,844	21	6,931
تحويلات	-	2,351	-	-	-	(2,351)	-
كما في 31 ديسمبر 2024	51,264	33,564	40,106	949	24,812	8,569	159,264
الاستهلاك المتراكم:							
1 يناير 2024	14,470	16,900	30,824	842	13,727	-	76,763
استهلاك	98	2,354	2,440	32	-	-	4,924
إطفاء	-	-	-	-	3,213	-	3,213
كما في 31 ديسمبر 2024	14,568	19,254	33,264	874	16,940	-	84,900
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	36,696	14,310	6,842	75	7,872	8,569	74,364

13. أصول غير ملموسة

أدى تمرين تقييم الأصول غير الملموسة الذي تم اجراؤه خلال فتره القياس بعد الاندماج مع بنك أتش اس بي سي الى تحديد الأصول غير الملموسة للودائع الأساسية والعلاقات غير الملموسة للعملاء. تعتبر الودائع الأساسية غير الملموسة ودائع غير ملموسة فريدة من نوعها للقطاع المصرفي وتهدف إلى الاستفادة من إمكانية الوصول إلى مصدر تمويل رخيص حيث توجد عادة قيمة متأصلة في بعض منتجات الودائع وقطاعات العملاء ذات الهيكل المنخفض التكلفة نسبياً والولاء العالي للعملاء. يتم اشتقاق قيمة الودائع الأساسية غير الملموسة من الفرق بين تكلفة الوديعة الأساسية مقارنة ببديل السوق الأكثر ملاءمة والذي يمثل التكلفة الحدية للأموال التي يمكن للبنك الوصول إليها. نهج الدخل - تم استخدام طريقة مصدر الأموال المواتية للوصول إلى قيمة الودائع الأساسية غير الملموسة. تم حساب ذلك على أساس القيمة الحالية للفرق بين تكلفة الودائع الأساسية الحالية وتكلفة الحصول على أموال بديلة، على مدى العمر الإنتاجي المحدد لقاعدة الودائع الأساسية.

	31 ديسمبر 2025	**31 ديسمبر 2024**
التكلفة:		
1 يناير 2025	**79,174**	68,311
أصول مستحوذ عليها عند اندماج الأعمال (إيضاح: 40)	**-**	10,863
كما في 31 ديسمبر 2025	**79,174**	79,174
الإطفاء:		
1 يناير 2025	**7,245**	1,697
الإطفاء للسنة (إيضاح: 28)	**5,373**	5,548
	12,618	7,245
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**66,556**	71,929

14. مستحق لبنوك

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
بالعملة المحلية:		
اقتراضات من سوق المال	**27,117**	-
أرصدة عند الطلب	**39,715**	31,723
	66,832	31,723
بالعملة الأجنبية:		
اقتراضات من سوق المال	**683,278**	500,905
أرصدة عند الطلب	**227,368**	37,685
	910,646	538,590
	977,478	570,313

تتضمن الاقتراضات بالعملات الأجنبية، إقتراضات بنكية بمبلغ 354,2 مليون ﷼(ديسمبر 2024: 354.2 مليون ﷼) مع ضمانات ضمنية في شكل أذونات خزانة بالدولار الأمريكي بمبلغ 387,2 مليون ﷼(ديسمبر 2024: 354.2 مليون ﷼).

15. ودائع العملاء

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	الصيرفة التقليدية	الصيرفة الإسلامية	المجموع	الصيرفة التقليدية	الصيرفة الإسلامية	المجموع
ودائع تحت الطلب	**2,896,354**	**309,923**	**3,206,277**	2,682,958	174,128	2,857,086
ودائع لأجل	**2,083,958**	**302,879**	**2,386,837**	1,522,152	310,412	1,832,564
ودائع توفير	**950,930**	**249,149**	**1,200,079**	863,053	210,794	1,073,847
ودائع هامش	**28,477**	**5,129**	**33,606**	11,416	2,127	13,543
المجموع	**5,959,719**	**867,080**	**6,826,799**	5,079,579	697,461	5,777,040

16. التزامات أخرى

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
مستحقات أخرى ومخصصات		**86,224**	45,049
مخصص ضريبة الدخل	*30.ب*	**23,490**	24,515
أوراق قبول		**34,083**	21,200
التزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)	*30.ج*	**10,927**	11,608
مستحقات الموظفين		**2,520**	3,312
التزامات الإيجار على أصول حق الاستخدام		**10,548**	7,013
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التزامات القروض والضمانات المالية وأوراق قبول	*21*	**2,889**	1,754
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	*2-36*	**252**	641
		170,933	115,092
مستحقات الموظفين:			
مكافآت نهاية الخدمة		**1,410**	1,515
التزامات أخرى		**1,110**	1,797
		2,520	3,312
الحركة في التزام منافع نهاية الخدمة:			
في 1 يناير		**1,515**	1,429
المصروفات المدرجة في الأرباح أو الخسائر		**640**	368
مكافآت نهاية الخدمة مدفوعة		**(745)**	(282)
		1,410	1,515

17. رأس المال وعلاوة الإصدار

يبلغ رأسمال البنك المرخص به 1 مليار ﷼(31 ديسمبر 2024: 1 مليار ﷼). الأسهم المصدرة للبنك هي 6,617,246,270 سهم (31 ديسمبر 2024: 6,617,246,270 سهم). يبلغ رأسمال البنك المدفوع 702.508 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: 702.508 مليون ﷼).

فيما يلي هيكل مساهمة البنك كما في 31 ديسمبر 2025:

	2025 (%)	2024 (%)
شؤون البلاط السلطاني	**19.4**	19.4
شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع	**13.1**	13.1
القمر السابع للاستثمار المحدودة	**6.4**	6.4
نيبتون الوطنية للاستثمار المحدودة	**5.5**	5.5
البحر الغربي للاستثمار المحدودة	**5.4**	5.4
آخرين (منتشرين بشكل واسع)	**50.2**	50.2
الإجمالي	**100**	100

تمثل علاوة إصدار الأسهم البالغة 18,038 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: 18,038 مليون ﷼) علاوة محصلة عن إصدار أسهم مجانية صدرت قبل عام 2019.

17. رأس المال وعلاوة الإصدار (تابع)

17.أ توزيعات أرباح مقترحة

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، اقترح مجلس الإدارة عائدًا إجماليًا للمساهمين يتألف من توزيعات الأرباح النقدية والسندات القابلة للتحويل الإلزامي ("MCBs")، رهناً بموافقة المساهمين والجهات التنظيمية.

كما اقترح المجلس توزيع أرباح نقدية بواقع 4 بيسة للسهم بقيمة 26.469 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: توزيع أرباح نقدية بواقع 8 بيسة للسهم بقيمة 52,94 مليون ﷼). علاوة على ذلك، اقترح مجلس الإدارة إصدار أسهم إصدار سندات قابلة للتحويل إلزامياً بقيمة 4 بيسات للسهم الواحد بقيمة 26.469 مليون ﷼. تعتبر توزيعات الأرباح النقدية المقترحة خصم من رأس المال الشريحة 1 لغرض احتساب نسب كفاية رأسمال البنك (إيضاح 38). كما تمثل السندات القابلة للتحويل إلزامياً الصادرة للمساهمين تخصيص من الأرباح المحتجزة أو الأخرى الملكية حقوق احتياطيات كما وافق عليها البنك المركزي العماني. سيؤدي إصدار السندات القابلة للتحويل الإلزامي إلى إعادة تصنيفها ضمن حقوق الملكية إلى رأس المال من الشريحة الأولى حتى يتم تحويلها إلى أسهم عادية للبنك، رأس مال CET1، وفقًا للشروط والأحكام المعتمدة.

18. الاحتياطي القانوني

وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية العُماني، يجب على البنك تحويل 10% من ربح العام إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الرصيد المتراكم للاحتياطي القانوني ثلث رأسمال البنك المصدر على الأقل.

19. احتياطيات أخرى

	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي انخفاض القيمة	احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2025	**988**	**(1,676)**	**5,464**	**(11,411)**	**(6,635)**
إعادة تصنيف صافي التغيرات في القيمة العاملة لأدوات حقوق الملكية عند إيقاف الاعتراف	**-**	**7,964**	**-**	**-**	**7,964**
صافي التغيرات في القيمة العادلة لحقوق الملكية وأدوات الدين بالقيمة العاملة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**-**	**242**	**-**	**-**	**242**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**988**	**6,530**	**5,464**	**(11,411)**	**1,571**

	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي انخفاض القيمة	احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ	الإجمالي
الرصيد كما في 1 يناير 2024	988	(568)	5,464	(11,411)	(5,527)
صافي التغيرات في القيمة العادلة لحقوق الملكية والأدوات المدينة بالقيمة العاملة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	(1,108)	-	-	(1,108)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	988	(1,676)	5,464	(11,411)	(6,635)

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
﷼ بالآلاف

19. احتياطيات أخرى (تابع)

19.أ احتياطي عام

تم تكوين الاحتياطي العام من أجل تغطية الخسائر المتكبدة من قبل نافذة صحار الإسلامي لعامي 2013 و2014. بدأت بعدها نافذة صحار الإسلامي تحقق أرباحاً صافية، ولم يتم بالتالي إجراء أي تحويل إضافي.

19.ب احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير التراكمي للقيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالصافي من ضريبة الدخل التي تنطبق إلى حين استبعاد أو بيع الاستثمار أو تخفيض قيمته.

19.ج احتياطي انخفاض القيمة

وفقاً لتعميم البنك المركزي العماني رقم BM 1149، في سنة التطبيق، إذا كان مخصص انخفاض القيمة المستند إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 أقل من مخصص انخفاض القيمة وفقاً للإرشادات التنظيمية، يتم تحويل الفائض كتخصيص من ربح السنة إلى الاحتياطي التنظيمي "احتياطي انخفاض القيمة" بموجب حقوق المساهمين. في السنوات اللاحقة، إذا كان مخصص انخفاض القيمة المستند إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أقل من مخصص الانخفاض في القيمة وفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية، يتم تحويل الفائض كتخصيص من ربح السنة إلى احتياطي انخفاض القيمة.

لا يمكن للبنك استخدام احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي لحساب كفاية رأس المال أو للإعلان عن أي توزيعات أرباح. يتطلب استخدام احتياطي انخفاض القيمة الذي تم إنشاؤه أعلاه موافقة مسبقة من البنك المركزي العماني.

19.د احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ

يمثل احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ الفرق بين القيمة العادلة وقيمة الإصدار للسهم العادي الصادر لمساهمي بنك HSBC في تاريخ الاندماج. بلغ سعر السوق المعروض في تاريخ الاندماج 108 بيسة للسهم الواحد مقارنة بسعر الإصدار البالغ 121 بيسة للسهم الواحد.

20. سداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى

في 24 سبتمبر 2025، قام البنك بإصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى بمبلغ 200 مليون ﷼. تحمل رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى فائدة على قيمتها الاسمية من تاريخ الإصدار إلى تاريخ الاستدعاء الأول بسعر فائدة سنوي ثابت قدره 6.75٪. وبعد ذلك سيتم إعادة تحديد سعر الفائدة على فترات خمس سنوات. يتم دفع الفائدة على أساس نصف سنوي على أساس متأخرات وتعامل كخصم من حقوق الملكية. لم يتم دفع أي فوائد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

في 28 فبراير 2024، قام البنك، وفقًا لتقديره وبعد الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية المعنية، خياره في استرداد الأوراق المالية بالكامل في تاريخ الطلب الأول، أي الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ الإصدار وهو 14 مارس 2024 بقيمة 100 مليون ﷼والتي صدرت في الأصل بتاريخ 14 مارس 2019. وتم احتساب الفوائد على القيمة الاسمية لهذه السندات من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستدعاء الأول، بمعدل سنوي ثابت قدره 7.50%، مع إعادة ضبط معدل الفائدة كل خمس سنوات. تم دفع الفوائد نصف سنويًا في نهاية كل فترة وخصمت من حقوق الملكية. لم تُدفع أي فوائد عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 3.740 مليون ﷼)، وقد تم إدراجها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

21. الالتزامات العرضية والارتباطات

21.أ الالتزامات العرضية

تؤدي خطابات الاعتماد المستندي والضمانات القائمة إلى ارتباط البنك بالدفع بالنيابة عن عملاء في حالة عجز العميل عن الأداء بموجب بنود العقد.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ضمانات	**621,534**	503,920
اعتمادات مستندية	**69,393**	63,518
	690,927	**567,438**

21.ب الارتباطات

تتضمن الارتباطات المتعلقة بالائتمان الارتباطات بزيادة ائتمان واعتمادات مستندية ضمانات مساندة تم تصميمها لمقابلة متطلبات عملاء البنك. الارتباطات لزيادة ائتمان تمثل الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وائتمان متجدد. في العادة تكون للارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة أو شروط إنهاء أخرى وهي تتطلب دفع رسوم عنها. حيث أن تلك الارتباطات قد تنتهي بدون السحب منها لذا ليس بالضرورة أن يمثل إجمالي مبالغ العقد التزامات التدفق النقدي المستقبلية.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ارتباطات رأسمالية	**4,030**	2,597
ارتباطات متعلقة بالائتمان	**1,465,389**	874,617
	1,469,419	877,214

تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابل على ارتباطات متعلقة بالائتمان والتزامات محتملة وأوراق قبول هو على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
التزامات محتملة	**690,927**	567,438
ارتباطات متعلقة بالائتمان	**1,465,389**	874,617
أوراق قبول	**34,083**	21,200
إجمالي القيمة الدفترية	**2,190,399**	1,463,255

21. الالتزامات العرضية والارتباطات (تابع)

تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابل على ارتباطات القروض والضمانات المالية وأوراق قبول هو على النحو التالي:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2025	**1,426,992**	**34,641**	**1,622**	**1,463,255**
الإضافات خلال العام	**856,653**	**7,143**	**714**	**864,510**
أصول تم إيقاف الاعتراف بها أو تم سدادها	**(102,157)**	**(33,943)**	**(1,275)**	**(137,375)**
تحويلات إلى المرحلة 1	**3,450**	**(3,057)**	**(393)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(23,306)**	**23,310**	**(4)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**(416)**	**(78)**	**494**	**-**
كما في 31 ديسمبر 2025	**2,161,216**	**28,016**	**1,158**	**2,190,400**

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2025	**810**	**215**	**729**	**1,754**
الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة	**1,307**	**170**	**76**	**1,553**
استردادات من الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(211)**	**(170)**	**(47)**	**(428)**
صافي انخفاض القيمة المحمل/(المحرر) (إيضاح: 29)	**1,096**	**-**	**29**	**1,125**
مشطوبة	**-**	**-**	**10**	**10**
تحويلات إلى المرحلة 1	**14**	**(6)**	**(8)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(13)**	**13**	**-**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**(4)**	**(11)**	**15**	**-**
كما في 31 ديسمبر 2025	**1,903**	**211**	**775**	**2,889**

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2024	1,618,895	56,515	2,777	1,678,187
الإضافات خلال العام	573,875	-	-	573,875
أصول تم إيقاف الاعتراف بها أو تم سدادها	(752,798)	(34,595)	(1,414)	(788,807)
تحويلات إلى المرحلة 1	13,000	(12,795)	(205)	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(25,515)	25,516	(1)	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(465)	-	465	-
كما في 31 ديسمبر 2024	1,426,992	34,641	1,622	1,463,255

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
في 1 يناير 2024	741	477	354	1,572
الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة	600	131	476	1,207
استردادات من الخسائر الائتمانية المتوقعة	(198)	(114)	(8)	(320)
صافي انخفاض القيمة المحمل/(المحرر) (إيضاح: 29)	402	17	468	887
الشطب	-	-	(705)	(705)
تحويلات إلى المرحلة 1	149	(50)	(99)	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(1)	1	-	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(481)	(230)	711	-
كما في 31 ديسمبر 2024	810	215	729	1,754

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
﷼ بالآلاف

22. التقاضي

التقاضي أمر شائع في القطاع المصرفي نظراً لطبيعة الأعمال المضلع بها. يوجد لدى البنك ضوابط وسياسات رسمية لإدارة المطالبات القانونية. عند الحصول على المشورة المهنية ويتم تقدير مبلغ الخسارة على نحو معقول، يقوم البنك بتوفير تقديمات لأية آثار سلبية التي قد تكون من المطالبات على مركزه المالي. لم يتم رصد أي مخصص كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: لم يتم رصد أي مخصص)، حيث تشير المشورة المهنية أنه من غير المحتمل أن تنشأ أية خسائر جوهرية.

23. صافي الأصول للسهم الواحد

يستند احتساب صافي الأصول للسهم الواحد على صافي الأصول البالغة 953.585 مليون ﷼ كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 898.306 مليون ﷼) المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية على عدد 6.617.246.270 سهم عادي (31 ديسمبر 2024: 6.617.246.270 سهم عادي)، كونها عدد الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2025.

24. إيرادات الفوائد

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
قروض وسلف	**227,157**	196,529
استثمارات أوراق مالية	**66,050**	92,682
مستحق من بنوك	**26,030**	25,247
	319,237	314,458

25. مصروفات الفوائد

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ودائع العملاء	**139,322**	112,382
مستحق لبنوك	**27,073**	32,036
	166,395	144,418

26. صافي الإيرادات المحققة من التمويل الإسلامي والاستثمارات

إجمالي الإيرادات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
تمويلات	**36,712**	31,484
مستحق من بنوك	**2,347**	3,788
استثمارات أوراق مالية	**4,011**	1,530
	43,070	36,802

أرباح مدفوعة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ودائع العملاء	**28,048**	24,921
مستحق إلى بنوك	**449**	928
	28,497	25,849
صافي الإيرادات المحققة من التمويل الإسلامي والاستثمارات	**14,573**	10,953

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

27. إيرادات التشغيل الأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إيرادات الرسوم والعمولات	**57,355**	43,223
مصروفات الرسوم والعمولات	**(5,470)**	(4,561)
صافي أرباح من التعاملات بعملات أجنبية	**25,073**	24,380
أصول ثابتة مشطوبة	**(20)**	-
إيرادات توزيعات أرباح	**2,262**	253
استرداد ديون معدومة	**4**	5
أرباح محققة من استثمارات	**5,881**	129
أرباح/ (خسائر) غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(24)**	524
أرباح / (خسائر) محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1**	-
	85,062	63,953

28. مصروفات التشغيل الأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
تكاليف تشغيل وإدارة	**33,634**	23,761
إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح: 13)	**5,373**	5,548
إطفاء أصول حق الاستخدام (إيضاح: 12)	**3,063**	3,213
تكاليف الإشغال	**2,237**	2,020
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**300**	300
أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة	**72**	65
مكافآت وأتعاب حضور جلسات لأعضاء مجلس الرقابة الشرعية	**74**	51
	44,753	34,958

29. صافي مصروفات انخفاض قيمة القروض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
صافي انخفاض القيمة المدرج/ (المحرر)			
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	*9*	**24,926**	36,898
التزامات قروض وضمانات مالية	*21*	**1,125**	887
مستحق من بنوك	*7*	**(342)**	(5)
سندات الدين بالتكلفة المطفأة	*3-8*	**523**	80
		26,232	37,860

30. ضريبة الدخل

30.أ مصروف ضريبة الدخل

يخضع البنك لضريبة الدخل للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل في سلطنة عُمان بمعدل 15% على الأرباح الخاضعة للضريبة.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الربح قبل الضريبة للسنة	**114,713**	117,911
ضريبة الدخل بمعدل 15%	**17,207**	17,687
أثر ضريبة لـ:		
- مصروفات/ خسائر غير قابلة للخصم	**792**	141
- الدخل المعفى من الضريبة	**(3,753)**	(98)
	14,246	17,730

الحركة في مصروف ضريبة الدخل:

متعلق بالسنة الحالية	**14,927**	18,635
الضريبة المؤجلة	**(681)**	(905)
مصروفات ضريبة الدخل	**14,246**	17,730

30.ب مخصص ضريبة الدخل

تم إنجاز الربوط الضريبية للبنك حتى 2022. يرى البنك أن أية ضرائب إضافية، إن وجدت، والمتعلقة بالسنوات الضريبية المفتوحة 2023 و2024 لن تكون جوهرية بالنسبة للمركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2025.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد في بداية السنة	**24,515**	6,178
المحمل خلال السنة	**14,927**	18,635
المدفوع خلال السنة	**(15,952)**	(298)
الرصيد في نهاية السنة	**23,490**	24,515

30. ضريبة الدخل (التابع)

30.ج التزام الضريبية مؤجلة (الصافي)

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد في بداية السنة	**11,608**	10,893
السنة الحالية	**(681)**	(905)
ناشئة من ربح عند شراء بسعر منخفض	**-**	1,620
الرصيد في نهاية السنة	**10,927**	11,608
أصل ضريبي مؤجل	**(2,401)**	(864)
التزام ضريبي مؤجل	**13,328**	12,472
الرصيد في نهاية السنة	**10,927**	11,608

31. العائد الأساسي والمخفّض للسهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة صافي الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. العائد المخفّض للسهم الواحد معادل للعائد الأساسي للسهم الواحد.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ربح السنة	**100,467**	100,181
ناقص: فائدة مدفوعة عن رأس المال من الشريحة الأولى	**-**	(3,740)
مصروفات إصدار رأس المال من الشريحة الأولى 1	**(213)**	-
أرباح السنة المنسوبة إلى حاملي أسهم حقوق الملكية	**100,254**	96,441
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالألف)	**6,617,246**	5,665,929
العائد الأساسي للسهم الواحد للسنة (بيسة)	**15.15**	17.02

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية

يقدم الجدول أدناه مقارنة بين المخصص المحتفظ به وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمخصص بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم BM 977.

31 ديسمبر 2025

التصنيف:

البنك المركزي العماني	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجمالي القيمة الدفترية (1)	مخصص البنك المركزي العماني [2] (2)	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (3)	الفرق (4) =(2)- (3)	صافي القيمة الدفترية (5) =(1)-(3)	احتياطي الفائدة وفق البنك المركزي العماني [3]
	المرحلة 1	**4,954,751**	**51,294**	**27,342**	**23,952**	**4,927,409**	-
معياري	المرحلة 2	**102,281**	**1,075**	**98,968**	**(97,893)**	**3,313**	-
	المرحلة 3	-	-	-	-	-	-
مجموع فرعي		**5,057,032**	**52,369**	**126,310**	**(73,941)**	**4,930,722**	-
	المرحلة 1	**1,000**	**18**	**34**	**(16)**	**966**	-
إشارة خاصة	المرحلة 2	**800,782**	**7,493**	**66,844**	**(59,351)**	**733,938**	**15,556**
	المرحلة 3	**32**	**1**	**15**	**(14)**	**17**	-
مجموع فرعي		**801,814**	**7,512**	**66,893**	**(59,381)**	**734,921**	**15,556**
	المرحلة 1	-	-	-	-	-	-
دون المعيار	المرحلة 2	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	**77,745**	**2,755**	**36,546**	**(33,791)**	**41,199**	**3,136**
مجموع فرعي		**77,745**	**2,755**	**36,546**	**(33,791)**	**41,199**	**3,136**
	المرحلة 1	-	-	-	-	-	-
مشكوك في تحصيله	المرحلة 2	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	**8,639**	**3,373**	**2,989**	**384**	**5,650**	**282**
مجموع فرعي		**8,639**	**3,373**	**2,989**	**384**	**5,650**	**282**
	المرحلة 1	-	-	-	-	-	-
خسارة	المرحلة 2	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	**196,160**	**193,357**	**144,748**	**48,609**	**51,412**	**59,364**
مجموع فرعي		**196,160**	**193,357**	**144,748**	**48,609**	**51,412**	**59,364**
إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي							
	المرحلة 1	**4,955,751**	**51,312**	**27,376**	**23,936**	**4,928,375**	-
	المرحلة 2	**903,063**	**8,568**	**165,812**	**(157,244)**	**737,251**	**15,556**
	المرحلة 3	**282,576**	**199,486**	**184,298**	**15,188**	**98,278**	**62,782**
مجموع فرعي		**6,141,390**	**259,366**	**377,486**	**(118,120)**	**5,763,904**	**78,338**
المستحق من البنوك	المرحلة 1	**4,950,436**	-	**2,099**	**(2,078)**	**4,948,209**	-
واستثمار الأوراق المالية	المرحلة 2	**43,425**	-	**875**	**(896)**	**42,529**	-
والتزامات القروض والضمانات المالية [1]	المرحلة 3	**1,168**	-	**775**	**(775)**	**393**	-
مجموع فرعي		**4,995,029**	-	**3,749**	**(3,749)**	**4,991,131**	-
	المرحلة 1	**9,906,187**	**51,312**	**29,475**	**21,858**	**9,876,584**	-
	المرحلة 2	**946,488**	**8,568**	**166,687**	**(158,140)**	**779,780**	**15,556**
	المرحلة 3	**283,744**	**199,486**	**185,073**	**14,413**	**98,671**	**62,782**
	إجمالي	**11,136,419**	**259,366**	**381,235**	**(121,869)**	**10,755,035**	**78,338**

[1] البنود الأخرى التي لم تتم تغطيتها بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم **BM 977** والتوجيهات ذات الصلة.
[2] الفائدة الاحتياطية للبنك المركزي العماني تساوي الفائدة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الفوائد المعلقة/ التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.
[3] تستثني مخصصات البنك المركزي العماني الفائدة الاحتياطية/ الفائدة التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

31 ديسمبر 2024

التصنيف:

البنك المركزي العماني	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجمالي القيمة الدفترية (1)	مخصص البنك المركزي العماني [2] (2)	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (3)	الفرق (4) =(2)-(3)	صافي القيمة الدفترية (5) =(1)-(3)	احتياطي الفائدة وفق البنك المركزي العماني [3]
معياري	المرحلة 1	3,634,417	49,143	15,964	33,179	3,618,453	-
	المرحلة 2	106,154	1,139	90,180	(89,041)	15,974	-
	المرحلة 3	-	-	-	-	-	-
مجموع فرعي		3,740,571	50,282	106,144	(55,862)	3,634,427	-
إشارة خاصة	المرحلة 1	86,978	744	2,531	(1,787)	84,447	-
	المرحلة 2	570,057	10,304	91,319	(81,015)	478,738	19,760
	المرحلة 3	1	-	1	(1)	-	-
مجموع فرعي		657,036	11,048	93,851	(82,803)	563,185	19,760
دون المعيار	المرحلة 1	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	17,910	3,743	5,669	(1,926)	12,241	169
مجموع فرعي		17,910	3,743	5,669	(1,926)	12,241	169
مشكوك في تحصيله	المرحلة 1	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	11,828	3,687	3,302	385	8,526	449
مجموع فرعي		11,828	3,687	3,302	385	8,526	449
خسارة	المرحلة 1	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	189,315	146,789	137,886	8,903	51,429	51,512
مجموع فرعي		189,315	146,789	137,886	8,903	51,429	51,512
إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	المرحلة 1	3,721,395	49,887	18,495	31,392	3,702,900	-
	المرحلة 2	676,211	11,443	181,499	(170,056)	494,712	19,760
	المرحلة 3	219,054	154,219	146,858	7,361	72,196	52,131
مجموع فرعي		4,616,660	215,549	346,852	(131,303)	4,269,808	71,891
المستحق من البنوك واستثمار الأوراق المالية والتزامات القروض والضمانات المالية [1]	المرحلة 1	4,100,020	-	1,399	(1,399)	4,098,621	-
	المرحلة 2	42,864	-	305	(305)	42,559	-
	المرحلة 3	1,622	-	729	(729)	893	-
مجموع فرعي		4,144,506	-	2,433	(2,433)	4,142,073	-
	المرحلة 1	7,821,415	49,887	19,894	29,993	7,801,521	-
	المرحلة 2	719,075	11,443	181,804	(170,361)	537,271	19,760
	المرحلة 3	220,676	154,219	147,587	6,632	73,089	52,131
	إجمالي	8,761,166	215,549	349,285	(133,736)	8,411,881	71,891

[1] البنود الأخرى التي لم تتم تغطيتها بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم BM 977 والتوجيهات ذات الصلة.
[2] الفائدة الاحتياطية للبنك المركزي العماني تساوي الفائدة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الفوائد المعلقة/ التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.
[3] تستثني مخصصات البنك المركزي العماني الفائدة الاحتياطية/ الفائدة التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني، عندما يكون إجمالي مخصص المحفظة والأسس المحددة محتسبة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني أكبر من مخصص انخفاض القيمة المحتسب بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإن الفرق، بالصافي من تأثير الضريبة، سيتم تحويله إلى احتياطي انخفاض قيمة بالتخصيص من الأرباح المحتجزة. يقوم البنك بشكل عام بتحويل هذا المبلغ بشكل سنوي في نهاية السنة، حيثما يكون مناسباً.

ينص تعميم البنك المركزي العماني رقم BSD/CB & FLC/2022/001، على إعفاء مؤقت من متطلبات السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

	البنك المركزي العماني	**المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**	**الفرق**
31 ديسمبر 2025			
خسارة انخفاض القيمة المحملة ومخصصات مخاطر الائتمان (بالصافي)	**26,232**	**26,232**	**-**
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد التعاقدية/ الأرباح غير المدرجة	**337,704**	**381,235**	**43,531**
إجمالي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)	**4.60**	**4.60**	**-**
صافي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)	**0.35**	**1.71**	**1.36**

	البنك المركزي العماني	المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الفرق
31 ديسمبر 2024			
خسارة انخفاض القيمة المحملة ومخصصات مخاطر الائتمان (بالصافي)	37,860	37,860	-
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد التعاقدية/ الأرباح غير المدرجة	287,440	349,285	61,845
إجمالي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)	4.74	4.74	-
صافي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)	0.57	1.69	1.12

(يتم احتساب نسبة القروض المتعثرة على أساس تمويل القروض والسلف والتمويل الإسلامي المتعثرة).

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

مقارنة بين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير البنك المركزي العماني القائمة:

	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	البنك المركزي العماني	**المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**	البنك المركزي العماني	المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
إجمالي قروض وسلف وتمويل إسلامي	**259,366**	**299,148**	203,357	274,961
مستحقات من بنوك	**-**	**149**	-	491
أوراق مالية استثمارية (بالتكلفة المطفأة)	**-**	**711**	-	188
التزامات قرض وضمانات مالية	**-**	**2,889**	-	1,756
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**259,366**	**302,897**	203,357	277,394
	78,338	**78,338**	71,890	71,890
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد/ الأرباح التعاقدية غير المدرجة	**337,704**	**381,235**	275,247	349,284

تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف والتمويل الإسلامي (بالصافي) (باستثناء الفوائد/ الأرباح التعاقدية غير المدرجة) والأوراق المالية الاستثمارية والتزامات القروض والضمانات المالية

	المرحلة 1	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**المجموع**
في 1 يناير 2025	**19,893**	**162,045**	**95,456**	**277,394**
انخفاض القيمة المدرج	**13,017**	**17,298**	**36,592**	**66,907**
انخفاض القيمة المحرر	**(4,009)**	**(29,184)**	**(7,482)**	**(40,675)**
قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)	**-**	**-**	**(729)**	**(729)**
تحويلات إلى المرحلة 1	**3,220**	**(313)**	**(2,907)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(2,459)**	**2,793**	**(334)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**(187)**	**(1,508)**	**1,695**	**-**
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**29,475**	**151,131**	**122,291**	**302,897**

القروض المعاد هيكلتها:

يتم تعريف القروض المعاد هيكلتها على أنها قروض وسلف وتمويل إسلامي تم تغيير شروطها الأصلية بسبب الصعوبات المالية للمقترض. قد تتضمن التعديلات أسعار فائدة مخفضة، تمديد تواريخ استحقاق، الإعفاء من أصل الدين أو تخفيضه، رسملة الفائدة وتأجيل الدفع. يستمر عرض القرض على أنه معاد هيكلته حتى تاريخ الاستحقاق أو السداد المبكر أو الشطب.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

31 ديسمبر 2025

التصنيف: البنك المركزي العماني	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص البنك المركزي العماني	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الفرق	صافي القيمة الدفترية
مصنف غير متعثر	المرحلة 1	**59,509**	**1,043**	**58**	**985**	**59,451**
	المرحلة 2	**313,283**	**2,859**	**21,562**	**(18,703)**	**291,721**
	المرحلة 3	**780**	**566**	**68**	**498**	**712**
مجموع فرعي		**373,572**	**4,468**	**21,688**	**(17,220)**	**351,884**
مصنف متعثر	المرحلة 1	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	**77,864**	**801**	**18,864**	**(18,063)**	**59,000**
مجموع فرعي		**77,864**	**801**	**18,864**	**(18,063)**	**59,000**
المجموع	المرحلة 1	**59,509**	**1,043**	**58**	**985**	**59,451**
	المرحلة 2	**313,283**	**2,859**	**21,562**	**(18,703)**	**291,721**
	المرحلة 3	**78,644**	**1,367**	**18,932**	**(17,565)**	**59,712**
إجمالي		**451,436**	**5,269**	**40,552**	**(35,283)**	**410,884**

التصنيف: البنك المركزي العماني 31 ديسمبر 2024	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص البنك المركزي العماني	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الفرق	صافي القيمة الدفترية
مصنف غير متعثر	المرحلة 1	142,746	1,859	2,593	(734)	140,154
	المرحلة 2	236,900	6,708	22,241	(15,533)	214,659
	المرحلة 3	-	-	-	-	-
مجموع فرعي		379,646	8,567	24,834	(16,267)	354,813
مصنف متعثر	المرحلة 1	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	58,627	21,548	33,215	(11,667)	25,412
مجموع فرعي		58,627	21,548	33,215	(11,667)	25,412
المجموع	المرحلة 1	142,746	1,859	2,593	(734)	140,154
	المرحلة 2	236,900	6,708	22,241	(15,533)	214,659
	المرحلة 3	58,627	21,548	33,215	(11,667)	25,412
إجمالي		438,273	30,115	58,049	(27,934)	380,225

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مبالغ القروض القائمة للعملاء الذين تم إعادة جدولة تسهيلاتهم الائتمانية وفقا لتوجيهات البنك المركزي العماني للحد من آثار فيروس كوفيد19 قد بلغت 340.469 (المرحلة 1: 33.638، المرحلة 2: 280.514، المرحلة 3: 26.317) مع مخصص انخفاض قيمة قدره 242.966 (المرحلة 1: 765، المرحلة 2: 25.931، المرحلة 3: 16.270). في 2024، بلغت القروض الممنوحة للعملاء الذين تم إعادة جدولة تسهيلاتهم الائتمانية وفقا لتوجيهات البنك المركزي العماني للحد من آثار فيروس كوفيد19 ما قيمته 349,189 (المرحلة 1: 126,203، المرحلة 2: 219,820، المرحلة 3: 3,166) مع مخصص انخفاض قيمة قدره 28,838 (المرحلة 1: 1,834، المرحلة 2: 26,307، المرحلة 3: 697).

33. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع أصل أو تحويل التزام تتم إما:

1) في السوق الرئيسية التي يمكن الوصول إليه للأصل أو الالتزام؛ أو
2) في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى 1: الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لذات الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة صياغة)؛
المستوى 2: الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة أو أساليب التقييم الأخرى التي تستند إليها جميع المدخلات الهامة على بيانات السوق القابلة للملاحظة؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لا يستند فيها أي مدخلات هامة إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة.

تقدير القيم العادلة
يلخص ما يلي الطرق والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم العادلة للأصول والالتزامات.

قروض وسلف وتمويل
تم احتساب القيمة العادلة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة للأصل والفوائد المستقبلية المتوقعة المخصومة. يتم افتراض حدوث سداد القروض في تواريخ السداد التعاقدية، حيثما ينطبق. بالنسبة للقروض التي ليس لها فترات سداد محددة أو تلك التي تخضع لمخاطر الدفعات المقدمة يتم تقدير السداد على أساس الخبرة في الفترات السابقة عندما كانت معدلات الفائدة بمستويات مماثلة للمستويات الحالية، بعد تعديلها بأي فروق في منظور معدل الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بوضع مخاطر الائتمان وأي مؤشر على الانخفاض في القيمة في الاعتبار. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأي تصنيفات قروض متجانسة على أساس المحفظة ويتم خصمها بالمعدلات الحالية المقدمة للقروض المماثلة للمقترضين الجدد ذوي ملامح الائتمان المماثلة. تعكس القيم العادلة المقدرة للقروض التغيرات في مركز الائتمان منذ تاريخ تقديم القروض كما تعكس التغيرات في معدلات الفائدة في حالة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة.

الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والأدوات المشتقة
تستند القيمة العادلة على الأسعار المدرجة بالسوق في تاريخ التقرير بدون أي خصم لتكاليف المعاملة. في حالة عدم وجود سعر مدرج بالسوق يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة وأية طرق أخرى للتقييم.

عند استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة تستند التدفقات النقدية المستقبلية على أفضل تقديرات الإدارة ومعدل الخصم هو معدل يتعلق بالسوق بالنسبة للأداة المماثلة في تاريخ التقرير.

الودائع البنكية وودائع العملاء
بالنسبة للودائع تحت الطلب والودائع التي ليس لها فترات استحقاق معلومة، يتم اعتبار أن القيمة العادلة هي المبلغ المستحق السداد عند الطلب في تاريخ التقرير. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات فترات الاستحقاق الثابتة، بما في ذلك شهادات الإيداع، على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة المعروضة حالياً للودائع ذات فترات الاستحقاق الباقية المماثلة. لا يتم أخذ قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في الاعتبار عند تقدير القيم العادلة.

أدوات مالية أخرى داخل الميزانية العمومية
تعتبر القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى داخل الميزانية العمومية مقاربة لقيمها الدفترية.

أدوات مالية خارج الميزانية العمومية
لا يتم إجراء تسويات للقيمة العادلة للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية المتعلقة بالائتمان، والتي تتضمن الارتباطات لتقديم الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمانات سارية المفعول لأن الايرادات المستقبلية المرتبطة بها تعكس بشكل مادي الأتعاب والعمولات التعاقدية المحمُلة بالفعل في تاريخ التقرير لاتفاقيات ذات ائتمان واستحقاق مماثلين.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

33. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

يرى البنك بأن القيمة العادلة للأدوات المالية لم تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية (بما في ذلك الفوائد المستحقة) في كل من تلك التواريخ. يوضح الجدول أدناه التصنيف والقيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية بما في ذلك الفوائد المستحقة.

	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة العادلة
في 31 ديسمبر 2025					
الأصول					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	**323,400**	**-**	**-**	**323,400**	**323,400**
مستحق من بنوك	**650,941**	**-**	**-**	**650,941**	**650,941**
أوراق مالية استثمارية	**537,688**	**1,577,678**	**38,172**	**2,153,538**	**2,153,538**
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	**5,763,904**	**-**	**-**	**5,763,904**	**5,761,535**
أصول أخرى (باستثناء المدفوعات مقدماً)	**85,185**	**-**	**456**	**85,641**	**85,641**
الإجمالي	**7,361,118**	**1,577,678**	**38,628**	**8,977,424**	**8,975,055**
الالتزامات					
مستحق إلى بنوك	**977,478**	**-**	**-**	**977,478**	**977,478**
ودائع عملاء	**6,749,799**	**-**	**77,000**	**6,826,799**	**6,893,355**
التزامات أخرى (باستثناء المستحقات والمخصصات)	**84,457**	**-**	**252**	**84,709**	**84,709**
الإجمالي	**7,811,734**	**-**	**77,252**	**7,888,986**	**7,955,542**

	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة العادلة
في 31 ديسمبر 2024					
الأصول					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	202,953	-	-	202,953	202,953
مستحق من بنوك	561,730	-	-	561,730	561,730
أوراق مالية استثمارية	370,349	1,710,400	38,280	2,119,029	2,119,029
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	4,269,808	-	-	4,269,808	4,262,418
أصول أخرى (باستثناء المدفوعات مقدماً)	55,624	-	268	55,892	55,892
الإجمالي	5,460,464	1,710,400	38,548	7,209,412	7,202,022
الالتزامات					
مستحق إلى بنوك	570,313	-	-	570,313	570,313
ودائع عملاء	5,661,780	-	115,260	5,777,040	5,845,351
التزامات أخرى (باستثناء المستحقات والمخصصات)	69,404	-	641	70,045	70,045
الإجمالي	6,301,497	-	115,901	6,417,398	6,485,709

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

33. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة المالية:

31 ديسمبر 2025	أوراق مالية استثمارية	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	القيمة العادلة السالبة للمشتقات	ودائع العملاء	الإجمالي
المستوى 1	**31,243**	**-**	**-**	**-**	**31,243**
المستوى 2	**1,584,092**	**456**	**252**	**77,000**	**1,661,800**
المستوى 3	**515**	**-**	**-**	**-**	**515**
	1,615,850	**456**	**252**	**77,000**	**1,693,558**

31 ديسمبر 2024	أوراق مالية استثمارية	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	القيمة العادلة السالبة للمشتقات	ودائع العملاء	الإجمالي
المستوى 1	4,396	-	-	-	4,396
المستوى 2	1,743,784	268	641	115,500	1,860,193
المستوى 3	498	-	-	-	498
	1,748,678	268	641	115,500	1,865,087

استثمارات المستوى 3 هي استثمارات في أسهم شركة غير مدرجة، حيث يتم تداول أسهمها بشكل ضئيل. تقوم الإدارة بتقييم الاستثمار باستخدام صافي قيمة الأصول للشركة المستثمر فيها استناداً إلى البيانات المالية للشركة المستثمر فيها بالإضافة إلى العلاوة المنطبقة. ترى الإدارة بأن القيمة الدفترية للاستثمار تقارب قيمتها العادلة كمحافظة كبيرة للاستثمارات المعنية للشركة المستثمر فيها (مشروع رئيسي جاهز) وهو حالياً في مرحلة البناء. لذلك، فإن القيمة الدفترية تمثل القيمة العادلة للاستثمارات.

34. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

ضمن سياق أعماله الاعتيادية يقوم البنك بإجراء معاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته ومساهميه وإدارته العليا ومجلس الرقابة الشرعية والمراجع الشرعي والشركات التي يكون لهم فيها مصالح هامة. يتم تنفيذ هذه المعاملات وفقاً لشروط السوق الاعتيادية، ويتم اعتمادها من قبل إدارة ومجلس إدارة البنك.

إجمالي مبالغ الأرصدة والايرادات والمصروفات الناتجة عن الأطراف ذات العلاقة:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا		
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**7,324**	4,884
الودائع	**3,229**	3,528
ايرادات فوائد	**84**	156
مصروفات فوائد	**12**	33
اتعاب حضور جلسات ومكافآت لأعضاء مجلس الإدارة	**372**	365
أعضاء مجلس الرقابة الشرعية	**74**	51
أطراف ذات علاقة أخرى		
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**77,487**	91,253
الودائع	**9,793**	10,654
ايرادات فوائد	**1,455**	3,487
مصروفات فوائد	**95**	220

تعويض الإدارة الرئيسية

تضم الإدارة الرئيسية 7 (2024: 7) من كبار المديرين التنفيذيين. يعتبر البنك أن هؤلاء الأعضاء هم من موظفي الإدارة الرئيسيين لغرض الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24.

في سياق الأعمال الاعتيادية، يجري البنك معاملات مع بعض من موظفي الإدارة الرئيسيين والشركات التي لديها مصلحة جوهرية. الأرصدة المتعلقة بهذه الأطراف ذات العلاقة الواردة في بيان المركز المالي كما في تاريخ التقرير هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**2,137**	1,231
ودائع العملاء	**402**	178

34. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

الإيرادات والمصروفات، المستحقة أو المدفوعة، فيما يتعلق بموظفي الإدارة الرئيسيين كما هو مدرج في بيان الدخل الشامل للبنك للسنة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إيرادات الفوائد	**6**	36
مصروفات الفوائد	**-**	1
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل [1]	**2,734**	3,658
منافع ما بعد الخدمة	**44**	52

[1] يتم دفع بعض مكونات تعويض موظفي الإدارة الرئيسيين على أساس التأجيل وفقاً للإرشادات التنظيمية.

القيمة التراكمية للأرصدة والإيرادات والمصروفات الناتجة مع المساهمين المالكين لنسبة 10% أو أكثر من أسهم البنك هي كالتالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**20,206**	16,978
الودائع	**141**	92
ايرادات فوائد	**19**	668

كما في 31 ديسمبر 2025، لم تصنف أي قروض تم منحها لأطراف ذات علاقة بأنها في المرحلة 3 (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

35. الأنشطة الائتمانية

تتكون الأنشطة الائتمانية للبنك من إدارة المحافظ والاستثمارات وخدمات الحفظ. يبلغ إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة كما في 31 ديسمبر 2025 والتي لم يتم تضمينها في بيان المركز المالي للبنك 1.453 مليون ﷼(31 ديسمبر 2024: 1.173 مليون ﷼).

36. الأدوات المالية المشتقة

في إطار النشاط الاعتيادي، يرتبط البنك بالعديد من أنواع المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تعتمد فيه المدفوعات على التحركات في سعر واحد أو أكثر من الأدوات المالية أو المعدل الاستدلالي أو المؤشر. تدرج هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة. القيمة العادلة للأداة المشتقة هي ما يساوي الربح أو الخسارة غير المدرجين من المقارنة مع السوق بالنسبة للأداة المشتقة باستخدام الأسعار السائدة بالسوق أو أساليب التسعير الداخلية. تدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة في بيان الدخل الشامل. تم وصف الأدوات المالية المشتقة المستخدمة من جانب البنك أدناه:

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

36. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

1.36 أنواع الأدوات المالية المشتقة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء، أو لبيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لمقايضة الفائدة أو فروق صرف العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ تقديري محدد. بالنسبة لعقود مقايضة معدلات الفائدة، عادةً ما تتبادل الأطراف المتقابلة معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة استناداً إلى قيمة تقديرية بعملة واحدة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنطوي على حق، دون التزام، إما في شراء أو بيع مقدار معين من السلع أو العملات الأجنبية أو الأداة المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة.

2.36 المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية

كجزء من إدارة أصوله والتزاماته يقوم البنك باستخدام الأدوات المالية المشتقة لأغراض التحوط بهدف تخفيض تعرضه لمخاطر العملات ومعدلات الفائدة. يتحقق ذلك من خلال التحوط لأدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة إضافة إلى التحوط الاستراتيجي لجميع تعرضات بيان المركز المالي بشكل مجمل.

يستخدم البنك عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط لمخاطر عملة محددة وللحفاظ على نسبة صافي حد الوضع المفتوح المحددة من البنك المركزي العُماني.

يتم القيام بالتحوط الاستراتيجي بالنسبة لمخاطر معدلات الفائدة عن طريق رصد إعادة تسعير الأصول والالتزامات المالية والدخول في مقايضة معدلات فائدة للتحوط لحصة من مخاطر معدلات الفائدة. حيث أن التحوط الاستراتيجي لا يؤهل للمحاسبة الخاصة عن التحوط، تتم المحاسبة عن الأدوات المشتقة ذات الصلة على أنها أدوات للمتاجرة.

يوضح الجدول التالي القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى قيمها الإسمية، ويتم تحليلها حسب الفترة حتى تاريخ الاستحقاق. إن المبالغ الإسمية، التي توفر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. بالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تُعتبر مؤشر لتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي تقتصر عامةً على القيمة العادلة الموجبة للمشتقات، وليس لمخاطر السوق.

				المبالغ التقديرية حسب فترة الاستحقاق		
في 31 ديسمبر 2025	**القيمة العادلة الموجبة**	**القيمة العادلة السالبة**	**المبالغ الإسمية**	**خلال 3 أشهر**	**3-12 شهر**	**أكثر من سنة**
عقود شراء آجل لعملات أجنبية	**397**	**29**	**1,446,344**	**1,059,329**	**353,134**	**33,881**
عقود بيع آجل لعملات أجنبية	**754**	**188**	**1,446,980**	**1,060,181**	**353,190**	**33,609**
عقود مقايضة معدل الفائدة	**48**	**35**	**77,000**	**-**	**-**	**77,000**
الإجمالي	**1,199**	**252**				

				المبالغ التقديرية حسب فترة الاستحقاق		
في 31 ديسمبر 2024	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	أكثر من سنة
عقود شراء آجل لعملات أجنبية	55	119	949,811	902,745	10,399	36,667
عقود بيع آجل لعملات أجنبية	10,876	9	938,940	891,868	10,373	36,699
عقود مقايضة معدل الفائدة	155	513	115,500	-	38,500	77,000
الإجمالي	11,086	641				

36. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

3.36 تحوطات القيمة العادلة

3.36.أ عقود مقايضة معدلات الفائدة

دخل البنك في مقايضة لأسعار فائدة ثابتة مقابل أسعار فائدة متغيرة بقيمة 224.320 مليون ﷼ لإدارة التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة بسبب تحركات أسعار الفائدة في السوق على بعض ودائع العملاء ذات السعر الثابت والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

37. إدارة المخاطر المالية

الهدف الأساسي لنظام إدارة المخاطر هو حماية رأسمال البنك وموارده المالية من مختلف المخاطر. يتعرض البنك للمخاطر التالية من استخدامه لأدواته المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إنشاء ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك. يتولى مجلس الإدارة هذه المسؤولية من خلال أربع لجان فرعية هي لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة اعتماد الائتمان ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة والحوكمة المنوطة بمجلس الإدارة فيما يتعلق بما يلي: (1) جوانب الأداء العام للبنك مثل وضع الإستراتيجية وتنفيذها، والأعمال المصرفية، وتوصيات الميزانية السنوية، وتكنولوجيا المعلومات، وبشكل عام مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مقترحات الأعمال والقضايا الأخرى ذات الصلة التي تتطلب دراسة وتحليل تفصيليين. (2) قضايا الموارد البشرية والتعيين والمكافآت مثل توفير التوجيه والإرشاد لاستقطاب الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا المناسبين وتقديم الدعم والتوجيه للبنك وأصحاب المصلحة وضمان حماية مصالحهم، إلخ.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتمثل الوظائف الرئيسية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في تقييم ومراجعة نظام التقارير المالية للبنك للتأكد من صحة البيانات المالية وكفاءتها ومصداقيتها. تراجع اللجنة مع الإدارة البيانات المالية ربع السنوية / السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها. كما تقوم اللجنة بمراجعة مدى كفاية الامتثال التنظيمي والتقارير التنظيمية وأنظمة الرقابة الداخلية وهيكل إدارتي التدقيق الداخلي والامتثال. كما تجري اللجنة مناقشات مع المراجعين الداخليين / المراجعين الخارجيين حول النتائج المهمة المتعلقة ببيئة الرقابة.

يتمثل دور رئيس التدقيق الداخلي في تقديم تأكيد معقول بأن إطار الرقابة الإدارية المستخدم داخل البنك يعمل بشكل فعال. يتمثل دور رئيس الامتثال في ضمان امتثال البنك لجميع القوانين والقواعد واللوائح كما هو معمول به بموجب الإطار التنظيمي في سلطنة عمان وأفضل الممارسات الدولية. يقدم كلا الرئيسين تقاريرهما مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

لجنة اعتماد الائتمان

توافق لجنة اعتماد الائتمان على القروض التي تتجاوز تفويض الإقراض الصادر عن لجنة الائتمان التنفيذية للإدارة ومراجعة سياسات المنتجات الائتمانية وسياسة الائتمان ومحفظة الائتمان والتسهيلات الائتمانية الحالية بشكل سنوي. يتم توضيح الأدوار التفصيلية للجان في الأقسام الخاصة بكل لجنة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

توفر لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف والتوجيه على حوكمة المخاطر على مستوى البنك ككل، وتضمن أن يظل ملف المخاطر للبنك متوافقاً مع بيان تقبل المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة. وتساعد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في توفير إشراف مستقل على إطار حوكمة المخاطر وإدارة المخاطر الشامل للبنك. تشرف اللجنة على أنواع المخاطر الجوهرية، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، والتشغيل، والامتثال، وأمن المعلومات/الأمن السيبراني، ومخاطر النماذج، والمخاطر القانونية، وذلك من خلال تقييم مدى كفاية تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وضمان المعالجة الفعّالة للمسائل الجوهرية. كما تراجع اللجنة التعرضات والتركيزات الرئيسية، وتضمن أن اختبارات الضغط، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وخطط التعافي، قوية ومتوافقة مع استراتيجية البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة والتوصية لمجلس الإدارة بشأن بيان تقبل المخاطر والسياسات الرئيسية للمخاطر، كما تراقب أداء الإدارة مقابل تقبل المخاطر المعتمدة، وحدود المخاطر، ومؤشرات الإنذار المبكر.

تضمن اللجنة تنفيذ استراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار عمل محكم للمخاطر في البنك مما يؤدي إلى تحسين الجودة والعائد على نشر الأصول. كما تقدم اللجنة الإرشاد والتوجيه بشأن جميع مسائل الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيلية.

كما تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على استقلالية وفعالية مهام إدارة المخاطر (بما في ذلك صلاحيات رئيس إدارة المخاطر وخطوط التقارير الخاصة به)، وتضمن أن يحافظ البنك على ثقافة قوية لإدارة المخاطر، وضوابط فعّالة للمخاطر، والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية على مستوى البنك.

هناك لجان فرعية على مستوى الإدارة لإدارة المخاطر. تدير لجنة الأصول والالتزامات المخاطر في الميزانية العمومية الناشئة عن إدارة السيولة وإدارة أسعار الفائدة وكذلك مدة التعرض للمخاطر من قبل البنك. تزود لجنة الأصول والالتزامات الإدارة بالإرشادات حول إدارة هذه المخاطر. يتم التعبير عن الرغبة في المخاطرة من خلال حدود ونسب وسقوف مختلفة. تدار المخاطر التشغيلية بتوجيه من لجنة المخاطر الإدارية على مستوى الإدارة. كما تم إنشاء لجنة منفصلة للرقابة على الأصول لمراقبة أداء أصول صحار الإسلامي. تدير اللجنة التوجيهية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولجنة إدارة أصول الإجهاد متطلبات الحوكمة للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمراقبة واعتماد أحكام مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك والدوافع الأساسية. تشرف لجنة المخاطر الإدارية بالبنك على مهام إدارة المخاطر في البنك.

1.37 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي يتعرض لها البنك في حالة عجز العميل أو الطرف المقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تمثل مخاطر الائتمان احتمال تخلف أي طرف مقابل عن سداد أصل القرض و/أو التزامات الفوائد بما يتفق مع البرنامج الزمني لسداد الدين أو شروط العقد.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية رصد مخاطر الائتمان للجنة إدارة المخاط التابعة له وهي مسؤولة عن التعامل مع كافة أوجه المخاطر لقسمي الصيرفة التقليدية والإسلامية. ولدى البنك رئيس إدارة مخاطر يرأس مجموعة إدارة المخاطر يرفع تقاريره مباشرة للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تتضمن إدارة مخاطر الائتمان:

- إرساء ثقافة المخاطر داخل البنك من خلال وضع حدود وقيود المخاطر، ضمن المبادئ التوجيهية التنظيمية، بحيث تكون المخاطر ضمن نطاق تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك.
- سياسة إقراض محكمة وتفويض منظم للسلطات لكل من قسم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية.
- عملية تقييم ائتمان زمني تتضمن مراجعة مخاطر ائتمان مستقلة لكل عرض من عروض الائتمان للشركات، مع الالتزام بأسس سياسة الإقراض الخاصة بالبنك ومن خلال سياسة منتجات البيع بالتجزئة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ونموذج الإقراض. تتم مراجعة الاستثناءات الخاصة بالأفراد من قبل قسم مخاطر الائتمان.
- مراقبة محكمة للمحفظة ومراجعة دورية لمستوى العملاء من خلال آلية مستقلة لمراجعة القروض ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- الحد من تركز التعرض للأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية ومجالات العمل (بالنسبة للقروض والسلف)، وحسب المصدر وسيولة السوق والدولة (بالنسبة للأوراق المالية الاستثمارية) لتعزيز أفضل الممارسات على مستوى البنك في إدارة مخاطر الائتمان.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

يوظف البنك نطاقاً من السياسات والممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان. يتبع البنك ممارسة تخفيف المخاطر لتحديد التدفقات النقدية للعمل على أنه الدافع الرئيسي للسلفيات المقدمة. بعدها يتم فحص هذه التدفقات النقدية لتحديد الاستدامة على مدار فترة تسهيلات الائتمان ووضع آلية مناسبة للحصول عليها ضمن حساب العميل. ولتغطية بعض المخاطر غير المتوقعة، والتي بسببها تخف التدفقات النقدية، يتم أخذ ضمانة على شكل أوراق مالية ملموسة إضافية مثل الهوامش النقدية والرهن العقاري وأسهم الملكية. يطبق البنك الإرشادات الخاصة بمدى القدرة على قبول فئات محددة لتخفيف مخاطر الائتمان. فيما يلي فئات الضمانات الأساسية للقروض والسلف:

- الرهن على عقارات؛
- رهن على الأصول وفقاً لاتفاقية المرابحة؛
- ملكية/ سند ملكية الأصول وفقاً لتمويل الإجارة؛
- رهن على أصول الشركات مثل المقرات والمخزون والحسابات المستحقة القبض؛ و
- رهن على الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للدين والملكية.

تتم متابعة كافة قروض وسلف البنك بانتظام للتأكد من الالتزام بشروط السداد المحددة. يتم تصنيف هذه القروض والسلف إلى احد أنواع تصنيفات المخاطر الخمس وهي: معيارية وخاصة وغير معيارية ومشكوك في تحصيلها وخسارة بموجب نظم وتوجيهات البنك المركزي العُماني. علاوة على ذلك، وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم تصنيف القروض والسلف أيضاً إلى المرحلة 1، والمرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحسب معايير/ متطلبات تعميم البنك المركزي العماني رقم BM 1149 بما في ذلك تقييم الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة. يوجد فريق متخصص لإدارة الحسابات التي تتعرض لضغط، مع المراجعة الدورية من قبل قسم إدارة المخاطر تحت إشراف الإدارة ولجان مجلس الإدارة.

المحاسبة عن خسارة التعديل

بالنسبة للعملاء من الشركات، قام البنك بإضافة الفائدة البسيطة المستحقة خلال فترة التأجيل إلى المبلغ الأصلي القائم وقام إما بتمديد فترة الاستحقاق الأصلية للقرض أو زيادة الأقساط في نهاية فترة التأجيل.

يواصل البنك مراقبة المحفظة التي تتعرض لضغط، والتي استفادت سابقاً من بعض التخفيف بموجب إرشادات البنك المركزي العماني بشأن تأجيل التسهيلات الائتمانية للمقترضين المتأثرين. لقد تم الحفاظ على مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة على هذه التسهيلات الائتمانية واعتبارها جزءاً من تقديرات الإدارة.

تعديلات ما بعد النموذج وتراكبات الإدارة

يتم تطبيق تعديلات ما بعد النماذج وتراكبات الإدارة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لضمان أن تعكس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة مناسبة الظروف الحالية والمعلومات المستقبلية، وذلك في الحالات التي لا تكون فيها مخرجات النماذج قادرة بشكل كامل على اكتشاف المخاطر الناشئة أو قيود البيانات و/أو الأحداث الاستثنائية. وتُستخدم هذه التعديلات بطريقة محكمة وشفافة، ومدعومة بمبررات موثقة ومنهجيات محددة (نوعية و/أو كمية)، مع ربط واضح بالمؤشرات القابلة للملاحظة مثل التطورات الاقتصادية الكلية، والضغوط القطاعية، وحالات التركّز، والضمانات وتقييماتها، وإشارات الإنذار المبكر، واتجاهات أداء المحافظ. عندما يكون ذلك مناسباً، يقوم البنك بإجراء تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية النمذجة المنتظمة للبنك لتعكس أحكام الإدارة في شكل تقديرات الإدارة، على نحو يعكس مخاطر الائتمان غير المتوقعة والناشئة التي لم يتم استخلاصها ضمن عملية النمذجة.

تُعد تعديلات ما بعد النموذج هي تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تحدث نتيجة لتقييم الإدارة لنتائج نموذج اختبار الضغط الخاص بالبنك لمخاطر الائتمان في ظل سيناريوهات الاقتصاد الكلي المضغوطة المختلفة. تأخذ مثل هذه السيناريوهات في الاعتبار على سبيل المثال تأثير الاتجاه الصعودي بنسبة 100% والجانب التنازلي بنسبة 100% والحالة الأساسية لأوزان الاقتصاد الكلي المخصصة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لدى البنك أطر وضوابط حوكمة داخلية لتقييم مدى ملاءمة كافة التعديلات اللاحقة للنموذج، في حال وجودها، وتقديرات الإدارة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37أ حساسية تقديرات انخفاض القيمة

يوضح الجدول التالي مقارنة بين مخصصات البنك لخسائر الائتمان من الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها (المرحلتان 1 و 2) بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بناءاً على الترجيح المحتمل لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات خسائر الائتمان الناتجة عن عمليات المحاكاة لكل سيناريو مرجح بنسبة 100%.

صافي الزيادة/ (الانخفاض) في القيمة الدفترية للسنة

	في 31 ديسمبر 2025		في 31 ديسمبر 2024	
	الخسائر الائتمانية المتوقعة	**التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة**	الخسائر الائتمانية المتوقعة	التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة من قروض لم تنخفض قيمتها بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**313,482**	**-**	199,994	-
المحاكاة				
السيناريو التصاعدي – مرجح بنسبة 100%	**199,193**	**114,289**	176,093	23,901
السيناريو الأساسي – مرجح بنسبة 100%	**206,081**	**107,402**	182,541	17,453
السيناريو التنازلي – مرجح بنسبة 100%	**215,851**	**97,632**	193,517	6,477

لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، يراعي البنك الثلاثة سيناريوهات، السيناريو التصاعدي والسيناريو الأساسي والسيناريو التنازلي بترجيحات 34.1% و 32.95% و 32.95% على التوالي.

1.37ب التعرض لمخاطر الائتمان

التأثير على كفاية رأس المال

الإعفاء من مخاطر الائتمان المنخفضة

بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تتكون المرحلة 2 من التسهيلات التي كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج الأولي (ما لم يتم تصنيفها ضمن مخاطر الائتمان المنخفضة في تاريخ التقرير). يقيس البنك مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي حيث يتم تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- التعرضات السيادية (بما في ذلك شبه السيادية)/ الأوراق المالية الاستثمارية للديون التي تم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان عليها بشكل ملحوظ منذ الإدراج الأولي.

لا يطبق البنك إعفاء ائتمانياً منخفضاً على أي أدوات مالية أخرى.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

يقدم الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم يتم تحديده بشكل محدد، بالنسبة للأصول المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

31 ديسمبر 2025	غير متعثرة	فات موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	ذات قيمة ائتمانية منخفضة	المجموع
القروض والسلف والتمويل الإسلامي - الشركات				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	**2,926,288**	**95,980**	**-**	**3,022,268**
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	**495,277**	**363,568**	**-**	**858,845**
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	**116**	**429,621**	**-**	**429,737**
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	**-**	**-**	**231,788**	**231,788**
	3,421,681	**889,169**	**231,788**	**4,542,638**
القروض والسلف والتمويل الإسلامي - الأفراد				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 7)	**1,534,069**	**13,895**	**-**	**1,547,964**
القروض غير المتعثرة (درجات من 8-10)	**-**	**-**	**50,788**	**50,788**
	1,534,069	**13,895**	**50,788**	**1,598,752**
مجموع إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	**4,955,751**	**903,063**	**282,576**	**6,141,390**
البنود الاحتمالية الطارئة المتعلقة بالائتمان				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	**1,952,628**	**6,518**	**-**	**1,959,146**
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	**208,588**	**13,336**	**-**	**221,924**
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	**-**	**8,162**	**-**	**8,162**
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	**-**	**-**	**1,168**	**1,168**
مجموع إجمالي البنود الطارئة للعملاء	**2,161,216**	**28,016**	**1,168**	**2,190,400**
مستحق من البنوك (درجات من 1 إلى 5)	**651,090**	**-**	**-**	**651,090**
أوراق مالية استثمارية (درجات من 1 إلى 5)	**532,913**	**5,486**	**-**	**538,399**
نقد وأرصدة (-BBB)	**323,400**	**-**	**-**	**323,400**
أصول أخرى (غير مصنفة)	**91,862**	**-**	**-**	**91,862**

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الإعفاء من مخاطر الائتمان المنخفضة (تابع)

31 ديسمبر 2024	غير متعثرة	فات موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	ذات قيمة ائتمانية منخفضة	المجموع
القروض والسلف والتمويل الإسلامي - الشركات				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	2,136,221	75,247	-	2,211,468
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	250,651	260,682	-	511,333
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	327,093	-	327,093
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	-	174,551	174,551
	2,386,872	663,022	174,551	3,224,445
القروض والسلف والتمويل الإسلامي - الأفراد				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	1,334,524	13,188	-	1,347,712
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	-	-	-	-
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	-	-	-
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	-	44,502	44,502
	1,334,524	13,188	44,502	1,392,214
مجموع إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	3,721,396	676,210	219,053	4,616,659
البنود الاحتمالية الطارئة المتعلقة بالائتمان				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	1,216,170	14,756	-	1,230,926
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	210,822	11,209	-	222,031
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	8,676	-	8,676
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	-	1,622	1,622
مجموع إجمالي البنود الطارئة للعملاء	1,426,992	34,641	1,622	1,463,256
مستحق من البنوك (درجات من 1 إلى 5)	562,221	-	-	562,221
أوراق مالية استثمارية (درجات من 1 إلى 5)	362,314	8,223	-	370,537
نقد وأرصدة (-BBB)	202,953	-	-	202,953
أصول أخرى (غير مصنفة)	58,038	-	-	58,038

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الإعفاء من مخاطر الائتمان المنخفضة (تابع)

يبين الجدول التالي تحليلاً للأوراق المالية للدين وسندات الخزانة والسندات الأخرى المؤهلة حسب تقييم وكالة موديز أو ما يعادلها:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
Aaa	**12,090**	13,332
+AA	**1,475,990**	1,509,28
-AA	**10,215**	5,736
Ba2	**5,909**	5,910
Ba3	**5,503**	8,190
-BBB	**575,516**	545,482
سندات غير مصنفه	**9,263**	9,217
المجموع	**2,094,486**	2,097,151

يبين الجدول التالي إجمالي الإيداعات المحتفظ بها لدى أطراف مقابلة بتاريخ التقرير:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
Aaa1 إلى Aaa3	**513,694**	246,127
A1 إلى A3	**4,563**	96,260
Baa1 إلى Baa3	**106,935**	139,061
Ba1 إلى Ba3	**18,164**	63,183
B1 إلى Ca	**7,735**	17,590
المجموع	**651,091**	562,221

يجري البنك تقييماً مستقلاً استناداً إلى عوامل نوعية وكمية في حالة كون بنك ما غير مصنف.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى لجميع الموجودات بالميزانية العمومية تستند إلى صافي القيم الدفترية كما هو وارد في بيان المركز المالي.

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود خارج الميزانية العمومية المحسوبة وفقاً لمبادئ بازل يتم إظهارها في الإيضاح 38. تمثل المبالغ الواردة في الإيضاح 38 سيناريو أسوأ حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 و2025، دون مراعاة أي ضمانات محتفظ بها أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى مرفقة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

تقييم انخفاض القيمة

تعريف التعثر عن السداد والعلاج

يكون الأصل المالي في حالة تعثر عن السداد عندما:
- يكون من غير المرجح أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون لجوء البنك إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد)؛ أو
- تأخر المقترض في سداد أي التزام ائتماني مادي تجاه البنك لأكثر من 90 يوم. يعتبر السحب على المكشوف متأخر السداد بمجرد أن يخرق العميل الحد الموصي به أو يتم إخطاره بحد أصغر من المبلغ الحالي المستحق.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر عن السداد، يتم أخذ مؤشرات مثل ما يلي في الاعتبار:
- النوعية - على سبيل المثال - انتهاكات التعهدات؛
- كمية - على سبيل المثال - حالة التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس المصدر؛ و
- استناداً إلى البيانات التي تم إعدادها داخلياً، والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تختلف المدخلات في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

يتوافق تعريف التعثر عن السداد إلى حد كبير مع التعريف المطبق لأغراض رأس المال التنظيمي.

كجزء من التقييم النوعي لما إذا كان العميل متعثر عن السداد، يأخذ البنك أيضاً في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحالات (بما يتماشى مع تعميم البنك المركزي العماني رقم BM 1149) التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد. تشمل هذه الأحداث ما يلي:

- التصنيف الداخلي للمقترض يشير إلى التعثر أو شبه التعثر عن السداد و/ أو التخفيض الجوهري في التصنيف بمقدار درجتين على الأقل.
- تعرض المقترض لدعاوى قضائية من قبل أطراف خارجية قد يكون لها تأثير جوهري على وضعه المالي
- انخفاض مادي في قيمة الضمانات الأساسية
- خرق مادي لتعهدات لم يتنازل عنها البنك
- تأخير غير مبرر في بدء التشغيل التجاري
- عدم الموثوقية أو التأخير في تقديم البيانات المالية التي يقدمها المدين (أو أي كيان قانوني ضمن مجموعة المدين) لطلب الإفلاس/ الحماية

إن سياسة البنك في اعتبار أداة مالية "قد تم علاجها"، وبالتالي إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما لا يكون أي من معايير التعثر موجوداً لمدة إثنى عشرة شهر متتالية على الأقل وهو ستة أشهر للحسابات المصنفة على أنها ضمن المرحلة 2. إن قرار تصنيف أصل ما في المرحلة 2 أو المرحلة 1 عند علاجه يعتمد على درجة الائتمان المحدثة، في وقت العلاج، وما إذا كان هذا يشير إلى وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مقارنة بالإدراج المبدئي.

استخدام معلومات تطلعية

يقوم البنك باستخدام معلومات تطلعيه في كل من تقييمه لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد ازدادت بشكل كبير منذ الإدراج الأولي وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. بناءً على اعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، يقوم البنك بصياغة وجهة نظر أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

بالنظر إلى طبيعة تعرض البنك للمخاطر وتوافر المعلومات التاريخية الموثوقة إحصائياً، فإن البنك يستخلص التعثر المحتمل باستخدام بيانات التعثر المحتمل خلال الدورة المحسوبة من بيانات التعثر في سداد الدين لكل فئة التصنيف. يتبع البنك تقدير معدل الدوران لاحتساب التعثر المحتمل من خلال دورة وهيكل التعثر المحتمل لاحتساب أعمار التعثر المحتمل في فترة زمنية. يتعين على نماذج الاقتصاد الكلي تعديل التعثر المحتمل لكي تعكس تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي، مما يجعلها تتطلع إلى المستقبل. اعتمد البنك إطار عمل Vasicek للتحول عبر تقديرات دورة التعثر المحتمل إلى تعثر محتمل مشروط في فترة زمنية.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

التقييم الداخلي للبنك وعملية تقدير احتمالية التعثر

يدير البنك نماذج منفصلة لتصنيف مخاطر المدينين لمحافظه الرئيسة، حيث يتم تصنيف عملائه من 1 إلى 10 باستخدام 22 درجة داخلية. وقد تم تصميم هذا المقياس لتوفير تمييز تفصيلي ودقيق لمخاطر المدين عبر نطاق واسع من درجات الجودة الائتمانية. يتم تخصيص درجات التصنيف الداخلي عند نشأة التسهيلات، كما تتم مراجعتها مرة واحدة على الأقل سنوياً، وبشكل أكثر تكراراً في حال حدوث أي أحداث ائتمانية جوهرية. ويقوم قسم مخاطر الائتمان ضمن مجموعة إدارة المخاطر في البنك بمراجعة واعتماد و/أو أرشفة التصنيف النهائي للمدين. تم تطبيق المقاييس التفصيلية في عام 2022 كجزء من التعزيز الشامل لإطار تصنيف مخاطر المدينين داخل البنك.

تتضمن النماذج معلومات نوعية وكمية، وبالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمقترض، تستخدم المعلومات الخارجية التكميلية التي يمكن أن تؤثر على سلوك المقترض. حيثما يكون ذلك ممكناً، فإنها تعتمد أيضاً على المعلومات الواردة من وكالة تصنيف جيدة.

إن درجات التصنيف الائتماني الداخلية للبنك مع احتمالية التعثر المعنية هي كالتالي:

إيجاد هيكل فترة السداد لاحتمالية التعثر
يوظف البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم تحصيلها ووضع تقديرات لمخاطر التعرض لاحتمالية التعثر وكيف يتوقع أن تتغير نتيجة مرور الزمن. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها البنك.

إن درجات التصنيف الائتماني الداخلية للبنك مع احتمالية التعثر المعنية هي كالتالي:

درجات التصنيف الداخلية	وصف درجات التصنيف الداخلية	مدى احتمالية التعثر (%)
1	درجة الاستثمار	%0.65
+2	درجة الاستثمار	%1.01 - %0.81
2	درجة الاستثمار	
-2	درجة الاستثمار	
+3	درجة الاستثمار	%1.38-%1.12
3	درجة الاستثمار	
-3	درجة الاستثمار	
+4	درجة الاستثمار	%1.92-%1.52
4	درجة الاستثمار	
-4	درجة الاستثمار	
+5	درجة الاستثمار	%2.67-%2.18
5	درجة الاستثمار	
-5	درجة الاستثمار	
+6	درجة الاستثمار	%3.35-%2.90
6	درجة الاستثمار	
-6	درجة الاستثمار	
+7	دون درجة الاستثمار	%5.86-%3.66
7	دون درجة الاستثمار	
-7	دون درجة الاستثمار	
8 إلى 10	متعثر	%100

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

افتراضات اقتصادية متغيرة

يحصل البنك على البيانات المستخدمة من مصادر خارجية (موديز) لنماذج الاقتصاد الكلي/ الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك ويحدد الأوزان المنسوبة إلى سيناريوهات متعددة. تم إجراء تحليل الارتباط بين معدل التعثر التاريخي للمحفظة مع عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار لحساب التأثير الاقتصادي الكلي. تم إجراء تحليل الارتباط بين معدل التعثر عن السداد التاريخي للمحفظة مع عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد العوامل التي يجب مراعاتها لحساب تأثير الاقتصاد الكلي. تم استكشاف العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي لتحديد أفضل مجموعة من المتغيرات المستقلة لتفسير خسائر الائتمان التاريخية. شملت هذه العوامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار النفط، والبطالة، الخ. الرئيسية المؤشرات الاقتصادية السيناريوهات تضمنت البنك لمحفظة الأساسية الحالة في التالية:

		2025	2026	2027
أ)	الدين الخارجي العام/ إجمالي الدين الخارجي (%)	42.70	43.50	42.89
ب)	السعر الفوري لخام برنت في أوروبا على متن السفينة (دولار للبرميل)	87.68	88.11	86.47
ج)	رصيد الحساب الجاري/ سندات تنمية حكومية (%)	2.10	(1.30)	(2.00)
د)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.79	0.21	4.88
هـ)	إجمالي الادخار المحلي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.57	35.50	39.03

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديراته للنتائج المحتملة، وقد حلل حالات عدم التوافق والتفاوتات في المحافظ المختلفة للبنك للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة من السيناريوهات المحتملة.

كما تم النظر في اعتبارات تطلعيه أخرى لم تدرج في سياق السيناريوهات أعلاه، مثل تأثير أي تغييرات تنظيمية أو تشريعية أو سياسية، ولكن لا يعتبر لها تأثير جوهري وبالتالي لم يتم إجراء تعديل على خسائر الائتمان المتوقعة لهذه العوامل. يتم مراجعة هذا ومراقبته لملاءمته على أساس ربع سنوي.

الخزينة والتجارة والعلاقات بين البنوك

إن الخزينة والتجارة والعلاقات بين البنوك والأطراف المقابلة تشمل مؤسسات الخدمات المالية، والمصارف، وتجار السماسرة، وتجار صرف العملات، ودور المقاصة. بالنسبة لهذه العلاقات، يقوم قسم مخاطر الائتمان في البنك بتحليل المعلومات المتاحة للجمهور مثل المعلومات المالية والبيانات الخارجية الأخرى، على سبيل المثال، تصنيف موديز أو ما يعادلها، ويعين إجراء تصنيف داخلي.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

افتراضات اقتصادية متغيرة (تابع)

إقراض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة

بالنسبة للقروض المصرفية للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في البنك. يستند تقييم مخاطر الائتمان على نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازنات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم التقاط بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بمزيد من الاهتمام.
- أي معلومات متاحة للجمهور حول العملاء من الأطراف الخارجية. وهذا يشمل درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات متداولة للجمهور أو أسعار مقايضة عجز الائتمان أو البيانات الصحفية والمقالات.
- أي معلومات للاقتصاد الكلي أو معلومات جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو إجمالي الناتج المحلي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.
- يختلف مدى تعقيد وتقنيات التصنيف بناءً على تعرض البنك وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض القروض التجارية الصغيرة الأقل تعقيداً ضمن نماذج البنك الخاصة بمنتجات الأفراد.

الإقراض الاستهلاكي ورهونات التجزئة

يشمل الإقراض الاستهلاكي قروض شخصية غير مضمونة وبطاقات ائتمان وسحب على المكشوف. يتم تصنيف هذه المنتجات مع رهون التجزئة وبعض عمليات الإقراض الصغيرة للأعمال الأقل تعقيداً من خلال أداة بطاقة الأداء الآلي التي تعتمد في المقام الأول على الأيام التي فات موعد استحقاقها. المدخلات الرئيسية الأخرى في النماذج هي:

- منتجات الإقراض الاستهلاكي: استخدام السقوف وتقلباتها، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، التغيرات في مستويات الدخل/ المرتبات الشخصية بناءاً على سجلات الحسابات الجارية والمديونية الشخصية وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.
- رهون الأفراد: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل/ المرتبات الشخصية استناداً إلى سجلات الحسابات الجارية، والمديونية الشخصية، وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.

إجمالي التعرض عند التعثر

يمثل إجمالي التعرض في حال التعثر القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية الخاضعة لحسابات انخفاض القيمة، على نحو يتناول قدرة العميل على زيادة التعرض للمخاطر مع الاقتراب من التعثر عن الدفع والسداد المبكر المحتمل أيضاً.

لاحتساب إجمالي التعرض عند التعثر لقرض ضمن المرحلة 1، تتم مراعاة إجمالي التعرض عند التعثر عن السداد والذي يتكون من الأرصدة المستخدمة والتعرضات المستقبلية المحتملة حيثما وجدت عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر. بالنسبة للمرحلة 2 والمرحلة 3 والموجودات المالية المشتراة أو الناشئة بائتمان منخفض، تتم مراعاة إجمالي التعرض في حال التعثر عن السداد بالنسبة للأحداث على مدى عمر الأداة.

يحدد البنك مستويات إجمالي التعرض عند التعثر من خلال وضع نموذج لنطاق نتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة، بما يتوافق مع مختلف السيناريوهات.

الخسارة المحتملة عند التعثر

تتمثل الخسارة المحتملة عند التعثر في حصة الأصل الذي يتم خسارته عند تعثر المقترض عن السداد. يتم تعريف معدل الاسترداد على أنه 1 ناقص الخسارة المحتملة عند التعثر، وهي حصة الأصل التي يتم استردادها عند تعثر المقترض عن السداد. تعتبر الخسارة المحتملة عند التعثر خاصة بالمنشأة لأنه من المفهوم بشكل عام أن هذه الخسارة تتأثر بخصائص المعاملة الرئيسية مثل وجود الضمانات ودرجة التبعية، إن وجدت.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

يقوم البنك بتقسيم منتجات الإقراض للأفراد إلى محافظ أصغر متجانسة، بناءً على الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. مكنت استراتيجية التجزئة الشاملة لمحفظة القروض البنك من التعرف السريع على السلوكيات الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر الائتمان. تعتمد البيانات المطبقة على بيانات الخسارة التي تم جمعها تاريخيًا وتتضمن مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (على سبيل المثال، نوع المنتج، ونطاق أوسع من أنواع الضمانات) بالإضافة إلى خصائص المقترض.

يتم استخدام المزيد من البيانات الحديثة والسيناريوهات الاقتصادية التطلعية من أجل تحديد معدل الخسارة الناشئة من التعثر للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل مجموعة من الأدوات المالية. عند تقييم المعلومات التطلعية، تستند التوقعات إلى سيناريوهات متعددة. تتضمن أمثلة المدخلات الرئيسية تغييرات في قيم الضمانات بما في ذلك أسعار العقارات للرهون العقارية أو أسعار السلع أو حالة السداد أو غيرها من العوامل التي تدل على الخسائر في البنك.

يقدّر البنك المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخسارة الناتجة من التعثر على أساس مختلف. بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم تقدير معدلات الخسارة الناشئة من التعثر للمراحل 1، والمرحلة 2، والمرحلة 3، والقطاعات التي انخفضت قيمتها الائتمانية في معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 لكل فئة من فئات الأصول. يتم تقدير المدخلات لمعدلات الخسارة الناشئة من التعثر هذه، وحيثما أمكن، معايرتها من خلال الاختبار الرجعي مقابل عمليات الاسترداد الأخيرة. تتكرر هذه لكل سيناريو اقتصادي حسب الحاجة.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يراقب البنك باستمرار جميع الأصول الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة. من أجل تحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات خاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الانتاجي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإدراج الأولي.

كما يطبق البنك أيضًا طريقة نوعية ثانوية لإحداث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية لأصل ما، مثل نقل عميل/منشأة إلى قائمة مراقبة تصنيف الضغط، أو أن يصبح الحساب مرهونًا. في بعض الحالات، قد يعتبر البنك أيضًا في بعض الحالات أن الأحداث المبينة أدناه هي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بدلاً من التعثر في السداد. بغض النظر عن التغير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية عن موعد استحقاقها لأكثر من 30 يومًا، فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بشكل كبير منذ الإدراج الأولي. سيسترشد البنك بمتطلبات الجهة المنظمة في هذا الصدد.

أ. عدم كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات مثل عدم توفر البيانات المالية المدققة وعدم تعاون المقترض في المسائل المتعلقة بالوثائق.
ب. تعرض المقترض لدعاوى قضائية من قبل أطراف ثالثة قد يكون لها تأثير كبير على مركزه المالي.
ج. التغييرات المتكررة في كبار موظفي الإدارة العليا الرئيسيين دون وجود خلفاء مقبولين أو إدارة محترفة.
د. التحويل الكبير للأموال داخل المجموعة بدون معاملات أساسية.
هـ. التأجيل/التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية بأكثر من سنة واحدة إلا في المشاريع الحكومية أو التأخير بسبب الموافقات الحكومية.
و. التعديلات على الشروط التي تؤدي إلى منح امتيازات للمقترض (بعد دراسة التدفقات النقدية للمقترض/المركز المالي/القدرة على السداد) بما في ذلك تمديد فترة التأجيل، وتأجيل السداد، والتنازل عن التعهدات وما إلى ذلك. يجب أن يكون هذا الشرط متوافقًا مع إرشادات إعادة الهيكلة التي يصدرها البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (تابع)

ز. انخفاض بنسبة 25% أو أكثر في معدل المبيعات أو في الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب مقارنةً بالعام السابق إلا في حالة حدوث تغيير في نموذج الأعمال/ في أحد الأحداث الجوهرية.
ح. انخفاض نسبة تغطية خدمة الدين إلى أقل من 1 باستثناء الحالات التي تحظى بدعم ائتماني خارجي مقبول.
ط. تخفيض درجة 7 درجات في مقياس التصنيف الرئيسي للبنك مع ما يرتبط بذلك من تخفيض في درجة التصنيف الرئيسي للبنك باستثناء الحسابات المصنفة على الدرجة 1 عند التأسيس والتي يتم تخفيض درجة تصنيفها إلى 3 درجات في درجات الاستثمار لفرعية.
ي. تآكل في صافي القيمة بأكثر من 20% مقارنةً بالسنة السابقة إلى جانب زيادة في الرافعة المالية بمقدار 1.5 مرة.

إدارة المخاطر النموذجية

وقد استخدم البنك النماذج في العديد من أنشطته المالية والتجارية بدءًا من الاكتتاب في التسهيلات الائتمانية إلى الإبلاغ عن الخسائر المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لإدارة مخاطر النماذج، أنشأ البنك لجنة حوكمة النماذج، وبالتالي وضع إطار عمل قوي حول حوكمة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وجميع النماذج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية المتعلقة بالخسائر المتوقعة. كما خضعت نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك أيضاً إلى مصادقة طرف ثالث مستقل في2022.

يضع إطار العمل نهجًا منظمًا لإدارة تطوير النماذج والتحقق من صحتها والموافقة عليها وتنفيذها واستخدامها المستمر. يحدد هيكل الإدارة الفعال مع أدوار ومسؤوليات وسياسات وضوابط محددة بوضوح لإدارة المخاطر النموذجية. تتم مراجعة الإطار بشكل منتظم لضمان استيفائه للمعايير التنظيمية والممارسات الدولية. يجب أن تتم الموافقة على أي تغيير رئيسي في إطار العمل من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ج الضمانات الإضافية

يحتفظ البنك بضمانات مقابل القروض والسلف والتمويلات في شكل حقوق رهن عقاري على الممتلكات والأوراق المالية المسجلة الأخرى والأصول والضمانات. تستند تقديرات القيمة العادلة إلى قيمة الضمانات التي تم تقييمها وقت الاقتراض وتحديثها مرة كل ثلاث سنوات (أو على فترات ممتدة حسبما تسمح به الجهة المنظمة من وقت لآخر)، إلا عندما يتم تقييم القرض بشكل فردي على أنه منخفض القيمة. في الحالات المناسبة، يتم أيضًا الحصول على تقريري تقييم للتحقق من صحتها. يتم تقييم أسهم الشركات المدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية التي يتم الحصول عليها كضمانات شهريًا كحد أدنى ما لم يكن سعر السهم شديد التقلب، وفي هذه الحالة يتم إجراء التقييم على أساس أكثر تواترًا.

فيما يلي تقدير القيمة العادلة للضمانات الإضافية والتعزيزات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل القروض والسلف والتمويلات:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
مقابل ما تجاوز استحقاقه ولم تنخفض قيمته		
ممتلكات	**116,544**	188,823
حقوق المساهمين	**830**	7,955
رهن تجاري	**166,550**	147,865
سيارات	**147**	475
ودائع ثابتة	**-**	648
الإجمالي	**284,071**	345,766
مقابل ما تجاوز استحقاقه وانخفضت قيمته		
ممتلكات	**241,521**	156,308
رهن تجاري	**178,025**	162,496
ودائع ثابتة	**315**	293
سيارات	**1,317**	993
ضمانات	**1,740**	2,238
الإجمالي	**422,918**	322,328
مقابل ما لم يتجاوز استحقاقه ولم تنخفض قيمته		
ممتلكات	**853,783**	1,061,536
رهن تجاري	**572,176**	456,508
ضمانات	**291,319**	135,397
ودائع ثابتة	**37,253**	140,352
حقوق المساهمين	**147,567**	130,401
سيارات	**17,167**	15,210
تخصيصات أخرى وشيكات مؤجلة	**5,083**	-
الإجمالي	**1,924,348**	1,939,404
إجمالي الضمانات المحتفظ بها	**2,631,337**	2,607,498

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.د مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الإخفاق في تسوية أو تخليص المعاملات. تنشأ عندما لا يكون تبادل النقد و/أو الأوراق المالية و/أو الأصول الأخرى متزامنًا.

في عمليات صرف العملات الأجنبية، على الرغم من وجود تنفيذ لكلا طرفي الصفقة في تاريخ التسوية كما هو شائع بين الشركاء التجاريين (التسوية الحرة)، إلا أنه ستكون هناك مخاطر بسبب اختلاف المناطق الزمنية. في هذه الحالات، يجب أن تتحكم حدود التسوية اليومية في الحجم الإجمالي للمبالغ الافتراضية للعملات الأجنبية المسموح بتسويتها مع الطرف الآخر في أي تاريخ تسوية معين.

1.37. هـ التركيزات

تنشأ تركيزات المخاطر الائتمانية عندما يشارك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أو أنشطة تجارية متشابهة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم سمات اقتصادية متشابهة من شأنها أن تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو موقع جغرافي معين.

يقوم البنك بإدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب التركز غير المبرر للمخاطر مع أفراد أو مجموعة من العملاء في مواقع أو أعمال محددة. كما يحصل على ضمانه مناسبة.

فيما يلي تركيزات مخاطر الائتمان الإجمالية:

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	قروض وسلف وتمويل	**مستحق من بنوك**	**سندات الدين**	قروض وسلف وتمويل	مستحق من بنوك	سندات الدين
التركيز حسب القطاع						
الشركات	**4,542,638**	**-**	**151,097**	3,224,445	-	27,433
الأفراد	**1,598,752**	**-**	**-**	1,392,215	-	-
الدولة	**-**	**-**	**1,944,100**	-	-	2,049,733
بنوك	**-**	**651,091**	**-**	-	562,222	-
	6,141,390	**651,091**	**2,095,197**	4,616,660	562,222	2,077,166
التركيز حسب الموقع						
الشرق الأوسط	**6,063,723**	**534,449**	**835,845**	4,616,660	423,381	554,548
أوروبا	**77,667**	**46,764**	**522,330**		70,270	691,763
أميركا الشمالية	**-**	**36,635**	**737,022**		107	830,855
آسيا	**-**	**33,243**	**-**		68,464	-
	6,141,390	**651,091**	**2,095,197**	4,616,660	562,222	2,077,166

راجع إيضاح رقم 9 للاطلاع على التحليل حسب القطاع الاقتصادي .

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37. هـ التركيزات (تابع)

يتم قياس التركز حسب الموقع بالنسبة للقروض والسلف بناءً على موقع الكيان الذي يحتفظ بالأصل، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بموقع المقترض. يتم قياس التركيز حسب الموقع للأوراق المالية الاستثمارية بناءً على موقع مُصدر الضمان. يسعى البنك إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب التركز غير المبرر للمخاطر مع البنوك أو العملاء بعملة معينة. كما يحصل على ضمانات، متى كان ذلك ملائماً.

1.37و تركيز الإيرادات

لم تصل أي إيرادات من المعاملات مع طرف مقابل خارجي واحد أو عميل واحد إلى 10٪ أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 على التوالي.

2.37 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك المحتملة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند استحقاقها أو عدم القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات إلا بتكاليف عالية. هناك نوعان من مخاطر السيولة.

- مخاطر سيولة التمويل هي مخاطر عدم قدرة البنك على سداد ديونه عند استحقاقها. بعبارات بسيطة، هو خطر عدم قدرة البنك على تلبية طلب العملاء الراغبين في سحب ودائعهم.

- مخاطر سيولة السوق هي مخاطر عدم القدرة على بيع الأصول في الوقت المناسب دون الحاجة إلى تقديم خصم كبير. غالبًا ما تؤدي مشكلات سيولة التمويل إلى مخاطر سيولة السوق والعكس صحيح.

إدارة مخاطر السيولة

يتمثل النهج الذي يتبعه البنك في إدارة السيولة في ضمان أن يكون لديه دائمًا سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، سواء في ظل الظروف العادية أو في ظل الظروف الحرجة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة البنك. لدى البنك خطة طوارئ قوية للسيولة لتسهيل إدارة السيولة في ظل الظروف الصعبة.

تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة تحديد مخاطر السيولة ومخاطر التمويل الرئيسية التي يتعرض لها البنك؛ ووصف كيفية تحديد هذه المخاطر ومراقبتها وقياسها ووصف التقنيات والموارد المستخدمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها.

يقوم المجلس بتحديد استراتيجية مخاطر السيولة ومخاطر التمويل للبنك بالإضافة إلى تحمل المخاطر بناءً على التوصيات التي تقدمها مجموعة إدارة المخاطر بالبنك ويقوم المجلس بمراجعة تحمل البنك للمخاطر والموافقة عليها.

إن قسم الخزانة لدى البنك مكلف بإدارة السيولة الإجمالية وأوضاع التمويل في البنك، وذلك بتوجيه وإشراف من لجنة الأصول والالتزامات لدى البنك. تضمن لجنة الأصول والالتزامات أن يحافظ البنك على سيولة كافية من خلال ما يلي:

- وضع حدود مناسبة للتعرض الهيكلي للسيولة على أساس النطاق الزمني ("الفجوات")، من خلال ضوابط "حدود الفجوة" و"الحد الأقصى للتدفق التراكمي للخارج.
- ضمان "القدرة على النجاة من الأزمات"، بما في ذلك وضع خطط طوارئ تشمل خيارات السيولة مثل إنشاء مخزون مناسب من الأصول عالية السيولة وغير المرهونة القابلة للتسويق؛ وتسهيلات الاقتراض مثل خطوط الائتمان الاحتياطية والتسهيلات الملتزم بها.

تتولى مجموعة مخاطر السيولة لدى البنك مسؤولية مراجعة إطار عمل مخاطر السيولة واقتراح حدود تقبل المخاطر وسيناريوهات اختبار الإجهاد على لجنة الأصول والالتزامات للحصول على التوجيهات والموافقة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

2.37 مخاطر السيولة (تابع)

إدارة مخاطر السيولة (تابع)

الأدوات والاستراتيجيات الرئيسية لإدارة السيولة:

يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات للحفاظ على وضع السيولة الأمثل، بما في ذلك:

يستخدم البنك الأدوات التالية لإدارة السيولة والتمويل:

1. تحليل فجوة السيولة: التقييم المنتظم لفجوات السيولة باستخدام المعايير الداخلية والتنظيمية لتحديد أوجه عدم التطابق في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
2. اختبار الإجهاد وعمليات المحاكاة: التقييمات الدورية لمحاكاة أزمات السيولة وتقييم قدرة البنك على تحمل سيناريوهات الإجهاد. ويشمل ذلك ضمان وجود مخزون احتياطي كافٍ للتعافي من الأزمات.
3. مؤشرات الإنذار المبكر للسيولة: مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقًا التي تراقبها لجنة الأصول والالتزامات للكشف عن مخاطر السيولة المحتملة في وقت مبكر وتمكين اتخاذ تدابير استباقية.
4. الامتثال التنظيمي: الالتزام بالمعايير مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر للحفاظ على مركز سيولة قوي يتماشى مع التوقعات التنظيمية.
5. تقييم رأس المال الاقتصادي: كجزء من عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي، يقوم البنك بتقييم حساسية السيولة ويقدم النتائج إلى الجهات التنظيمية، بما في ذلك البنك المركزي

2.37أ التعرض لمخاطر السيولة

ينشأ التعرض لمخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التأثير على الاستقرار المالي للبنك. للتخفيف من هذه المخاطر، يستخدم البنك كلاً من نهج المخزون ونهج التدفق النقدي لإدارة السيولة:

- نهج المخزون: تتضمن هذه الطريقة مراقبة النسب الرئيسية مثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، وغيرها من المقاييس التي تقيّم مدى كفاية احتياطات السيولة المتاحة مقابل التزامات البنك.

- نهج التدفق النقدي: يركز هذا النهج على التتبع الشامل لعدم تطابق التدفقات النقدية. ويشمل قياس نسب السيولة الحرجة وتقييم الفائض أو العجز التراكمي للأموال عبر آفاق زمنية محددة باستخدام تدرج آجال الاستحقاق. يضمن ذلك إجراء تقييم دقيق لثغرات السيولة ويسهل الإدارة الاستباقية.

الامتثال التنظيمي لنسب السيولة التنظيمية

يلتزم البنك بالمتطلبات التنظيمية التي وضعها البنك المركزي العماني لضمان إدارة قوية لمخاطر السيولة:

1. نسبة تغطية السيولة

- يحافظ البنك على نسبة تغطية سيولة لا تقل عن 100% وفقًا لما تنص عليه إرشادات البنك المركزي العماني.
- تتضمن نسبة تغطية السيولة أن البنك يحتفظ بمخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة لتحمل سيناريو إجهاد السيولة قصير الأجل الذي يستمر لمدة تصل إلى 30 يومًا.
- تشمل الأصول السائلة عالية الجودة النقد واحتياطيات البنك المركزي والأوراق المالية الحكومية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في ظل ظروف السوق المجهدة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

2.37 مخاطر السيولة (تابع)

2.37أ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

2. صافي نسبة التمويل المستقر

- يلتزم البنك بمتطلبات معدل العائد الوطني الإجمالي للأسهم بنسبة 100%، والذي يركز على ضمان المرونة على مدى أفق زمني أطول.
- يقيّم صافي نسبة التمويل المستقر استقرار تمويل البنك من خلال اشتراط أن تكون الأصول طويلة الأجل مدعومة بمصادر تمويل مستقرة، مثل ودائع العملاء والتمويل طويل الأجل بالجملة ورأس المال.

تتم مراقبة هذه النسب التنظيمية على أساس مستمر للتأكد من أن البنك مستعد بشكل كافٍ لمخاطر السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

3. نسبة الإقراض

تتم مراقبة نسبة الإقراض، التي تقيس إجمالي القروض والسلف إلى ودائع العملاء بالإضافة إلى رأس المال، على أساس يومي بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية. داخليًا، تم تحديد عتبة نسبة الإقراض عند مستوى أكثر تحفظًا مما تتطلبه الجهة المنظمة. كما يدير البنك أيضًا مخاطر السيولة بشكل شهري من خلال مراقبة نسبة السيولة، أي صافي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. لهذا الغرض، يشمل صافي الأصول السائلة النقد وما يعادله من النقد وسندات الدين من الدرجة الاستثمارية لتلك الأوراق المالية التي لها سوق نشط وسيولة. اتخذ البنك العديد من المبادرات لزيادة ودائع العملاء بشكل تدريجي. في إطار نهج التدفق النقدي، قام البنك بتوزيع أصوله والتزاماته على مجموعات زمنية مختلفة على أساس الاستحقاق المتبقي.

4. اختبار إجهاد السيولة والتخطيط للطوارئ

لزيادة تعزيز إدارة مخاطر السيولة، يُجري البنك اختبارات منتظمة للضغوط لمحاكاة سيناريوهات ضغوط السيولة القصوى، ولكن المعقولة. تعمل عمليات المحاكاة هذه على تقييم قدرة البنك على إدارة التدفقات الخارجة في ظل الظروف المعاكسة. تتم مراجعة النتائج من قبل لجنة الأصول والالتزامات لتنفيذ أي تدابير طوارئ ضرورية.

يحتفظ البنك أيضًا بخطة طوارئ السيولة لمواجهة أزمات السيولة غير المتوقعة. وتحدد خطة العمل طويلة الأجل الإجراءات المطلوبة لتأمين تمويل إضافي، وتحديد أولويات المدفوعات الأساسية، والحفاظ على سمعة البنك خلال فترات الضغط.

يتم احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفقًا لإطار عمل بازل 3 والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها البنك المركزي العماني بموجب التعميم BM 1127 وBM 1147. تتوفر الإفصاحات الكاملة المطلوبة بموجب هذه التعاميم على صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك.

يلخص الجدول أدناه موجزًا لملامح استحقاق التزامات البنك كما في تاريخ إعداد التقرير بناءً على ترتيبات السداد التعاقدية. تم تحديد آجال الاستحقاق التعاقدية للالتزامات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ بيان المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم تأخذ في الحسبان آجال الاستحقاق الفعلية كما هو مبين في تاريخ احتفاظ البنك بالودائع وتوافر الأموال السائلة. يشمل التدفق الخارجي الاسمي الإجمالي الفائدة التعاقدية حتى تاريخ الاستحقاق.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

2.37 مخاطر السيولة (تابع)

2.37.أ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

31 ديسمبر 2025	القيمة الدفترية	إجمالي التدفق الخارجي الاسمي	خلال 3 أشهر	3-12 شهراً	أكثر من عام واحد
التزامات غير مشتقة					
مستحق لبنوك	**977,478**	**1,008,002**	**431,480**	**62,596**	**513,926**
ودائع العملاء	**6,826,799**	**6,875,342**	**4,622,218**	**1,567,913**	**685,211**
التزامات أخرى	**170,933**	**170,933**	**170,933**	**-**	**-**
الإجمالي	**7,975,210**	**8,054,277**	**5,224,631**	**1,630,509**	**1,199,137**

31 ديسمبر 2024	القيمة الدفترية	إجمالي التدفق الاسمي	خلال 3 أشهر	3-12 شهراً	أكثر من عام واحد
التزامات غير مشتقة					
مستحق لبنوك	570,313	634,003	109,776	137,744	386,483
ودائع العملاء	5,777,040	5,885,511	3,952,044	940,050	993,417
التزامات أخرى	115,092	115,092	115,092	-	-
الإجمالي	6,462,445	6,634,606	4,176,912	1,077,794	1,379,900

يقوم البنك أيضًا بمراقبة السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

المستويات الحالية لهذه النسب:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
نسبة تغطية السيولة	**%185.8**	%177.2
نسبة تغطية السيولة (متوسط الربع)	**%140.8**	%170.0
نسبة صافي التمويل المستقر	**%115.1**	%132.0
نسبة الرافعة المالية	**%11.0**	%11.1

يتم احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفقًا لإطار عمل بازل 3 والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها البنك المركزي العماني بموجب التعميم BM 1127 وBM 1147. تتوفر الإفصاحات الكاملة المطلوبة بموجب هذه التعاميم على صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك.

3.37 مخاطر السوق

تُعرف مخاطر السوق بأنها الخسائر المحتملة بسبب التغيرات في متغيرات السوق. تشمل مصادر مخاطر السوق التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك. يمكن أن تؤثر هذه التقلبات بشكل كبير على أرباح البنك وتقييمه. إن أنشطة أعمال البنك، بما في ذلك محافظ التداول والاستثمار الخاصة به، معرضة بطبيعتها لمخاطر السوق.

قياس مخاطر السوق وإدارتها

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر السوق والسيولة، كجزء من وظيفة إدارة المخاطر المستقلة لدى البنك، في وضع المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر السوق لعمليات الخزينة والعملات الأجنبية والأسهم والمشتقات المالية للبنك. يعمل على تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر وفلسفة المخاطر فيما يتعلق بعمليات الخزينة / الفوركس / الأسهم / المشتقات، والضوابط التي تعتبر ضرورية لإدارة مخاطر السوق. تعمل إدارة مخاطر السوق والسيولة بشكل وثيق مع خط الدفاع الأول ("وحدات الأعمال") ومجموعات الرقابة والدعم الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

قياس مخاطر السوق وإدارتها (تابع)

يواجه البنك في الغالب نوعين من مخاطر السوق:

1. تنشأ مخاطر سوق التداول بصورة رئيسية من خلال أنشطة قطاع السوق. يتضمن ذلك اتخاذ مراكز في العملات، أو الديون أو الأسهم أو الأوراق المالية ذات الصلة.
2. تنشأ مخاطر السوق غير المتداولة من تحركات السوق في دفتر حسابات البنك المصرفية ومن البنود خارج الميزانية العمومية. وهذا يشمل مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر فروق أسعار الفائدة، ومخاطر فروق أسعار الائتمان، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار السلع.

يتم إدارة مخاطر السوق والسيولة بشكل جيد ضمن المتطلبات التنظيمية العامة التي يحددها البنك المركزي العماني واللوائح الداخلية الواردة في سياسة المخاطر. يتم الالتزام الصارم بالحدود وجميع الإرشادات الداخلية / الخارجية، وأي انحرافات، إن وجدت، يتم رفعها فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة.

3.37أ قياس إدارة مخاطر السوق والسيولة

تراقب إدارة مخاطر السوق الحدود المُعتمدة التالية:

- الحدود التنظيمية والحدود الداخلية المحددة بناءً على إطار تحمل المخاطر لدى البنك
- حدود مخاطر سعر الفائدة
- حدود المراكز والمتعاملين
- حدود وقف الخسارة
- حدود الصرف الأجنبي
- حدود التركيز (حدود التعرض للدول)
- أرصدة الممتلكات والمعدات والتجهيزات

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (شريطة موافقة لجنة الأصول والالتزامات للعمليات ولجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس). تتم مراجعة سياسة مخاطر السوق والسيولة وتحديثها بشكل دوري بناءً على تطور بيئة الأعمال والتغيرات التنظيمية.

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التأثير السلبي على المركز المالي للبنك بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. ينعكس أثر سجلات التداول من خلال التغير في قيمة الاستثمارات. ينعكس تأثير السجلات المصرفية المصرفي من خلال التغير في صافي إيرادات الفوائد والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. تتولى لجنة الأصول والالتزامات بالبنك مسؤولية إدارة مخاطر أسعار الفائدة. تتضمن التقارير الدورية التي تُرفع إلى لجنة الأصول والالتزامات تقارير مخاطر أسعار الفائدة، وتقارير مخاطر العملة بالإضافة إلى مراكز الميزانية العمومية الموحدة، وفجوات السيولة، وقياس صافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. تقوم لجنة الأصول والالتزامات بانتظام بمراجعة التقارير وتقديم التوجيهات للخزانة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتم إبلاغ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لدى البنك بالمزيد من المعلومات الأساسية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري. يتم تقييم معاملات التحوط للدفاتر المصرفية بشكل دوري من خلال اختبار فعالية التحوط.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37أ التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة

مركز حساسية سعر الفائدة استناداً إلى ترتيبات إعادة تسعير تعاقدية:

	معدل الفائدة الفعلي السنوي %	خلال ثلاثة أشهر	اربعة أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام واحد	غير حساس لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
31 ديسمبر 2025						
الأصول						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	0.01	7	-	-	323,393	323,400
مستحق من بنوك	3.91	504,181	86,903	-	59,857	650,941
أوراق مالية استثمارية	3.89	1,508,492	121,633	458,620	64,793	2,153,538
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	5.11	1,756,976	603,740	3,271,777	131,411	5,763,904
أصول أخرى		-	-	-	91,862	91,862
عقارات استثمارية		-	-	-	2,900	2,900
ممتلكات ومعدات		-	-	-	75,695	75,695
أصول غير ملموسة		-	-	-	66,556	66,556
إجمالي الأصول		3,769,656	812,276	3,730,397	816,467	9,128,796
الالتزامات وحقوق المساهمين						
مستحق لبنوك	4.31	502,553	59,986	405,183	9,756	977,478
ودائع العملاء	2.73	2,951,736	1,526,579	283,530	2,064,954	6,826,799
التزامات أخرى		-	-	-	170,837	170,837
مجموع حقوق المساهمين		-	-	-	1,153,586	1,153,586
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		3,454,289	1,586,565	688,713	3,399,229	9,128,796
فجوة حساسية الفائدة		315,367	(774,289)	3,041,684	(2,582,762)	-
الفجوة التراكمية		315,367	(458,922)	2,582,762	-	-

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37.ب التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة (تابع)

	معدل الفائدة الفعلي السنوي %	خلال ثلاثة أشهر	من اربعة أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام واحد	غير حساس لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
31 ديسمبر 2024						
الأصول						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	0.01	7	-	-	202,946	202,953
مستحق من بنوك	4.65	441,706	73,865	-	46,159	561,730
أوراق مالية استثمارية	4.79	1,638,136	160,830	298,260	21,803	2,119,029
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	5.27	1,918,284	599,236	1,730,474	21,813	4,269,808
أصول أخرى		-	-	-	58,038	58,038
عقارات استثمارية		-	-	-	2,900	2,900
ممتلكات ومعدات		-	-	-	74,364	74,364
أصول غير ملموسة		-	-	-	71,929	71,929
إجمالي الأصول		3,998,133	834,431	2,028,734	499,452	7,360,751
الالتزامات وحقوق المساهمين						
مستحق لبنوك	4.62	372,927	140,450	-	56,936	570,313
ودائع العملاء	2.51	1,199,003	742,765	706,177	3,129,095	5,777,040
التزامات أخرى		-	-	-	115,092	115,092
مجموع حقوق المساهمين		-	-	-	898,306	898,306
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		1,571,930	883,215	706,177	4,199,429	7,360,751
فجوة حساسية الفائدة		2,426,203	(48,784)	1,322,557	(3,699,977)	-
الفجوة التراكمية		2,426,203	2,377,419	3,699,977	-	-

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37أ التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة (تابع)

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال أخذ وجهات النظر حول تحركات أسعار الفائدة للسنة وإعادة تنظيم المحافظ وتعهدات الإقراض، وذلك من أجل أن تكون استباقية وتقليل الآثار السلبية. إن المعيار المتاح حاليًا في عُمان هو أسعار الفائدة لدى البنك المركزي العماني لمدة 28 يومًا. فيما يلي اتجاه المتوسط المرجح للفائدة على القروض وتكلفة الودائع للسنة:

2025	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل الإيداع	%5.73	%5.69	%5.65	%5.67	%5.65	%5.60	%5.64	%5.60	%5.56	%5.54	%5.52	غير متاح
معدل الإقراض	%2.50	%2.62	%2.58	%2.49	%2.52	%2.53	%2.55	%2.50	%2.51	%2.51	%2.45	غير متاح

2024	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل الإيداع	%5.79	%5.75	%5.81	%5.84	%5.86	%5.80	%5.80	%5.82	%5.80	%5.82	%5.83	%5.77
معدل الإقراض	%2.65	%2.65	%2.71	%2.57	%2.63	%2.65	%2.67	%2.66	%2.67	%2.60	%2.67	%2.53

نظرة عامة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة
تعتبر مخاطر أسعار الفائدة عنصرًا حاسمًا في إدارة مخاطر السوق وتنشأ بصورة أساسية من عدم التطابق بين الأصول المدرة للفائدة لدى البنك والالتزامات المدرة للفائدة. يمكن أن يؤدي عدم التطابق هذا إلى تقلبات في أرباح البنك وقيمته الاقتصادية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تعتبر الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة ضرورية لضمان استقرار الأداء المالي للبنك وحماية مركز رأس ماله.

مناهج إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يستخدم البنك منهجين رئيسيين لقياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في محافظه غير التجارية:

1. نهج الأرباح:
   - يركز هذا النهج على التأثير قصير الأجل للتغيرات في أسعار الفائدة على صافي دخل الفائدة للبنك.
   - من خلال تقييم حساسية صافي دخل الفائدة تجاه تغيرات أسعار الفائدة، يقوم البنك بتقييم قدرته على استيعاب الانخفاضات المحتملة في الدخل الناجمة عن تحركات أسعار الفائدة غير المواتية.
   - يساعد منظور الأرباح في تحديد الإجراءات التصحيحية الفورية، مثل إعادة التوازن بين الأصول والالتزامات للحفاظ على ربحية مستقرة.

2. نهج القيمة الاقتصادية:
   - يبحث هذا النهج في التأثير طويل الأجل لتقلبات أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية للأسهم.
   - فهو يقيّم القيمة الحالية لأصول البنك والتزاماته، ويقيّم التغيرات في قيمتها بسبب التغيرات في أسعار الفائدة.
   - من خلال التركيز على القيمة الاقتصادية، توفر هذه الطريقة رؤية شاملة للآثار المحتملة طويلة الأجل لمخاطر أسعار الفائدة على الاستقرار المالي للبنك.

المكونات الرئيسية لمراقبة مخاطر أسعار الفائدة

لإدارة مخاطر أسعار الفائدة بفعالية، يستخدم البنك الأدوات والممارسات التالية:

1. تحليل فجوة إعادة التسعير:
   - يقوم البنك بانتظام بتحليل عدم التطابق بين جداول الاستحقاق وإعادة تسعير الأصول والالتزامات لتحديد المخاطر المحتملة الناشئة عن تغيرات أسعار الفائدة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37.أ التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة (تابع)

2. السيناريو واختبار الضغط:

- تُستخدم النماذج الكمية لقياس حساسية صافي دخل الفائدة والقيمة الاقتصادية للسهم تجاه التحولات الموازية وغير الموازية في منحنى العائد.
- يُجري البنك اختبارات إجهاد دورية لتقييم مرونته في ظل سيناريوهات أسعار الفائدة المعاكسة. تساعد هذه الاختبارات في فهم تأثير ظروف السوق الحرجة، ولكن المعقولة.

3. استراتيجيات التحوط:

- عند الضرورة، يستخدم البنك أدوات التحوط مثل مقايضات أسعار الفائدة والخيارات للتخفيف من تأثير تحركات أسعار الفائدة المعاكسة على الأرباح ورأس المال.

4. إشراف لجنة الأصول والالتزامات:

- تقوم لجنة الأصول والالتزامات بانتظام بمراجعة إجراءات مخاطر أسعار الفائدة، وتقديم التوجيهات الاستراتيجية، وتضمن بقاء التعرض للمخاطر ضمن الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة والحدود التنظيمية.

أوصى اتفاق بازل 2 بأن تقوم البنوك بتقييم تأثير مخاطر أسعار الفائدة من خلال تطبيق حساسية سعر الفائدة بمقدار 50.100 و 200 نقطة أساس، وبناءً على ذلك يرد أدناه تأثير صدمة سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس على أرباح البنك ورأس ماله:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
صافي ايرادات الفوائد (متضمنه التمويل الإسلامي)	**167,415**	180,993
إجمالي رأس المال النظامي (إيضاح 38)	**1,066,696**	821,929
على أساس صدمة تقلبات أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس		
تأثير صدمة تقلبات معدلات الفائدة بواقع 50 نقطة أساس	**5,209**	11,643
نسبة التأثير على صافي ايرادات الفائدة	**%3.11**	%6.43
نسبة التأثير على رأس المال	**%0.49**	%1.42
على أساس صدمة تقلبات أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس		
تأثير صدمة تقلبات معدلات الفائدة بواقع 100 نقطة أساس	**10,418**	23,286
نسبة التأثير على صافي ايرادات الفائدة	**%6.22**	%12.87
نسبة التأثير على رأس المال	**%0.98**	%2.83
على أساس صدمة تقلبات أسعار الفائدة بواقع 200 نقطة أساس		
تأثير صدمة تقلبات معدلات الفائدة بواقع 200 نقطة أساس	**20,835**	46,574
نسبة التأثير على صافي ايرادات الفائدة	**%12.45**	%25.73
نسبة التأثير على رأس المال	**%1.95**	%5.67

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37.ب التعرض لمخاطر السوق الأخرى

تتمثل مخاطر سعر الاستثمار في مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمحفظة المجموعة نتيجة تراجع القيمة السوقية للاستثمارات الفردية. تخضع استثمارات البنك لسياسة الاستثمار وسياسة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتخضع لفحص دقيق وشامل. يتم تحديد حدود الاستثمار مثل حدود المراكز، وحدود التعرض، وحدود وقف الخسارة، والحدود القطاعية في سياسات مختلفة لتمكين الإدارة السليمة لمخاطر استثمارات البنك. تتألف لجنة الاستثمار من الإدارة العليا للبنك وتقوم بمراقبة الاستثمارات بشكل دوري. يتم مراقبة التصنيف والتكلفة مقابل سعر السوق للأدوات يوميًا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل التعرض إذا لزم الأمر. يتم إعادة تقييم المحفظة المتداولة يوميًا والبقية على فترات منتظمة لضمان أن الخسائر غير المحققة، إذا وجدت، نتيجة انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات دون تكلفتها تبقى ضمن المعايير المقبولة الواردة في سياسة الاستثمار لدى البنك.

الضمان حسب الدولة	**نسبة التغير في القيمة العادلة +/- 5%**	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
سلطنة عمان	**1,622**	279
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**-**	4

مخاطر العملة

يضع مجلس الإدارة الحدود المتعلقة بمستوى التعرض حسب العملة وبصورة إجمالية لكل من المراكز الليلية واليومية، والتي يتم مراقبتها يوميًا. كما تخضع هذه الحدود أيضًا للوائح بنك التسويات الدولية.

تتمثل مخاطر العملة في التأثير السلبي المحتمل على الأرباح والقيمة السوقية لحيازات العملات نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية. يتم ضمان إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية لدى البنك من خلال القياس والمراقبة المنتظمة للمراكز المفتوحة في الصرف الأجنبي مقارنة بالحدود التنظيمية والداخلية المعتمدة. إن غالبية معاملات الصرف الأجنبي التي تنفذها الإدارة تتم نيابة عن العملاء من الشركات وتتم على أساس التعامل بالوكالة أو وفقاً لشروط مماثلة. يضمن قسم الخزينة أن تكون المراكز مع العملاء مغطاة في سوق البنوك.

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	الأصول	**الالتزامات**	**صافي (الالتزامات)/ الأصول**	الأصول	الالتزامات	صافي (الالتزامات)/ الأصول
دولار أمريكي	**7,688,336**	**7,999,293**	**(310,957)**	8,914,502	8,469,796	444,706
درهم إماراتي	**2,492,488**	**2,395,681**	**96,807**	6,200,623	6,297,125	(96,502)
يورو	**1,749,390**	**1,754,882**	**(5,492)**	1,875,303	1,875,941	(638)
ين ياباني	**29,508,420**	**29,507,929**	**491**	791,555	775,077	16,478
جنيه إسترليني	**107,524**	**107,516**	**8**	165,713	165,150	284
فرنك سويسري	**7,957**	**7,974**	**(17)**	287,422	287,138	563
روبية هندية	**283,593**	**85,883**	**197,710**	73,074	1,128	71,946

مخاطر العملة	**التغير في القيمة العادلة +/- 5%**	
	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	441.95	481.59

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

4.37 المخاطر التشغيلية

وفقًا للمبادئ التوجيهية التنظيمية، تُعرّف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو اخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو من أحداث خارجية وتستثني مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وهي تشمل المخاطر القانونية ولكنها تستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

يتمثل هدف البنك في إدارة المخاطر التشغيلية لتجنب/تقليل الخسائر المالية التي يتعرض لها البنك من خلال وضع الضوابط والأنظمة والإجراءات اللازمة. ويدرك البنك أن الإفراط في السيطرة على البيئة سيؤثر على أعمال البنك وأرباحه، بالإضافة إلى زيادة التكاليف. ولذلك، يهدف البنك إلى إدارة المخاطر التشغيلية بفعالية من خلال تحسين الرقابة والأنظمة والأساليب وإطار الحوكمة الجيد.

وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية الرئيسية عن وضع وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على عاتق الإدارة العليا داخل كل وحدة أعمال. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير البنك بشكل عام في المجالات التالية لإدارة المخاطر التشغيلية:

- خطوط إبلاغ واضحة.
- التفويض السليم للصلاحيات.
- الفصل المناسب بين الواجبات والتفويض المناسب للمعاملات من خلال نظام المُعد والمراجع ومصفوفة التفويض.
- تسوية الملكية ومراقبة الحسابات.
- توثيق الضوابط والعمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى.
- إجراء تقييم دوري للمخاطر التشغيلية التي تواجهها وتقييم مدى كفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها.
- الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية والحوادث التي تتسبب في خسائر تشغيلية والإجراءات العلاجية.
- تطوير خطط الطوارئ.
- التدريب ورفع مستوى المهارات والتطوير المهني.
- المعايير الأخلاقية والتجارية.
- الحد من المخاطر من خلال التأمين، حيثما كان ذلك مستحباً.

في هذا الصدد، قام البنك بوضع سياسة وإطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية معتمدة من مجلس الإدارة والتي تضمن الامتثال لجميع الإرشادات التنظيمية المحلية المعمول بها وكذلك المعايير العالمية المنصوص عليها في لجنة بازل للرقابة المصرفية. يتمثل الهدف الأساسي لسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في ضمان الإدارة المستمرة للمخاطر المتعلقة بالأشخاص والعمليات والأنظمة والأحداث الخارجية بشكل مناسب، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات/المبادئ التوجيهية المحددة جيدًا. هذه السياسات والإجراءات لدى البنك مدعومة بأنظمة وتطبيقات وإجراءات سير عمل قوية، إلى جانب موظفين مدربين تدريباً جيداً وموظفين مهرة في أقسام الأعمال والعمليات والدعم المعنية.

لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة المخاطر التشغيلية تتبع رئيس إدارة المخاطر التشغيلية وهي مزودة بعدد كافٍ من الموظفين المتخصصين/الموظفين الذين يتمتعون بمستويات كافية من الخبرة والمعرفة في مختلف مجالات العمل المصرفي، حيث يشارك رئيس إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مباشر في التوظيف وتحديد الأهداف وتقييم الموظفين. من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية، يتفاعل/يتعاون موظفو إدارة المخاطر التشغيلية الأساسيون/موظفو إدارة المخاطر التشغيلية بشكل وثيق مع مديري المخاطر والرقابة من الخط الأول والثاني، وهم موظفون معينون في جميع خطوط الأعمال والعمليات الهامة، ومسؤولون عن ضمان الالتزام بمتطلبات سياسة المخاطر التشغيلية بشكل كافٍ، وبالتالي تحسين بيئة الرقابة الداخلية الشاملة في البنك. ويعمل مديرو إدارة المخاطر التشغيلية كخبراء متخصصين يتمتعون بمعرفة فنية ووظيفية عميقة إلى جانب الفهم الكافي لسياسة المخاطر التشغيلية والمتطلبات التنظيمية للبنك، ويقومون مع قسم إدارة المخاطر التشغيلية الأساسي بالإشراف على أنشطة الأعمال والعمليات ودعمها وتحديها، ويضمنون تحسين المفاضلة بين المخاطر والمكافآت من خلال المواءمة بين المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.

تجدر الإشارة إلى أن البنك قد نفذ جميع تدابير الرقابة الرئيسية اللازمة للحد من المخاطر التشغيلية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الفصل المناسب بين الواجبات، والتحكم في الوصول، والحوكمة القوية لإدارة التغيير، والتخطيط السليم لاستمرارية الأعمال وضوابط الأمن المادي، إلى جانب تدابير استعادة البيانات وتدابير التعافي من الكوارث وتدريب الموظفين وتوعيتهم على أساس الحاجة.

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

4.37 المخاطر التشغيلية (تابع)

علاوة على ذلك، طبق البنك نظامًا/إجراءً منظماً للإبلاغ عن أحداث خسائر المخاطر التشغيلية بهدف التعرف سريعًا على أي أوجه قصور في الضوابط أو ثغرات في العمليات ومعالجتها. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك عملية شاملة لتقييم الرقابة الذاتية للمخاطر يتم تنفيذها بشكل دوري لجميع خطوط الأعمال الحيوية، بهدف التعرف على جميع المخاطر الرئيسية وتقييمها والحد منها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ووفقا لمتطلبات الجهات التنظيمية، يحتفظ البنك بقاعدة بيانات شاملة لحوادث المخاطر التشغيلية / الخسائر الداخلية، مصنفة حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية لدراسة اتجاهات الخسائر والاستعداد لتطبيق أساليب أعلى لإدارة المخاطر التشغيلية.

فيما يتعلق بالإشراف من قبل الإدارة والمجلس، قام البنك بوضع إطار حوكمة قوي من خلال تشكيل لجان على مستويات مختلفة، لإدارة فعّالة وتنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية. وفي هذا الصدد، على مستوى المجلس، تم تكليف لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بمهمة تنفيذ وإدارة فعّالة لإطار إدارة المخاطر التشغيلية داخل البنك، بينما على مستوى الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة مسؤولة عن مراجعة ومراقبة وتقديم الإرشادات/التوجيهات المناسبة بشكل دوري بشأن مجالات المخاطر غير المالية في البنك، وهي المخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر القانونية، وضمان اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة عند الحاجة. لتحقيق هذا الهدف، يقدم قسم إدارة المخاطر التشغيلية تقارير دورية لكل من لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس ويناقش مختلف القضايا الرئيسية والحوادث والمخاطر الناشئة بالإضافة إلى تطبيق إجراءات الحد ذات الصلة.

5-37 إدارة مخاطر جهات خارجية

نجح البنك في إنشاء إطار عمل شامل لإدارة المخاطر من جهات خارجية يركز الرقابة ويوحد منهجيات تقييم المخاطر من الأطراف الخارجية عبر جميع وحدات الأعمال. يوفر هذا الإطار الأساسي نهجا واضحا ومتسقا لإدارة المخاطر المرتبطة بجميع الأطراف الخارجية للبنك وضمان التوافق مع المعايير والإرشادات التنظيمية المتطورة.

لدعم هذا الإطار وضمان المساءلة المستمرة، أنشأ البنك أيضا هيكلا رسميا للحوكمة والتقارير. يوفر هذا الإطار للإدارة العليا رؤى واضحة حول تعرضنا للأطراف الخارجية، مما يضمن تحديد المخاطر الجوهرية بسرعة وتصعيدها وإدارتها بفعالية ضمن مدى تحمل البنك للمخاطر.

6.37 إدارة استمرارية الأعمال

أنشأ البنك برنامج إدارة استمرارية الأعمال المصمم لتقليل تعطل الخدمة والتأثير المحتمل على البنك وعملائنا وموظفينا. ويشمل ذلك سياسة استمرارية تصريف الأعمال التي وافق عليها مجلس الإدارة إلى جانب خطط وإجراءات مكتوبة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث تخضع لمراجعة دورية مستقلة. على الرغم من أن التفاصيل المحددة لترتيباتنا الخاصة باستمرارية الأعمال سرية لأسباب أمنية، إلا أن البنك يحتفظ بخطط استمرارية الأعمال التي تعالج سيناريوهات المخاطر والأحداث ذات النطاق المتفاوت بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فقدان الخدمات أو البنية التحتية وفقدان الموقع.

تركز خطط استمرارية الأعمال لدى بنك صحار على الحفاظ على العمليات الحيوية، بما في ذلك الخزينة ورأس المال والسيولة وخدمات الدفع، وتزويد العملاء بإمكانية الوصول إلى أموالهم دون انقطاع، والحفاظ على التواصل الفعال مع عملائنا وموظفينا وأصحاب المصلحة الآخرين.

38. إدارة رأس المال

تقوم الجهة التنظيمية الرئيسية للبنك، وهو البنك المركزي العماني، بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للبنك ككل. بهدف تطبيق متطلبات رأس المال الحالية يتطلب البنك المركزي العماني من البنك الحفاظ على نسبة محددة من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. يقوم البنك بحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بناءً على النموذج الذي حدده البنك المركزي العماني على النحو التالي

- المطالبات ضد الجهات السيادية بالعملات الوطنية المعنية - لا شيء
- المطالبات ضد الجهات السيادية بعملات أخرى - يتم تطبيق ترجيح المخاطر بنسبة 100% على النحو الذي يحدده البنك المركزي العماني
- قروض الأفراد والشركات - في حالة عدم وجود نموذج تصنيف ائتماني يتم تطبيق ترجيح مخاطر بنسبة 100%
- البنود غير المدرجة في الميزانية العمومية - وفقًا لعوامل تحويل الائتمان وأوزان المخاطر التي يحددها البنك المركزي العماني

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للبنك إلى مستويين:

- يشمل رأس المال من الفئة 1 رأس المال العادي، وعلاوة الأسهم، والأوراق المالية من المستوى 1 من رأس المال الدائم المصنفة كأوراق مالية مبتكرة من الفئة 1، والأرباح المحتجزة واحتياطي التحويل وحقوق الأقلية بعد خصم الشهرة التجارية والأصول غير الملموسة، والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي يتم تضمينها في حقوق الملكية ولكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.
- يشمل رأس المال من الفئة 2 المطلوبات الثانوية المؤهلة، ومخصصات انخفض القيمة الجماعية والخسائر غير المحققة من أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع.

يتم تطبيق حدود مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال. إن مبلغ الأوراق المالية المبتكرة من الفئة 1 لا يمكن أن يتجاوز 15% من إجمالي رأس المال من الفئة 1؛ ولا يمكن أن يتجاوز رأس المال المؤهل من الفئة 2 رأس المال من الفئة 1؛ ولا يجوز أن يتجاوز رأس المال المؤهل من القروض الثانوية المؤهّلة 50 في المائة من رأس المال من الفئة 1. هناك أيضًا قيود على مقدار مخصصات انخفاض القيمة الجماعية التي يمكن إدراجها كجزء من رأس المال من الفئة 2. تشمل الاستقطاعات الأخرى من رأس المال المبالغ الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة غير المدرجة في التوحيد التنظيمي، والاستثمارات في رأس مال البنوك وبعض البنود التنظيمية الأخرى.

يتم تصنيف العمليات المصرفية إما إلى دفتر متاجرة أو دفتر مصرفي، ويتم تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر وفقًا لمتطلبات محددة تسعى إلى عكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بالأصول والتعرضات خارج الميزانية العمومية. وتتمثل سياسة البنك في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم إدراج تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين ويدرك البنك الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العوائد المرتفعة التي قد تكون ممكنة مع زيادة المديونية والمزايا والأمان التي يوفرها مركز رأس المال الجيد.

من أجل الحد من التقلبات المرتفعة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة وأثرها على رأس المال التنظيمي للبنوك بسبب كوفيد 19، أصدر البنك المركزي العماني مطلب مؤقت جديد لتطبيق "إجراء احترازي" على أحكام المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب رأس المال التنظيمي. يبلغ تأثير هذا الإجراء الاحترازي على رأس المال التنظيمي للبنك 52 نقاط أساس.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
﷼ بالآلاف

38. إدارة رأس المال (تابع)

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقًا لمتطلبات بازل 2 وبازل 3 كما اعتمدها البنك المركزي العماني. الإفصاحات المطلوبة بموجب اتفاقية بازل 3 والتعميم رقم BM-1114 بتاريخ 17 نوفمبر 2013 الصادر عن البنك المركزي العماني متاحة على صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك.

إن المعيار الدولي لقياس كفاية رأس المال هو نسبة أصول المخاطر، والتي تربط رأس المال بأصول الميزانية العمومية والتعرضات خارج الميزانية العمومية المرجحة وفقًا لفئات واسعة من المخاطر. إن نسبة أصول المخاطر المحسوبة وفقًا للمبادئ التوجيهية لكفاية رأس المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
رأس المال العادي الفئة 1		
رأس المال العادي	**702,508**	702,508
علاوة إصدار الأسهم	**18,038**	18,038
الاحتياطي القانوني	**65,947**	55,900
احتياطي عام	**988**	988
الأرباح المحتجزة [1]	**139,052**	75,557
احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ	**(11,411)**	(11,411)
تعديلات تنظيمية:		
أصول غير ملموسة [2]	**(56,573)**	(61,140)
خسائر القيمة العادلة	**(847)**	(1,723)
أصل ضريبي مؤجل	**(2,401)**	-
أخرى	**(21,406)**	-
إجمالي رأس المال العادي الفئة 1	**833,895**	778,717
رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى		
سندات رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	**200,000**	-
إجمالي رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	**1,033,895**	778,717
رأس المال الفئة 2		
مخصص انخفاض القيمة على أساس المحفظة	**29,481**	43,191
أرباح القيمة العادلة	**3,320**	21
إجمالي رأس المال الفئة 2	**32,801**	43,212
مجموع رأس المال النظامي	**1,066,696**	821,929
الأصول المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**5,510,706**	4,188,315
مخاطر السوق	**234,684**	189,749
مخاطر التشغيل	**436,618**	367,264
مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر	**6,182,008**	4,745,328
معدل كفاية رأس المال		
مجموع رأس المال العادي من الفئة 1 معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**%13.49**	%16.41
مجموع رأس مال الفئة 1 معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**%16.72**	%16.41
مجموع رأس مال النظامي معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**%17.25**	%17.32

[1] تم بيان الأرباح المحتجزة لسنة 2025 بعد خصم توزيعات الأرباح النقدية المقترحة البالغة 26.469 مليون ﷼ (31 ديسمبر 2024: 52.94 مليون ﷼). لم يتم تضمين المقترح من السندات القابلة للتحويل الإلزامية في معدلات رأس المال.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

(2) الأصول غير الملموسة صافية من التزامات الضرائب المؤجلة وتمثل خصم من رأس المال العادي من الفئة 1.

39. فيما يلي يتم عرض المعلومات القطاعية فيما يتعلق بالقطاعات التشغيلية للبنك:

يراقب الرئيس التنفيذي أداء قطاعات الأعمال الرئيسية التالية.

الخدمات المصرفية للأفراد:

تقدم الخدمات المصرفية للأفراد للعملاء الأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك الودائع الجارية ولأجل، وتمويل الإسكان، والقروض الشخصية، والتأمين، وبطاقات الائتمان، وصرف العملات الأجنبية، ومنتجات إدارة الثروات، مما يوفر تجربة عملاء متميزة من خلال شبكة فروع البنك الواسعة والقنوات الرقمية الرائدة في السوق.

- **الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المميزة:** تقدم منتجات وخدمات لقاعدة واسعة من العملاء الأفراد بما في ذلك شريحة العملاء المتميزين.
- **إدارة الثروات:** تقدم منتجات وخدمات للأفراد بالإضافة إلى استشارات إدارة الثروات للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

الخدمات المصرفية للشركات:

تقدم الخدمات المصرفية للشركات لقاعدة عملائها المتنوعة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك القروض وتسهيلات رأس المال العامل والودائع لأجل والتمويل التجاري وإدارة النقد وخدمات الحفظ والخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأموال، والتي يتم تقديمها من خلال مجموعات عملائها ومنتجاتها المتخصصة:

- **الخدمات المصرفية للشركات:** تقدم منتجات وخدمات للشركات الكبيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الخدمات المصرفية الاستثمارية:** تقدم خدمات الاستشارات في أسواق رأس المال وخدمات الحفظ وإدارة الأموال لدى جميع عملاء الخدمات المصرفية للشركات بالإضافة إلى إدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- **الخدمات المصرفية الحكومية والخاصة:** تقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مخصصة للاحتياجات الفريدة للوزارات الحكومية والمؤسسات العامة والمؤسسات غير الحكومية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.
- **الخدمات المصرفية الدولية:** تقدم الخدمات الاستشارية للمستثمرين الأجانب الراغبين في دخول السوق العماني من خلال الاستثمارات المباشرة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الحلول المالية الشخصية والمخصصة للمكاتب العائلية وغير المقيمين.
- **الأسواق العالمية:** توفر سوق المال والعملات الأجنبية والمنتجات المشتقة لعملاء الخدمات المصرفية للشركات. كما يقوم فريق الخزينة بإدارة التمويل العام للميزانية العمومية للبنك والسيولة ووضع مخاطر السوق.

الصيرفة الإسلامية:

تقدم نافذة الصيرفة الإسلامية مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات. وتشمل الأنشطة الرئيسية للنافذة قبول ودائع العملاء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على أساس المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلام، وتقديم الخدمات المصرفية التجارية والاستثمار والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية.

فرع المملكة العربية السعودية:

أنشأ البنك فرع في المملكة العربية السعودية في 2023. يقدم فرع المملكة العربية السعودية حالياً الخدمات المصرفية للشركات.

المكتب الرئيسي:

يشمل المكتب الرئيسي جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية غير المنسوبة مباشرة إلى قطاعات الأعمال. يشمل الربح والخسارة تلك العناصر غير المنسوبة مباشرة إلى قطاعات الأعمال.

يتم التسعير التحويلي بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق بطريقة مماثلة للمعاملات مع أطراف أخرى. يشتمل صافي إيرادات الفوائد حسب القطاع على تخصيص المزايا الرأسمالية الافتراضية، بناء على الأصول المرجحة بالمخاطر.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

39. المعلومات القطاعية (تابع)

	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الصيرفة الإسلامية	المملكة العربية السعودية	المركز الرئيسي	المجموع
31 ديسمبر 2025						
الأرباح والخسائر						
صافي إيرادات الفوائد	46,737	98,618	-	7,487	-	152,842
صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمارات	-		14,573	-	-	14,573
إيرادات تشغيل أخرى	16,350	62,738	4,514	1,460	-	85,062
إجمالي إيرادات التشغيل	63,087	161,356	19,087	8,947	-	252,477
إجمالي مصروفات التشغيل	(40,999)	(53,919)	(8,556)	(8,058)	-	(111,532)
صافي إيرادات التشغيل قبل مخصصات انخفاض القيمة	22,088	107,437	10,531	889	-	140,945
رسوم انخفاض قيمة قرض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى (صافي)	(381)	(23,035)	(2,010)	(806)	-	(26,232)
الربح قبل الضريبة	21,707	84,402	8,521	83	-	114,713
مصروف ضريبة الدخل	(3,256)	(11,470)	(1,278)	1,758	-	(14,246)
ربح السنة	18,451	72,932	7,243	1,841	-	100,467
الإيرادات الشاملة الأخرى	-	7,282	682	-	-	7,964
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى	18,451	80,214	7,925	1,841	-	108,431
المركز المالي						
أصول						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	-	282,976	40,407	17	-	323,400
مستحق من بنوك	-	485,039	21,581	144,321	-	650,941
استثمارات أوراق مالية	-	1,998,204	145,119	10,215	-	2,153,538
صافي قروض وسلف وتمويل إسلامي	1,330,829	3,125,012	775,102	532,961	-	5,763,904
أصول أخرى	-	34,539	10,171	2,417	44,735	91,862
عقارات استثمارية	-	-	-	-	2,900	2,900
ممتلكات ومعدات	-	-	3,075	2,475	70,145	75,695
أصول غير ملموسة	26,622	39,934			-	66,556
إجمالي الأصول	1,357,451	5,965,704	995,455	692,406	117,780	9,128,796
التزامات						
مستحق لبنوك	-	820,895	10,921	145,662	-	977,478
ودائع العملاء	1,060,828	4,388,400	867,080	510,491	-	6,826,799
التزامات أخرى	-	32,822	19,162	4,793	114,156	170,933
إجمالي الالتزامات	1,060,828	5,242,117	897,163	660,946	114,156	7,975,210
تمويل داخلي (صافي)	296,623	723,587	-	31,460	(1,051,670)	-
إجمالي حقوق المساهمين	-	-	98,292	-	1,055,294	1,153,586
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	1,357,451	5,965,704	995,455	692,406	117,780	9,128,796

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
بالآلاف

39. المعلومات القطاعية (تابع)

31 ديسمبر **2024**	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الصيرفة الإسلامية	المملكة العربية السعودية	المركز الرئيسي	المجموع
الأرباح والخسائر						
صافي إيرادات الفوائد	35,778	133,718	-	544	-	170,040
صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار	-	-	10,953	-	-	10,953
إيرادات تشغيل أخرى	17,572	41,271	5,035	75	-	63,953
إجمالي إيرادات التشغيل	53,350	174,989	15,988	619	-	244,946
إجمالي مصروفات التشغيل	(36,276)	(51,178)	(6,533)	(4,422)	-	(98,409)
صافي إيرادات التشغيل قبل مخصصات انخفاض القيمة	17,074	123,811	9,455	(3,803)	-	146,537
رسوم انخفاض قيمة قرض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى (صافي)	(2,268)	(34,302)	(1,096)	(194)	-	(37,860)
الربح من شراء بسعر منخفض	-	-	-	-	9,234	9,234
الربح قبل الضريبة	14,806	89,509	8,359	(3,997)	9,234	117,911
مصروف ضريبة الدخل	(2,221)	(14,255)	(1,254)	-	-	(17,730)
ربح السنة	12,585	75,254	7,105	(3,997)	9,234	100,181
الإيرادات /(الخسائر) الشاملة الأخرى	-	(612)	(496)	-	-	(1,108)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى	12,585	74,642	6,609	(3,997)	9,234	99,073
المركز المالي						
أصول						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	-	179,180	23,304	469	-	202,953
مستحق من بنوك	-	489,878	71,774	78	-	561,730
استثمارات أوراق مالية	-	2,068,049	45,244	5,736	-	2,119,029
صافي قروض وسلف وتمويل إسلامي	1,192,828	2,312,266	681,482	83,232	-	4,269,808
أصول أخرى	-	21,468	2,498	564	33,439	57,969
عقارات استثمارية	-	-	-	-	2,900	2,900
ممتلكات ومعدات	-	-	2,387	2,667	69,310	74,364
أصول غير ملموسة	28,799	43,199			-	71,998
إجمالي الأصول	1,221,627	5,114,040	826,689	92,746	105,649	7,360,751
التزامات						
مستحق لبنوك	-	556,046	14,173	94	-	570,313
ودائع العملاء	1,083,534	3,994,315	697,461	1,730	-	5,777,040
التزامات أخرى	-	20,627	5,790	1,903	86,772	115,092
إجمالي الالتزامات	1,083,534	4,570,988	717,424	3,727	86,772	6,462,445
تمويل داخلي (صافي)	138,093	543,052	18,900	89,019	(789,064)	-
إجمالي حقوق المساهمين	-	-	90,365		807,941	898,306
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	1,221,627	5,114,040	826,689	92,746	105,649	7,360,751

40. اندماج الأعمال – مقابل الشراء وصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها

تم احتساب الاندماج مع اتش بي او ان باستخدام طريقة الاستحواذ المحاسبية. وبناءً على ذلك، يتم تسجيل الأصول المكتسبة والالتزامات المفترضة والمقابل المتبادل بالقيمة العادلة المقدرة في تاريخ الاستحواذ.

تم تخصيص مقابل الشراء (يُشار إليه أيضًا باسم "سعر الشراء") للأصول والالتزامات باستخدام قيمها العادلة المؤقتة في تاريخ الاندماج. يتم احتساب مقابل الشراء وتخصيصه لصافي أصول المندمجة على أساس القيمة العادلة لكل منها اعتبارًا من تاريخ الاندماج والأرباح الناتجة عن صفقة الشراء بسعر منخفض المفصلة أدناه.

فيما يلي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد في شركة اتش بي او ان كما في 31 ديسمبر 2024:

	31 ديسمبر 2024
الأصول	
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	456,817
مستحق من بنوك	477,913
استثمارات أوراق مالية	62,087
قروض وسلف (صافي)	1,123,979
أصول أخرى	38,913
ممتلكات ومعدات	19,977
أصول غير ملموسة (إيضاح 13)	79,174
إجمالي الأصول	2,258,860
الالتزامات	
مستحق إلى بنوك	65,728
ودائع العملاء	1,654,871
التزامات أخرى	94,329
إجمالي الالتزامات	1,814,928
القيمة العادلة بالصافي من الأصول المحددة في تاريخ الاندماج (أ)	443,932
ناقصاً: مقابل الاندماج	
أسهم عادية	106,216
احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ	(11,411)
القيمة العادلة للأسهم المصدرة	94,805
نقد	248,142
إجمالي المقابل المدفوع (ب)	342,947
الربح من شراء بسعر منخفض (أ) – (ب)	100,985
المدرجة في بيان الدخل الشامل	
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	91,751
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	9,234
	100,985

41. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لسنة 2024 لتتوافق مع العرض المتبع للسنة الحالية. لا تؤثر عمليات إعادة التصنيف هذه على أرباح السنة أو حقوق الملكية التي تم بيانها سابقاً.